رؤية تجديدية

في شرائط المرجع الحاكم



الشيخ الحبيب

رؤية تجديدية في شرائط المرجع الحاكم

تقريرٌ لدروس
سماحة الشيخ ياسر الحبيب

ربيع الأول ١٤٤٧هـ | ٢٠٢٥م

لجنة حفظ ونشر آثار الشيخ ياسر الحبيب



لجنة حفظ ونشر آثار
الشيخ ياسر الحبيب

Committee for the Preservation and Publication
of the Works of Sheikh Yasser Al-Habib"


بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الآن إلى قيام يوم الدين

تقديم

بين يدي القارئ صفحات من محاضرات و دروس ألقاها سماحة الشيخ ياسر الحبيب (حفظه الله) قبل أحد عشر عامًا في مسجد السبط الثالث المُحَسَّن الشهيد عليه السلام بالعاصمة البريطانية لندن..

وقد تميّزت هذه المحاضرات بطرح رؤية غير مألوفة في موضوع شروط المرجع الحاكم، حيث ركّز سماحته على أنّ قيادة الأمة الدينيّة لا تقوم فقط على الأركان التي اتفق عليها الفقهاء كالأعلميّة والأعدليّة مثلًا، بل تحتاج أيضًا إلى شرط جوهري إضافي وهو **الشجاعة**.

فالقائد –كما يوضح الشيخ– هو مرآة أمّته ومصدر عزيمتها، فإن كان جريئًا مقدامًا أورث أتباعه الثبات والإقدام، وإن كان ضعيفًا هيِّنًا انعكس ذلك وهنًا في جسد الأمة كلّه.

وقد بنى سماحته هذا الطرح على جملة من الآيات القرآنية والروايات الشريفة، مستخرجًا منها معالم رؤية تجديديّة تُعيد النظر في مسألة المرجعية وقيادة المجتمع الديني.

ونظرًا لما في هذه البحوث من قيمة علميّة وأثر عملي مباشر على واقع الأمة، ارتأت لجنة حفظ ونشر آثار الشيخ ياسر الحبيب أن تقوم بجمعها وتقريرها وتقديمها للقراء، لتكون زادًا فكريًا لطلبة العلوم الدينية وكل من يعنيه أمر المرجعية ودورها في توجيه الأمة..

لجنة حفظ ونشر آثار الشيخ ياسر الحبيب

الدرس الأول

لقد اشترط الفقهاء شروطاً فيمن يصح تقليده..

شروط المجتهد

ومن جملة تلك الشروط ما نصّ عليه المحقق اليزدي (عليه الرحمة) في كتابه الشهير العروة الوثقى، ذلك الكتاب الذي لم يخلُ مرجع من مراجع التقليد من التعليق عليه. ففي العروة الوثقى، نقرأ قوله:

- **"يشترط في المجتهد: البلوغ، والعقل، والإيمان، والعدالة، والرجولية، والحرية ـ على قول ـ وكونه مجتهداً مطلقاً فلا يجوز تقليد المتجزئ، والحياة فلا يجوز تقليد الميت ابتداءً، نعم يجوز البقاء كما مرّ أي البقاء على تقليد الميت، وأن يكون أعلم، فلا يجوز على الأحوط تقليد المفضول مع التمكن من الأفضل، وأن لا يكون متولداً من الزنا، وأن لا يكون مقبلاً على الدنيا طالباً لها، مكبّاً عليها مجداً في تحصيلها. ففي الخبر: من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه، فللعوام أن يقلدوه (١)".**

هذه الشروط قد وقع فيها نظر عند بعض الفقهاء، فمنهم من ذهب إلى أنّ الحرية ليست شرطاً، فيصح تقليد العبد، ومنهم من قال بجواز تقليد المتجزئ فيما اجتهد فيه، ولا ضرورة لاشتراط الإطلاق في الاجتهاد.

وغير ذلك من الآراء التي تكشف عن مساحة الخلاف في بعض التفاصيل.

---

١ العروة الوثقى للسيد اليزدي؛ مسألة :٢٢

لكن الذي نريد التنبيه إليه هنا هو أنّه لا بد من إعمال التجديد الفقهي والاجتهادي في النظر إلى هذه الشروط، كما في غيرها من المسائل.

فبعض الشروط قد يغفل عنها مع ما لها من موضوعية، ويمكن أن تطرح برؤية تجديدية ضمن هذه المسألة.

ومن هنا نقول: إنّ بعض الشروط ينبغي أن تُشترط في المجتهد الحاكم دون غيره من سائر المجتهدين..

من هو المجتهد الحاكم؟

وأرجو أن يفهم كلامي جيداً: فإنّ المقصود بالمجتهد الحاكم هو عادةً مرجع التقليد المبسوط اليد، ولا أعني ببسط اليد هنا السلطان المطلق ولا القدرة السياسية الكاملة، بل يكفي أن يكون لهذا المرجع نفوذٌ بنحو من الأنحاء يجعل كلمته نافذة على الأمة، بحيث ترجع إليه في المعضلات، ويتحدد عنده مصيرها في السلم والحرب والقضايا المصيرية وما شاكل.

يكفي أن يكون للمرجع مثل هذه الحال، أي أن تكون له الكلمة النافذة، فهذا بحدّ ذاته نوع من بسط اليد.

وهذه الحالة متوفرة اليوم في المراجع الكبار الذين يُعدّون ملاذ الأمة. . ومن الواضح الذي لا يحتاج إلى بيان أنّ المرجع في زماننا ليس كالمرجع في الأزمنة السابقة، إذ أصبح له نوع من النفوذ حتى على الحكومات في بعض البلدان، وعلى السلاطين، بل وعلى الوضع السياسي والاجتماعي برمته.

فهذا بسط يد يجعله، بنحو من الأنحاء، حاكماً نافذ اليد أو نافذ الكلمة.

فإذا كان الأمر هكذا ـ وهو كذلك ـ فلابد من إضافة شرائط أخرى إلى قائمة الشروط المتقدمة..

شرط الشجاعة

ومن تلك الشرائط التي نراها ضرورية: أن لا يكون هذا المجتهد الحاكم جباناً، بل يجب أن تتوافر فيه خصلة الشجاعة.

وهنا يرد السؤال: كيف يمكن تقريب هذه الفكرة فقهياً؟ وبأي دليل نستطيع أن نقول إن للشجاعة موضوعية في مثل هذه المسألة؟

علامات الإمام في الأحاديث

في باب التقليد نقول: إن هذا مستندٌ إلى أحاديث تكلمت عن صفات الإمام وما ينبغي أن يتصف به من خصال..

فقد وردت عندنا روايات عديدة تعدد علامات الإمام، ومن ذلك ما رواه شيخنا الصدوق في عيون أخبار الرضا عليه السلام ..

بسنده عن الحسن بن علي بن فضال، عن أبي الحسن علي بن موسى الرضا (عليهما السلام)، قال ضمن حديث:

- "**للإمام علامات يكون أعلم الناس وأحكم الناس وأتقى الناس وأحلم الناس وأشجع الناس** ـ التفتوا جيداً: **وأشجع الناس ـ وأسخى الناس، وأعبد الناس**...[1]" إلى آخر الخبر الشريف.

وهذا النص صريح في أنّ من علامات الإمام أن يكون أشجع الناس.

---

[1] عيون أخبار الرضا- الشيخ الصدوق - ج ٢ - الصفحة ١٩٢

وروي أيضاً خبر آخر ذكره العلامة المجلسي في بحار الأنوار، نقلاً عن تفسير النعمان (عليه الرحمة).

بإسناده عن إسماعيل بن جابر عن الصادق (عليه السلام)، قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام) ضمن حديث طويل نقله النعمان في تفسيره أو في رسالته في المحكم والمتشابه:

- **"وأما حدود الامام المستحق للإمامة فمنها أن يعلم الامام المتولي عليه أنه معصوم من الذنوب كلها صغيرها وكبيرها، لا يزل في الفتيا ولا يخطئ في الجواب ولا يسهو ولا ينسى، ولا يلهو بشئ من أمر الدنيا. والثاني أن يكون أعلم الناس بحلال الله وحرامه، وضروب أحكامه وأمره ونهيه، وجميع ما يحتاج إليه الناس، فيحتاج الناس إليه ويستغني عنهم، والثالث** ـ وهو محل الشاهد ـ **يجب أن يكون أشجع الناس. وعلّل الإمام ذلك بقوله: لأنه فئة المؤمنين التي يرجعون إليها إن انهزم من الزحف انهزم الناس بانهزامه (١)".**

إذن، فالإمام لابد أن يكون أشجع الناس وأثبتهم.

---

[1] بحار الأنوار – العلامة المجلسي – ج ٩٠ – الصفحة ٦٤

لماذا؟ لأنّ الرعية إذا أرادت أن تفزع إلى أحد، أو أن تتحيز إلى فئة، أو أن ترجع إلى جهة، فإنّ أول ما يقع عليه نظرها هو إمامها، فتفزع إليه، وتفرّ إليه، وتلجأ إليه.

فإذا لجأت الأمة إلى إمامها وكان جبانًا قد فرّ وخوّر، كان في ذلك انكسارها وانهزامها بهزيمته.. وأما إذا كان الإمام بطلاً قويًّا شجاعًا ثابتًا صامدًا، انعكس ذلك على الأمة انعكاسًا إيجابيًّا، فتصمد بدورها، وتشتد عزيمتها، وتقوى قلوب أفرادها حتى يتحقق النصر. وهذا أمر واضح.

- والرابع: **يجب أن يكون أسخى الناس وإن بخل أهل الأرض كلهم لأنه إن استولى الشح عليه شح على ما في يديه من أموال المسلمين.**
- والخامس: **العصمة من جميع الذنوب، وبذلك يتميز من المأمومين الذين هم غير معصومين، لأنه لو لم يكن معصوما لم يؤمن عليه أن يدخل فيما يدخل فيه الناس من موبقات الذنوب المهلكات، والشهوات واللذات، ولو دخل في هذه الأشياء لاحتاج إلى من**

يقيم عليه الحدود، فيكون حينئذ إماما مأموما، ولا يجوز أن يكون الامام بهذه الصفة (١).

إذن هذان خبران يجعلان من صفات الإمام وعلاماته أن يكون شجاعًا، بل أشجع الناس.

وهذا أمر واضح. وبالفعل فإننا نعلم أن أصدق مصاديق الشجاعة كان مولانا أمير المؤمنين صلوات الله عليه بعد رسول الله صلى الله عليه وآله.

الشجاعة العَلوية

ولو رجعتم إلى كتبنا الكلامية، كالتي ألّفها مثلًا العلّامة الحلّي رضوان الله تعالى عليه في شأن الإمامة، لوجدتم أن من جملة ما نستدلّ به على الخصم في أنّ أمير المؤمنين هو الإمام والخليفة بلا فصل بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، قولُنا: إنه أشجع الناس.

---

١ بحار الأنوار - العلامة المجلسي - ج ٩٠ - الصفحة ٦٤

وقد أقرّ بذلك العدوّ والصديق، إذ عندنا أحاديث وآثار، وعندهم كذلك، وكلّها تدلّ على أن عليًّا روحي فداه كان أشجع الناس على الإطلاق.

فمن جملة تلك الأحاديث ما رويناه عن سليم بن قيس رضوان الله تعالى عليه في كتابه، عن سلمان الفارسي قال:

- قال رسول الله صلى الله عليه وآله لفاطمة عليها السلام في حديث «**أما تعلمين يا بُنيّة أن من كرامة الله إياك أن زوجك خير أمتي...**» إلى أن يقول: «**وأشجعهم قلبًا**» (١).

فهذا حديث من طرقنا.

ويماثله حديث عند أهل الخلاف من طرقهم، أخرجه القندوزي الحنفي في ينابيع المودة، بسنده عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لفاطمة عليها السلام:

---

١ كتاب سليم بن قيس ص ١٣٣

- **«إن الله اطّلع على أهل الدنيا فاختار من الخلائق أباك فبعثه رسولًا نبيًّا، ثم اطّلع ثانية فاختار من الخلائق عليًّا فزوّجك إياه واتخذه وصيًّا، فهو أشجع الناس قلبًا»** (١).

فهكذا كان أمير المؤمنين عليه السلام أشجع الناس قلبًا، بل الأشجع على الإطلاق.

وقد اعترف بعض أعلام القوم بهذه الشجاعة الفذّة المنقطعة النظير، ومن هؤلاء الشعبي المعروف، وهو أحد علمائهم، ومع كونه منحرفًا عن أمير المؤمنين صلوات الله عليه، إلا أنه أقرّ بأنه كان الأشجع.

- وهذا ما رواه البلاذري في أنساب الأشراف، حيث قال الشعبي: **كان علي أشجع الناس، تقرّ له العرب بذلك، قتل يوم بدر الوليد بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس، وأعان عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب على شيبة بن ربيعة. ثم حمل على الكتيبة مصمماً وحده.**

أمير المؤمنين كان يواجه كتيبة كاملة من العدو لوحده، لا فقط يواجه، كان يحمل، يعني هو يبادر، هو يغوص في أوساطهم.

---

١ ينابيع المودة ج٢ ص ٣٩٥

- **ثم حمل على الكتيبة مصمماً وحده وهو يقول: لن يأكل العطر ببطن مكة من بعدها حتى يكون الدكة .**

لن يأكل العطر، يعني الذبيحة من الشات التي كانوا مشركو قريش يذبحونها لآلهتهم.

أمير المؤمنين توعدهم وهو في الحرب يقول: أنتم لن تأكلوا هذه الأكلة ببطن مكة من بعد هذه الحرب حتى تكون الدكة، أي حتى أدككم دكة، هكذا يهددهم.

وهناك قول لطيف لابن أبي الحديد المعتزل في شرح النهج ضمن كلامه في تعداد خصال أمير المؤمنين صلوات الله عليه، فمن جملة ما تطرق له خصاله في الشجاعة، فقال كلاماً لطيفاً هذا نصه:

- **وأما الشجاعة فإنه أنسى الناس فيها ذكر من كان قبله وما حسم من يأتي بعده علي بن أبي طالب** (١).

في الشجاعة، كانت الناس تتذكر قبل عليّ أسماء أبطال شجعاء، وكان العرب يفخرون بهم، وتُستعاد أحوالهم في الأمثال والحكايات.

---

١ شرح نهج البلاغة - ابن أبي الحديد - ج ١ - الصفحة ٢٠

ولكن، منذ اللحظة التي برز فيها أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، طُوي ذِكرُ كلّ مَن سَبَقه من الشجعان، وأصبح الحديث عن الشجاعة لا يدور إلا حوله، وما حُسم به أمرُ من يأتي بعده.

فمنذ زمنه عليه السلام وإلى يومنا هذا، على كثرة الأبطال في ميادين القتال، هل وُجِدَ في الوجدان العامّ مَن يُنظر إليه أنّه نازَعه مكانته في الشجاعة؟ هل يوجد مَن يُعدّ مصداقًا أتمّ وأعلى للشجاعة منه؟

حتى إذا ذُكِرَت أسماء مثل القعقاع بن عمرو التميمي أو غيره من فرسان العرب، على ما عُرفوا به من بسالة وبطولة، فإنّ المقارنة بينهم وبين عليّ عليه السلام لا تستقيم، فالوجدان العامّ استقرّ على أنّ عليّ بن أبي طالب هو رمز الشجاعة المطلق، وأنّه المقياس الذي تُوزَن به البطولات، والمثل الأعلى الذي لا يُجارى في ساحات الوغى..

- **وأما الشجاعة، فإنه أنسى الناس فيها ذكر من كان قبله، وما حسم من يأتي بعده، وكانت مقاماته في الحرب مشهورة تُضرب بها الأمثال إلى يوم القيامة. وهو الشجاع الذي ما فر قط، ولا ارتاع من**

كتيبة، ولا بارز أحدا إلا قتله، ولا ضرب ضربة قط فاحتاجت الأولى إلى ثانية، وفي الحديث " كانت ضرباته وترًا "

أي ضربة واحدة تكفي، فلا يُعاد ضربها.

- **ولما دعا معاوية إلى المبارزة ليستريح الناس من الحرب بقتل أحدهما.**

أيهما يغلب صاحبه وننهي العناء على المسلمين الذين يقتتلون الآن؟

قال له عمرو بن العاص: **لقد أنصفك، فقال معاوية: ما غششتني منذ نصحتني إلا اليوم!**

فإنّك تُظهر لي أنّك تنصحني نصيحة عادلة، وما هو عندي إلا غشّ من قبلك.

- **قال معاوية: أتأمرني بمبارزة أبي الحسن وأنت تعلم أنه الشجاع المطرق! أراك طمعت في إمارة الشام بعدي!**

إنك تريد أن أخرج أنا، لتكون أنت المنتفع يا عمرو؛ فبدلًا من أن يكون في يدك قميص واحد – قميص عثمان – يصير عندك قميصان:

قميص عثمان وقميصي أنا أيضًا، فتجعل منهما حجّة تقاتل بها، وتتهيأ لك الوسيلة لتصبح أنت أمير الشام من بعدي..

- ويقول ابن أبي الحديد: **وكانت العرب تفتخر بوقوفها في الحرب في مقابلته** (١).

فإذا أراد أحدٌ أن يفتخر بالشجاعة ويُظهر بطولته، يقول: «لقد وقفتُ أمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام»، ويجعل من مجرّد الوقوف في مواجهته مَفخرةً يتباهى بها بين الناس. وكان هذا من أعظم ما يعدّونه من مفاخرهم. أمّا أن تسمع أحدًا يقول: «بارزتُ عليًّا وغلبتُه» أو «انتصرتُ عليه»، فذلك ما لم يُسمع قط، ولا يجرؤ عليه أحد.

ولهذا، لمّا امتدّت يد الغدر إلى عليّ عليه السلام، لم يكن ذلك في ساحة القتال، ولا في مواجهة رجل لرجل، بل كان مقتله وهو في محرابه، ساجدًا لربّه، غيلةً وخديعةً وخيانة.

فأُخذ من خلفه، إذ لم يكن في وسع ابن ملجم ولا غيره أن يثبت أمامه وجهًا لوجه. لقد علموا أنّ الإقدام على مثل ذلك ضربٌ من المستحيل، وأنّ عليًّا لا يُنال في المواجهة أبدا.

---

١ شرح النهج لابن أبي الحديد ج١ ص٢٠

ما علاقة علامات الإمام بالمرجع الحاكم؟

قد يُقال: شيخَنا، هذه الروايات التي ذكرتَها في علامات الإمام المعصوم، هل تفيد أنه أشجعُ الناس فحسب؟

وما علاقتها بموضوع مرجع التقليد أو الحاكم الذي يملك النفوذ والكلمة والقدرة على معالجة القضايا المصيرية للأمة؟

والجواب: نعم، الشجاعة صفةٌ ضرورية ولا غنى عنها، فالأشجع على الإطلاق هو الإمام المعصوم، ولا ريب أنّ الروايات تتحدث ابتداءً عن علامات العصمة والإمامة الكبرى.

لكن مع ذلك، فإن لهذه الصفة مدلولًا يتجاوز دائرة المعصوم، ويمتدّ إلى المرجع الحاكم.

فنحن لا نزعم أنّ كونه «أشجع الناس» شرطٌ في كل نائبٍ أو قائد، ولكن نقول إن «الشجاعة» شرطٌ لا محيد عنه، وهذا هو الأساس.

فلتوضيح الصورة أكثر: الشجاعة شرط في المرجع الحاكم، أي في كل من يتصدّى لمقام قيادة الأمة.

و بعبارةٍ أخرى، لا يمكن أن يكون الإمام ـ سواء أكان معصومًا أو نائبًا عنه ـ جبانًا متخاذلًا، فهذا أمرٌ غير مقبول.

إنّ الروايات التي تناولت صفات الإمام المعصوم، وإن وردت في شأنه، إلا أننا نستفيد منها، ومن نصوصٍ أخرى أيضًا، أنّ الشجاعة تمثل مدخلًا أساسياً في تعيين من يصلح أن يكون إمامًا على الإطلاق؛ سواء كان إمامًا معصومًا، أو نائبًا خاصًّا، أو نائبًا عامًّا.

فكلُّ من تُفوِّض إليه الأمة أمرها في قضاياها المصيرية، وتأتَمّ به في مواقفها الكبرى، لا بدّ أن يتّصف بالشجاعة.

ومن هنا، حين نقول إنّ الإمام المعصوم من علاماته أن يكون أشجع الناس، فهذا يشمل باللزوم نائبَه والقائم مقامه، أي المرجع الحاكم الذي يتصدّى لقيادة الأمة.

وجوب توفر صفات الإمام في من ينوب عنه

والأصل يقتضي أن تكون كلُّ صفةٍ ثبتت للإمام المعصوم، صلوات الله عليه، حاضرةً وماثلةً وشاخصةً فيمن ينوب عنه، وإلا فلا يكون نائبًا حقًّا، ولا يصح أن يُعطى موقعه. ولا يجوز العدول عن

تلك الصفات أو الاستثناء منها إلا بدليلٍ قطعيٍّ صالحٍ للتخصيص أو التقييد.

فإذا قلنا – على سبيل المثال – إنّ الإمام المعصوم هو أعلم الناس، لزم بحكم الملازمة العقلية والشرعية أن تَنسحب هذه الصفةُ أيضًا على من ينوب عنه في مقام القيادة والتقليد، وهو مرجع التقليد الجامع للشرائط.

ولهذا السبب، ذهب الفقهاء إلى القول بوجوب تقليد الأعلم، إذ هذه الصفة ليست أمرًا عرضيًا بل هي من مقومات المنصب، ومقتضى النيابة. فإذا كان الإمام أعلم الناس، وجب أن يكون المرجع الحاكم – بقدر ما يتيسر في حدود البشر غير المعصوم – هو الأعلم أيضًا.

وبناءً على هذا التقريب، نستفيد أنّ كل صفةٍ من صفات الإمام المعصوم، يجب أن تكون ذات مدخلية موضوعية في من يُصحّ أن يُقلّد ويُسلَّم زمام الأمة إليه.

فإن لم تتوفر الصفةُ على نحو الإطلاق والتمام، كما هي عند الإمام المعصوم، وجب تحصيل القدر المتيقَّن منها على الأقل.

فمثلًا: إن لم يكن نائب الإمام «أشجع الناس» على الإطلاق، فإنّ القدر المتيقن الذي لا يصح التنازل عنه هو أن يكون شجاعًا، لا أن يكون جبانًا هيِّنًا ليِّنًا أمام الخطوب.

وهذا تقريب واضح، وقد يُستفاد مثله أيضًا من كلمات بعض فطاحل الفقهاء، كالمرجع الكبير المجدد الثاني السيد محمد الشيرازي رضوان الله تعالى عليه، في موسوعته الفقهية.

فإنه في مباحث «كتاب البيع» من تلك الموسوعة، تعرّض إلى جملةٍ من الأخبار التي تنصّ على لزوم توفر صفات معينة في الإمام.

ومن جملة تلك الأخبار ما ورد في «رسالة النعماني» – التي نقلنا طرفًا منها آنفًا – عن أمير المؤمنين صلوات الله عليه، وهو بصدد تعداد علامات الإمام وشرائطه.

فقد جاء في ذلك الخبر الشريف: «**لابدّ للأمة من إمامٍ يقوم بأمرهم، فيأمرهم وينهاهم، ويقيم فيهم الحدود، ويجاهد العدو، ويقسم الغنائم، ويفرض الفرائض، ويعرّفهم أبواب ما فيه صلاحهم، ويحذرهم ما فيه مضارهم**».

وهـذا الـنصّ صريحٌ في أنّ الإمـام لا يقتصر دوره على الجـانـب الـعلمي والـبياني، بـل يـتعداه إلى الجـهاد، والـقيادة، وإقـامـة الحـدود، ورعاية المصالح، ودفع المفاسد. وهذه كلها تقتضي بالضرورة أن يكون شجاعًا، حازمًا، قويّ العزم والإرادة.

ومـن هـنا عـلّق المجدد الـثاني على هـذا المـقطع وعلى سـائـر الأخـبار المرتبطة بـموضـوع الإمـامة والـنيابة، بكلماتٍ نفيسةٍ ذات دلالـة بـليغة؛ فقال رحمه الله:

- **يـدل ذلـك على أن المراد بـالإمـام أعـم مـن الإمـام المـعصوم عـليه السلام ونائبه الخاص** (١).

أي إنّ المراد بـالإمـام في هـذه الأخـبار ونـظائـرهـا لـيس محـصورًا في الإمـام المـعصوم وحـده، بـل هـو أعـمُّ منه ومـن نـائبه الخاص، ويـشمل بـطريـق الأولـويـة الـنائب الـعام، وهـو الـفقيه الجـامع للشرائط، مرجع التقليد، الذي تسلَّم إليه الأمة زمام شؤونها.

فـالمستفاد مـن مجـموع الـروايـات أنّ هـذه الـعلامـات الـتي عـدّدهـا المعصومون (عليهم السلام) ليست أوصافًا للتزيين أو محض فضائل

---

١ موسوعة الفقه للسيد الشيرازي كتاب البيع ج٥ ص١٩.

شخصية، بل هي شروطٌ ومعايير موضوعية، ينبغي النظر إليها عند اختيار المرجع الذي يُرجَع إليه في الدين والدنيا، ويُفزع إليه في النوازل، وتناط به القضايا المصيرية لهذه الأمة.

وعليه، فإذا وردت في النصوص صفة «الأشجعية» مثلًا، لم يجز لنا أن نقصرها على الإمام المعصوم وحده، ثم نهملها في من ينوب عنه.

بل نقول: إنّ مرجع التقليد، بحكم كونه إمامًا للأمة بالمعنى النيابي، وقائدًا يُؤتم به ويُقتدى به، لابد أن يكون واجدًا لهذه الصفة أو للقدر المتيقن منها.

فإذا كان الإمام المعصوم هو «أشجع الناس» بلا منازع، فإنّ نائبَه – على الأقل – يجب أن يتصف بصفة «الشجاعة»، لا أن يكون جبانًا متردّدًا.

فالقدر المتيقن في حق المرجع أنّه لا يكون مهزوز العزيمة ولا ضعيف القلب عند مواجهة الفتن، بل يكون ثابتًا راسخًا، بحيث يطمئن الناس بالرجوع إليه، ويأمنون أن يخذلهم في المواقف الحاسمة.

ومن هنا، يظهر لنا أنّ هذا الباب من الاستدلال يمثل نوعًا من «التجديد الفقهي» الذي لا بد من التوسع فيه، والتنبيه على مدخليته في مقام الاجتهاد والتقليد، فإنّ أكثر مباحثنا الفقهية جرت العادة أن تنصرف إلى الشروط العلمية كالاجتهاد والأعلمية والعدالة، دون التوقف طويلاً عند الصفات القيادية الأخرى التي نصّت عليها الأخبار، مثل الشجاعة، والحزم، وسعة الصدر، وحسن التدبير.

بينما هذه الأخبار تدلّ على أنّ لتلك الصفات مدخلية حقيقية في صلاح المرجع للإمامة العامة.

ولهذا، فإنّ المقام يقتضي الإسهاب والشرح التفصيلي، وتفريع التطبيقات العملية على ضوء هذه القاعدة، غير أنّ المقام يضيق عن الاستيعاب في درسٍ واحد، فنرجئ ما تبقّى من الحديث إلى الدروس المقبلة إن شاء الله تعالى، لنستوفي البحث من جميع جوانبه.

الدرس الثاني

الكلامُ كان حولَ تجديدِ النظرِ في مواصفاتِ وشرائطِ المرجعِ الحاكمِ الذي تُبسطُ يدُه، ويتصدّى بهذا البسطِ لإدارةِ شؤونِ الأُمّة والتصرّفِ في النفوسِ والأموالِ وسائرِ الشؤونِ العامّة.

فقلنا إنّ الفقهاءَ ـ ومنهم صاحبُ العُروة رضوانُ اللهِ تعالى عليه ـ قد حدّدوا مواصفاتٍ وشرائطَ للمرجع أو المجتهد.

غير أنّه لا بُدّ من إعادةِ النظرِ في تلك المواصفاتِ والشرائطِ بالنسبةِ إلى المرجعِ الذي يكونُ حاكماً بهذا المعنى، أي المتصدّي لشؤون الأُمّة العامّة.

ومن جملة تلك الشرائط التي نرتئيها: **شرطُ الشجاعة**.

فنقول: كما أنّ الفقهاءَ قالوا إنّ من شرائطِ المرجعِ أو المجتهد أن لا يكونَ مُقبلاً على الدنيا، طالباً لها، مُكبّاً عليها، مجدّاً في تحصيلها؛ فكذلك ينبغي أن يُقال إنّ من الشرائط أيضاً أن لا يكونَ جباناً.

ولماذا؟ لعدّةِ تقريبات.

مضى منها التقريبُ الأوّل، وهو ما قلنا فيه إنّ الرواياتِ الشريفة قد نطقت بذلك.. ومنها ما رُوي عن إمامنا الرضا عليه الصلاة والسلام في عيون الأخبار للصدوق، أنّ من علاماتِ الإمام أن يكونَ أشجعَ الناس.

فحيث إنّ المرجع يقوم مقامَ الإمام المعصوم صلواتُ الله عليه وينوبُ عنه، فلا بُدّ من سحبِ هذه الصفة إليه؛ فإن لم يكن أشجعَ الناس، فلا أقلّ من أن يكونَ شجاعاً، بل لا أقلّ من أن نُعبّر بالتعبيرِ السلبي فنقول: أن لا يكونَ جباناً.

ولماذا هذا التأكيد؟

إنّ أميرَ المؤمنين صلواتُ اللهِ عليه قال في الخبرِ الذي ذكره النعماني في تفسيره أو رسالته، ونقله عنه العلّامة المجلسي في بحار الأنوار، أنّه لا بُدّ أن يكونَ الإمامُ أشجعَ الناس. وكيف علّل ذلك؟ قال: **لأنّه فِئةُ المؤمنين التي يرجعون إليها** (١).

إنَّه إذا انهزم الإمامُ من الزحف انهزم الناسُ لانهزامه؛ لأنَّ الإمام هو **موئل المؤمنين وملاذهم، وقدوتهم وأُسوتهم، ومفزعهم**.

فإن لم يكن شجاعًا انعكس ذلك على رعيته، أي على أُمَّته، فتصبح هي الأخرى جبانةً غيرَ شجاعة.. الناسُ أنظارُهم شاخصةٌ إلى إمامهم، وصفاتُه تنعكس عليهم إيجابًا وسلبًا؛ فإذا نظروا إليه في ساعة التحدّي والبلاء فوجدوه ثابتًا في المعارك، ثبتوا، وإذا رأوه منهزمًا انهزموا.

فإذا انهزم أحدُهم، إلى مَن يفزع؟ إنما يفزعُ إلى إمامه.

فينبغي أن يجد في إمامه الملاذَ الذي يُشجّعه، إذ كيف يكتسبُ الشجاعةَ إن لم يكن الإمام نفسُه شجاعًا؟

---

١ بحار الأنوار - العلامة المجلسي - ج ٩٠ - الصفحة ٦٤

هذه هي العِلّة.

وقلنا أيضًا: إنّ الأخبارَ الشريفة التي ذكرت علامات الإمام المعصوم، لا تنحصر كلّها فيه وحده، بل بعض تلك العلامات يشملُ كلَّ إمام بالمعنى اللغوي، أي كلَّ متصرّفٍ ديني يقودُ الأُمّة.

ولا ريب أنّ أولَ المصاديق لذلك هو المرجعُ الحاكم؛ فهو إمامٌ في الجملة، تؤتمُّ به الناسُ، ويرجعون إليه.

فالصفاتُ التي حدّدتها الرواياتُ الشريفة في الإمام المعصوم، تكون مطلوبةً أيضًا في نائبه، أي المرجعِ الحاكم، ما لم يخرجْها الدليلُ.

مثال على صفات الإمام التي خرجت بالدليل

فمثلاً: إذا ذكرت الرواياتُ أنّ من علامات الإمام العصمةُ من الخطأ والسهو والنسيان، فنحن لا نسحبُ هذه الصفةَ إلى النائب، بل نقول: هذه خاصةٌ بالمعصوم، ولكن ما دون العصمة ـ كالعدالة والضبط ـ ثابتةٌ فيه.

ولهذا علّق المجدِّد الثاني رضوانُ الله تعالى عليه في موسوعة الفقه على الخبر المروي عن أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام في علامات

الإمام، فقال: **يدل ذلك على أن المراد بالإمام أعم من الإمام المعصوم عليه السلام ونائبه الخاص** (١). أي يشمل ذلك أيضًا النائب العام، وهو مرجع التقليد..

ومن هنا نقول: إنَّ صفةَ الشَّجاعة إذن صفةٌ مطلوبة، ومنظورةٌ من قِبَلِ الشَّارع. . والعِلَّةُ في ذلك ما مضى معنا من قولِ أميرِ المؤمنين عليه السلام: « **يجب أن يكون أشجع الناس، لأنه فئة المؤمنين التي يرجعون إليها**».

والمرجعُ ـ بطبيعته ـ هو مَن يُرجَعُ إليه، سواءٌ في الفتوى أو في الحكم. ومن الأحكام ما يكون عامًّا، بل قد يتعلَّق بالموضوعات الكُبرى التي تمسُّ الأمَّة كلَّها وترتبط بمصيرها.

وحيث إنَّه مرجع، فلا بُدَّ أن يكون ـ على الأقل ـ شجاعًا غير جبان.

لماذا يجب أن يكون المرجع شجاعاً؟

لماذا؟ لأنَّه هو الملاذُ والملجأ، هو مَن يُفزَعُ إليه.

---

١ موسوعة الفقه للسيد الشيرازي كتاب البيع ج٥ ص١٩.

فإذا كان جبانًا ضَعُفَت عزائمُ الأمَّة، وتقهقرت، وأصبحت جبانةً كمرجعها.

وهذا ما يؤدِّي إلى خسارات جسيمة: في النفوس، والأعراض، والأموال، ومقوِّمات القوَّة، بل قد يؤدِّي إلى اندكاكها الحضاري حتى تذوب في غيرها أو تموت وتنقرض..

وعلى العكس من ذلك: الأمَّة التي يكون مرجعها شجاعًا، ينعكس عليها ذلك إيجابًا، فتتشجَّع، وتقوى قلوب أفرادها، وتنهض وتتصلَّب، وتصبح قادرة على خوض غمار التحديات مع الحضارات والأمم الأخرى.

أمَّا واقعُنا الحاضر، فلستُ أريد أن أدخل في تفصيلات تشخيصه؛ لأحدِّد هل هو واقعٌ شجاع أم واقعٌ جبان، وإنَّما أقول: هذا هو المطلوب.

المطلوب أن تكون القيادة الدينيَّة قيادةً تتحلَّى بالشجاعة، وأقلُّ ما يكون منها أن تطارد الخوف وتدفعه عن الأمَّة.

تقديم الأشجع في حال تساوي الأعلمية

ومن هنا: إذا افترضنا أن بين أيدينا أكثر من مرجع تقليدٍ عادلٍ جامعٍ للشَّرائط، وكانوا متساوين أو متقاربين في الأعدليَّة والأعلميَّة، لكن أحدهم كان أشجعَ من الآخرين، أصلبَ وأصلدَ وأثبتَ، فالمتعَيَّن حينئذٍ هو تقليد هذا المرجع، أو تسليم زمام أمور الأمَّة إليه.. بل حتى على صيغة شورى الفقهاء، يكون الأحقُّ بهذا المقام مَن تحلَّى بالشجاعة.

وهذا نوعٌ من التجديد في الرؤية ينبغي أن يُعمَّق ويُرسَّخ في ضوء الآثار الشريفة.

مشكلةٌ في باب الاستنباط

أيها الإخوة، عندنا مشكلة في باب الاستنباط، وهي حصرُ الاستنباط في أبوابه المعهودة.

ما معنى ذلك؟ أي إنَّه حين يُرادُ الاستنباط مثلًا في صفات القاضي أو صفات مرجع التقليد، فإنَّ النظر يُحصر غالبًا في الأبواب المعنونة بهذا العنوان في المجامع أو الجوامع الحديثيَّة.

فيذهب الفقيهُ إلى وسائل الشيعة مثلًا، فيلاحظ الباب الذي يحمل هـذا الـعنوان، ويقتصر في اجـتهاده على الأخـبار الـواردة فـيه، وهـذا قصور في النظر.

إذ ينبغي للفقيه أن ينظر إلى سائر الأدلَّة، وسائر الأخبار، وسائر الآثار، فإنَّ لها مساسًا وثيقًا باستنباط كلِّ مسألة، وإن لم تَرِد في الباب الخاصِّ بها.

وهـذا هـو المنهج الـذي اعـتمده فـطاحـلةُ الـفقهاء، كـالمجدِّد الـثاني رضوان الله عليه، حيث لم يقصروا نظرهم على الأخبار المندرجة تحت عنوان الباب فقط، بل وسَّعوا الدائرة فنظروا إلى سائر النصوص لعلَّ فيها ما يُلقي ضوءًا أو يُؤثِّر في المسألة التي يريدون أن يجتهدوا فيها ويستنبطوا منها.

على هذه القاعدة نقول إنا نستفيد هذه الأرجحية، أن تسليم زمام أمـر الأمـة إلى الأشـجع مـن الـفقهاء الـعدول الجـامعين للشرائـط، المتساوين أو المتقاربين في الأعدلية والأعلمية.

و هذا الاستنباط نستنبطه من بضع آثار وأخبار ليست في الباب، وإنما في أبواب أخر.

بعض الآثار من الأبواب الأخرى

من تلك الآثار ما جاء في **نهج البلاغة**، وهذه الخطبة بتمامها هي في الأصل مقاطع متفرقة، أخذها الشريف الرضي وجعلها في النهج.

أما إذا أردتها بتمامها فتجدها في «الكافي الشريف»:

- **فقدموا الدارع، وأخروا الحاسر، وعضو على الأضراس، فإنه أنبى للسيوف عن الهام، والتووا في أطراف الرماح، فإنه أمور للأسنة، وغضوا الابصار، فإنه اربط للجأش، واسكن للقلوب وأميتوا الأصوات، فإنه اطرد للفشل، ورأيتكم فلا تميلوها ولا تخلوها، ولا تجعلوها الا بأيدي شجعانكم** (١).

ثم يشرح: أي قدِّموا من عليه درع، وأخِّروا من لا درع عليه، وعضّوا على الأضراس حتى يتصلّب الرأس، فإذا ضُرب بالسيوف كان أصلب وأبعد عن التأثر، فالسيف لا يعمل جيدًا بسبب الصلابة، وهذا معنى قوله: «**أنبى للسيوف عن الهام**».

---

١ نهج البلاغة، في الخطبة رقم ١٢٤

وأما قوله «**فإنه أمور للأسنة**» أي إذا جاءك الرمح بسِنانه، فاجعل طرفه يميل عنك، فإن هذا الميلان يورث اضطرابًا في الأسنة، فلا تخترق البدن.

وغضّ الأبصار عند القتال أجمع للقلب وأربط للجأش، وأميتوا الأصوات فإنه أطرد للفشل.

ثم محل الشاهد: قوله عليه السلام «**ورايتكم فلا تميلوها ولا تجعلوها إلا بأيدي شجعانكم**».

إذا انتكست أو مالت أو حتى اضطربت، يعني بمعنى تراجعت الراية إلى الوراء، فهذا يعطي دافعًا للعدو في أن يتقدم، أما الراية، كلما رآها ثابتة في مكانها، كلما أُيِس العدو من أن ينتصر.

فإذا وجد الراية ثابتة وهي تتقدم، كلما كان ذلك أسرع إلى فشله وانهزامه، مسألة الراية مهمة جدًا في الحروب آنذاك، لها أهمية معنوية وفعلية على الأرض.

أمير المؤمنين عليه السلام يقول: لا تسلموها بيد كل أحد، وإنما بيد شجعانكم ورايتكم .. فلا تميلوها ولا تخلوها، ولا تجعلوها إلا بأيدي شجعانكم والمانعين الذمار منكم.

الذمار كلما يُحفظ، يحفظون الأمور، ويحفظون ما يجب حفظه.

هؤلاء الشجعاء يعطون الراية لأي أحد، فالصابرون على نزول الحقائق، أي الخطوب، يحفون برياتهم ويكتنفونها، يعني ووراءها وأمامها.

ليس فقط حامل الراية يجب أن يكون شجاعًا، بل حتى من هم حول الراية ينبغي أن يكونوا شجعانًا، حتى لا يتسلل أحد إلى صاحب الراية فيقتله وينكسها.

فإذا انتكست الراية، انتكس الجيش، وإذا انتكس الجيش، حلت الهزيمة.. فالذين حول الراية من الشجعاء لا يتأخرون عنها، فالراية تغوص في وسط العدو، يسلموها للعدو، والعدو يستأثر بها، ولا يتقدمون عليها، فيفردوها فريدة في الوراء، لا يمشون معها ويتقدمون.

المرجع كحامل الراية في المعركة

الآن المرجع الحاكم هو من بيده الراية. . فحاله حال صاحب الراية في المعركة، فالجيش لما يتقاتل مع العدو، ويتداخل ويثور الغبار بسبب القتال، يفزع كل منهم إلى الراية ويتكتل عندها.

هذه كانت طبيعة الحروب.. صاحب الراية يقول دائمًا: "إليّ إليّ يا بني فلان، إليّ إليّ يا أهل الإسلام، إليّ إليّ"، فيتجمع الناس دائمًا إلى الراية، والذين حولها هم أصلب من في الجيش و أشجع من في الجيش.

نحن في زماننا أيضًا على المستوى العام يصبح المرجع بمثابة صاحب الراية، لأننا نفزع إليه، نلجأ إليه.

أي أزمة تقع في أمتنا، أول من نلجأ إليه هو المرجع والمرجعية.. نسأل المرجعية: ما هو تكليفنا؟ وما فتواكم؟

يجب أن نعلم ما الذي ينبغي علينا فعله عند وقوع مأساة، كما حدث في العراق، أو في البحرين، أو في سوريا.

إلى من نلجأ؟ إلى من بيده الراية!

ومن هم حول صاحب الراية، هؤلاء يشبهون الذين يحيطون بالراية في أرض المعركة، فهم جزء من حمايتها وركائزها الأساسية.

ويجب أن يكون المرجع الحاكم، خاصة من يمتلك سلطة التصرف في الأمور العامة، شجاعًا، لأن الأمة تلجأ إليه وتفزع إليه عند وقوع الأزمات.

فإن كان والعياذ بالله، جبانًا، فشلت الأمة، وإن كان جبانًا، انهزمت الأمة، وحلت بها المصائب كما حلّت بنا اليوم بلا ذنب لمن بيده الراية.. وهذا أمر ينبغي التأمل فيه والنظر إليه بعناية.

فإذا كانت شخصية المرجع الحاكم غير قادرة على المواجهة والتحدي، وحين تواجه الأمة أزمات كبرى تتطلب شجاعة في اتخاذ القرار والموقف، فلن يكون قادرًا على الوفاء بمسؤولياته، إذ ليست هذه قابليته، وليس لديه الشجاعة التي وهبها الله له.

وما ينتج عن ذلك؟ التقهقر والتراجع، وتبقى الأمة في الخطوب والمحن، أمة تكتفي بالبيانات والاستنكارات والتنديدات.

فعندما تقع أي أزمة، سواء كانت تفجيرًا أو حربًا، ماذا تفعل قياداتنا عادة؟ تصدر بيانات التنديد والاستنكار والشجب، دون أي فعل ملموس وحقيقي على الأرض.

الآن، منذ نحو قرن ، أمامك البقيع. . لقد هُدمت مراقد أئمتنا عليهم الصلاة والسلام، وآثار نبينا وأهل بيته صلوات الله عليهم، وانتهكت مقدساتنا بطريقة لم تُنتهك بها مقدسات أي أمة دينية قائمة على وجه الأرض.

إنّ ما جرى لمقدساتنا من تدمير وتحطيم ما زال مستمرًا إلى اليوم، والانتهاكات متواصلة بلا توقف.

فقد مرت علينا ذكرى البقيع، وأبلغتنا مصادر من المدينة المنورة أنّ قوات آل سعود فرضت ما يشبه الحكم العسكري حول البقيع وفي حرم رسول الله صلى الله عليه وآله، تحسبًا من أن يتوجه المؤمنون والشيعة لزيارة أئمتهم وإحياء الهتافات المطالبة بإعادة البناء، وما قد ينجم عن ذلك من مظاهرات، كما حدث في سنوات سابقة وما ترتب عليه من مضاعفات خطيرة، و هذا يدل على استمرار الانتهاك دون توقف.

فاسأل نفسك: منذ مئة سنة و أكثر وحتى اليوم، هل فعلنا أكثر من إصدار بيانات الشجب والاستنكار؟

نحن وقياداتنا الدينية، ماذا أنجزنا؟

نعم، كانت هناك بعض المفاوضات، وبعض المسيرات والمظاهرات، وتحركات محدودة تجاه بعض القوى الدولية الكبرى آنذاك، خصوصًا بريطانيا التي كانت تتحكم بالمنطقة على أمل أن

تضغط على حلفائها، آل سعود، لإعادة البناء، وكأننا كنا ننتظر اهتمامها الكامل بنا.

ولكن اسأل نفسك: لمن هو ضعيف، هل يمكن لبريطانيا أو أمريكا أو أي قوة كبرى أن تعير اهتمامًا له؟

إنهم لا يرون فيك أهلية للتفاوض أو للمطالبة بحقوقك. الأمة الضعيفة الخائرة، الجبانة، المنهزمة، أمة البيانات والاستنكارات والتنديدات، لا قيمة لوجودها لديهم؟

هذه القوى تبحث عن أمة قوية لتفرض عليها شروطها، وليس عن أمة ذليلة لتفرض عليها إراداتها.

وكل هذا يحدث بسبب ضعف القيادة. هنا يجب أن نعيد النظر بشكل جاد في شروط المرجع الحاكم، وجعل صفة الشجاعة معيارًا موضوعيًا. حينها يمكننا أن نتقدم خطوة حقيقية نحو تصحيح الوضع القائم.

لذلك، أيها المراجع الكرام، سلّموا هذه المسؤولية لمن يمتلك الشجاعة الكاملة، بكلمة صريحة وواضحة، وارفعوا رايتكم ولا تميلوها، ولا تخلوها، واجعلوها بيد الشجعاء القادرين على حملها.

هذا هو المطلوب، أنتم ملاذ الأمة ومأواها، ووجودكم الشجاع هو ما يمنح الأمة الثبات والقدرة على مواجهة التحديات.

أنتم ملاذ الأمة وموئلها، فلا بد أن تتحلوا بالشجاعة التي تنعكس على سائر أفرادها فيتشجعون ويثبتون ويكونون على قدر المسؤولية والكفاءة في مواجهة الخصم والعدو.

نحن أمة مهددة منذ أربعة عشر قرنًا، ولسنا أمة سالمة؛ منذ أن أعلن أبو بكر وعمر الحرب علينا وعلى أمتنا، ونحن تحت حرب مستمرة.

أحيانًا تشتد هذه الحرب وأحيانًا تضعف، لكنها لا تنتهي بالكامل، ولم يمر يوم واحد منذ ١٤٠٠ سنة إلا ونحن تحت الحرب والضغط والاضطهاد.

هذه الحرب تتخذ أحيانًا شكلًا دمويًا، وأحيانًا حقوقيًا يُسلب فيه الحق، وأحيانًا سياسيًا أو اجتماعيًا أو تضييقيًا، فهي متعددة الأشكال.

الأمة التي تعيش تحت هذه الظروف لا بد أن تنظر إلى قيادة شجاعة تقودها، لا إلى أي قيادة عابرة.

لو كنا في وضع مستقر، لكان الاكتفاء بالشروط التقليدية في العروة الوثقى ممكنًا، لكن الوضع اليوم مختلف تمامًا. هذا المجتهد ليس مجرد مرجع في أبواب العبادات والمعاملات، بل هو قائد يحكم في الشؤون العامة.

من له نفوذ بين المراجع له كلمة مسموعة، ومن يمتلك نوعًا من السلطة على الناس، كما هو الحال في أغلب المراجع البارزين في قم المقدسة والنجف الأشرف، يتصرف في الشؤون العامة وكلمته نافذة وفاعلة.

هذا نوع سلطة في الواقع، نوع نفوذ، نوع تصدٍ للأمور العامة الآن. هناك حكومات لا تستطيع مخالفة المرجعيات الكبرى منا، لا تقدر، ولا تجرؤ، ولا تجسر، وإذا حدث صدام يكون عنيفًا، وتترتب عليه مضاعفات كبيرة وخطيرة جدًا.

هذا المرجع، هذا المجتهد الذي يتبوأ هذا الموقع، لابد أن ينظر إلى مستوى شجاعته أيضًا، لأنه إن كان يفتقد هذه الصفة الحميدة، فإن ذلك ينعكس سلبًا على واقع الأمة ويؤدي إلى انزلاقها في مخاطر ومحاذير، وهو انزلاق نندم عليه لاحقًا. تاليًا، هذا هو المطلوب، هذا.

ضرورة شجاعة المرجع

من جانب آخر، يجب التفت إلى أن ضرورة توفر صفة الشجاعة في المرجع الحاكم لا تقتصر على كونه فقط، ولا تنبع هذه الضرورة من مجرد وجوده في موقعه، بل هي ضرورة حقيقية. لا يقتصر أثرها فقط على أنه إذا كان جبانًا فإن ذلك ينعكس على وضع الأمة العام، بل يمتد كذلك إلى فتاواه، نفس فتاواه، وحتى فتاوى مقلديه.

إِن لم يكن يتحلَّ بالشجاعة، فهذا يؤثر سلبًا على ما يُفتي به.

إلامِ يؤدي جبن المرجع وخوفه؟

فهو جبان فيخاف أن يُفتِي فتوى يعلم أنها، وإن كانت مطابقة للحق، لكنه يرى أن صدورها قد يؤدي إلى مضاعفات خطيرة، إلى مواجهات مع المجتمع، سواء المجتمع الشيعي أو المجتمع المخالف، أو المجتمعات الغربية أو الشرقية، أو أيًا كان، فيلتمس لنفسه التردد والتراجع.. ويعطي لنفسه الرخصة والمعاذير، وهذه الصفة السلبية التي حذرنا منها أئمتنا صلوات الله عليهم.

التماس الرخص والمعاذير يعني أن الشخص يلتمس، ويبحث، ويفتش عن عذر شرعي ورخصة شرعية، حتى لا يُفتي بالحق خوفاً من وقوع المواجهات.

فهو بصريح العبارة، هو لا يريد المواجهة، لا يريد صداماً..

ماذا يفعل؟ لا يستعد، فيلتمس لنفسه رخصة.

لا يقول من باب التقوى: "أنا لا أُفتي بهذه الفتوى"، بل يغيرها!

يعني قد يُفتي بما هو غير مطابق للواقع و غير موافق للحق، فتوى ضلال أصلاً، لكنه يجعلها معلقة على باب الرخصة، كالاضطرار، أو التقية، أو درء الفتن، أو تقديم الأهم على المهم، إلى غير ذلك من الأمور.

نحن بارعون في هذا، نحن نعرف أنفسنا، وأهل العلم يعرفون أنفسهم، إذا أرادوا ارتكاب حرام يلتمسون له ألف عذر وألف رخصة، ويبحثون عن باب يمكنهم من خلاله التسلل إلى الحرام باسم الشرع، والعياذ بالله.

أحياناً يكون الإنسان بسبب ضعف صفاته النفسية، مثلاً إنسان ضعيف أمام شهواته، فيلجأ إلى الرخصة ليستجيب لشهواته، فهذا من ذلك القبيل.

إنه ضعيف أمام المواجهة، لا يملك استعداد المواجهة، فيضعف فيترخص ويخرج لرخصة شرعية، حتى تكون فتواه مخالفة للحق، لإرضاء الناس أو ليحمي نفسه.

وله أمثلة عديدة ذكرناها سابقاً ولا حاجة لإعادتها، فالأمر معروف لمن سمع محاضراتنا القديمة.

أيها الإخوة، هذا الأمر خطير جداً، أن يجيء مرجع بالفتوى بالحق أو الحكم بالحق، ويخاف من ردة فعل الناس، من الصدامات، من المواجهات، هذا أمر خطير جداً، يهدم الدين، ويدخل الحق في الباطل، والباطل في الحق، فيختلطان فلا يميز أحد بينهما، ولا حتى عامة الناس.

بعد ذلك، يختلط الدين كله.

وهذا الواقع الذي نعيشه للأسف، الواقع يقول: أنت جبان، غير قادر على الفتوى، غير قادر على المواجهة، فلماذا تتكلم؟ عجيب أمر هؤلاء!

على الأقل، أنت تجد نفسك غير قادر على المواجهة. ترى أن هذه الفتوى حساسة، وإذا أفتيت بها، قد تُسأل الآن، وتوضع في زاوية حرجة، فيقولون لك: "ما موقفكم أنتم الشيعة؟ وأنت المرجع البارز الآن من الشيعة، مثلاً؟

ويجبرونك على الإجابة بجوابٍ معين.

تشعر حينها أنك غير قادر على الإجابة بما هو الحق، لأن ذلك قد يؤدي إلى تداعيات خطيرة، مواجهات، صراعات، قيل وقال، واضطرابات ومشاكل.

فتجد نفسك عاجزاً، ليس لديك تلك الشجاعة الأدبية أو النفسية لتفتي حسب الحق.. إما أن توكل الأمر لغيرك، أو تختار الحل البسيط جداً، وهو أن تسكت!

فقط اسكت.. هكذا علمنا أئمتنا عليهم الصلاة والسلام؛ أن اسكتوا حين لا تستطيع المواجهة.

شيخ الطائفة رحمه الله يروي في كتابه المعتبر والمعتمد عندنا، تهذيب الأحكام، وما من فقيه إلا ويمر عليه أحد الكتب الأربعة، وفي هذا الكتاب:

يروي بسنده عن علي بن السندي عن أبيه، قال: **سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل يأتيه من يسأله عن المسألة فيتخوف ان هو أفتى بها ان يشنع عليه فيسكت عنه أو يفتيه بالحق أو يفتيه بما لا يتخوف على نفسه؟ قال: السكوت عنه أعظم اجرا وأفضل** (١)!

سؤال يوجه إلى الإمام الكاظم عليه السلام، كان أحد من فقهاء الشيعة يُسأل عن مسألة، يأتيه أحد المخالفين في ذلك الزمان الجائر، ويسأله: "أن هذه المسألة ما جوابها؟" وهو يخاف، هل يجيب بما هو الحق؟ فتوى الأئمة الطاهرين عليهم السلام.. فيُشنع عليه، أو يُعاقب، وربما يُسجن أو تضرب رقبته.

فماذا يفعل يا ابن رسول الله؟

---

١ تهذيب الأحكام – الشيخ الطوسي – ج ٦ – الصفحة ٢٢٥

هل يفتي بالحق، أي بالفتوى الحقيقية المنقولة عن الأئمة المطابقة للأصول الشرعية؟ أم يفتي بخلاف الحق، ليُرضي الخصم ويجنب نفسه الأذى؟

هذا هو الاختبار الحقيقي للشجاعة العلمية والأدبية للمرجع.

يفتيه بما لا يتخوف على نفسه، أي يعطيه جوابًا من باب التقية، مطابقًا لمذهبهم، فتواهم لرأيهم، أم أنه يسكت؟

لدينا ثلاث احتمالات: ماذا يصنع؟

جواب الإمام عليه السلام: **السكوت عنه أعظم أجراً وأفضل**، فقط اسكت.

في ذلك الزمان، أي زمان حضور الأئمة عليهم السلام، كان الفقيه من الشيعة، إذا واجه خطرًا شديدًا يهدد حياته أو سلامته عند إصدار فتوى معينة، أن يستخدم **التقية** لتجنب هذا الخطر، أي أن يفتي بطريقة تخفف عنه الضرر، مع الحفاظ على دينه ومذهبه.

لم يُفتَ بما يخالف الحق إلا عند الضرورة القصوى، وذلك حفاظًا على النفس والمصلحة، وعلى هذا الأساس قامت سيرتهم.

- كمثال، إذا جاءهم شخص من أتباع أبي حنيفة يسأل عن مسألة دينية، كان يجوز للفقيه أن يعطيه فتوى وفق مذهب أبي حنيفة، لا لتغيير الحق، بل لتجنب الشنّ أو الإساءة إليهم، أي ليحمي نفسه وأتباعه من التعرض للأذى أو الملاحقة. ومع ذلك، هناك كثير من الفقهاء تحملوا المخاطر، فأفتوا بالحق كما يمليه المذهب، فذهب بعضهم إلى السجن، واستشهد بعضهم في سبيل الحق.

مع هذا كله، الإمام عليه السلام، مع جواز ذلك في ذلك الزمان، يقول: **السكوت أعظم أجراً**، اسكت، لا تفتِ

إذا كنت تتخوف على نفسك، ولا تستطيع المواجهة، ولم تكن مستعدًا لأن تصبح شهيدًا، فالسكوت يحفظ نفسك، وحكيم أن تختار الصمت.

أنا أتعجب من بعض هؤلاء: لماذا لا يصمتون؟

ما داموا غير شجعاء، وغير جريئين، وغير مناضلين في الحق، وغير صلبين كما كان أمير المؤمنين عليه السلام؟

علي وصفه رسول الله صلى الله عليه وآله: **خشن في ذات الله** [١]، أي شجاع في الحق، لا يهاب المواجهة.

فالخلاصة: إما أن تفتي بالفتوى المطابقة للحق، الموافقة للأصول، أو أن تسكت.

لماذا تفتى بفتوى مخالفة للحق على أساس: "منع الفتن، منع المشاكل، منع المواجهات"؟ من أباح لك ذلك أصلاً؟

أريد أن أضرب مثالاً على ذلك، لكن سأرجعه للدرس القادم ان شاء الله

---

[١] بحار الأنوار - العلامة المجلسي - ج ٢١ - الصفحة ٣٨٥

الدرس الثالث

كنا قد وصلنا في بحثنا السابق إلى أن من المستحسن، بل قد يكون من اللازم، أن يسكت الفقيه عن الفتوى إذا خشي على نفسه من ضررها.

فإذا كان أمامه خياران: إما أن يفتي بما هو خلاف الحق من باب التقيّة والاضطرار، أو أن يسكت، فإن الأولى به أن يسكت.

وهذا المعنى نستفيده من الخبر الشريف الذي رواه شيخ الطائفة الطوسي رحمه الله في تهذيب الأحكام، بسنده عن علي بن السندي عن أبيه، قال: **سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن رجل يأتيه من يسأله**

عن المسألة فيتخوف ان هو أفتى بها ان يشنع عليه فيسكت عنه أو يفتيه بالحق أو يفتيه بما لا يتخوف على نفسه؟ قال: السكوت عنه أعظم اجرا وأفضل (١).!

وهنا نلتفت إلى دقة العبارة: الإمام لم يُسقط الأجر عمّن أفتى بالباطل اضطرارًا للتقية، بل صرّح بأن السكوت أعظم أجرًا من ذلك.

ومعنى هذا أن الفتوى المخالفة للحق – إذا كانت لدفع الضرر وحماية النفس – فيها أجر وفضل أيضًا، لكن السكوت أرفع ثوابًا وأعظم منزلة.

استنتاجات من رواية الكاظم عليه السلام

إذن نفهم من الرواية ثلاثة مستويات:

1. من يفتي بالحق مع علمه أن ذلك سيجرّ عليه الضرر وربما يودي بحياته، فهذا له أجر وفضل عظيم، لكنه قد يُعرّض نفسه للهلاك.
2. من يفتي بخلاف الحق تقيةً، فهذا له أجر وفضل أيضًا لأنه إنما فعل ذلك لصيانة نفسه ودينه.

---

١ تهذيب الأحكام – الشيخ الطوسي – ج ٦ – الصفحة ٢٢٥

3. من يسكت في مثل هذا المقام، فهذا أجره أعظم وأفضل، لأنه لم يدخل في باطل، ولم يُعرّض نفسه للهلاك.

ومن هنا يتضح أن أساس الترخيص في الفتوى المخالفة للحق إنما كان بداعي حفظ النفس، لا لمجرد المجاملة أو المداراة.

فقد كان الظرف التاريخي خانقًا؛ لو أن الفقيه أجاب بفتوى الحق أمام أتباع المخالفين، لشُهِر به فورًا وقيل: «هذا رافضي»، فيُؤخذ ويُسجن أو يُقتل. لذلك جُعلت التقيّة مخرجًا، حفاظًا على الدين عبر الحفاظ على أهله.

لكن الإمام عليه السلام في الوقت نفسه بيّن أن النجاة الحقيقية هي نجاة الدين لا مجرد نجاة البدن؛ فإذا كانت حماية الدين لا تتحقق إلا ببذل النفس، فالمطلوب بذل النفس.

أما إذا كانت التقيّة تنجي الدين والنفس معًا، فجائز العمل بها، بل قد يكون واجبًا.

ومن الشواهد على ذلك أن الشيخ الطوسي أورد هذه الرواية في التهذيب برقم (٥٣٨)، ثم أورد بعدها بروايتين فقط – أي في الرواية المرقمة (٥٤٠) – ما يؤكد هذا المعنى ويُفصّله.

يروي الشيخ هذه الرواية عن **عطاء بن السائب**، وهو رجل يظهر أنه قد تشيّع بعدما كان مخالفًا.

وللتوضيح: فإن أهل الخلاف يعدّونه ثقة في رواياته، غير أنهم يذكرون أنه قد "اختلط" في آخر عمره كما يقولون، والظاهر أن سبب ذلك – كما يرجّح – هو أنّه تشيّع واهتدى إلى ولاية الأئمة عليهم السلام.

وعطاء بن السائب يروي عن **الإمام علي بن الحسين زين العابدين** صلوات الله عليه قوله:

– «**إذا كنتم في أئمة جور فاقضوا في أحكامهم**».

والمقصود أن المناط واحد بين القضاء والفتيا، فإذا كان الإنسان يقضي عندهم، أو يفتي الناس، فليكن الحكم على وفق ما يقضون به ويفتون به، لا على وفق حكم الأئمة عليهم السلام، وذلك خشية الفضيحة أو الإشهار المؤدي إلى القتل.

- ولذلك أوضح الإمام العلة فقال: «**إذا كنتم في أئمة جور فاقضوا في أحكامهم ولا تشهروا أنفسكم فتقتلوا وان تعاملتم باحكامنا كان خيرا لكم** [١]».

إذن، سبب الترخيص في الفتوى بخلاف الحق هو الخوف على النفس من القتل.

الإمام يقول: لا تشهّر نفسك وأنت في زمان أئمة الجور، فإنك إن فعلت ذلك هلكت.

ولتقريب الصورة: يأتيك واحد من الناس – وليكن زرارة بن أعين، أو هشام بن الحكم، أو أحد كبار أصحاب الأئمة عليهم السلام، وهم مراجع الشيعة في ذلك الزمان، إذ كان عامة الناس يرجعون إليهم بالسؤال – فيسألك مسألة فقهية حرجة. . وزرارة مثلًا هنا أمام خيارين:

١. إما أن يفتي بفتوى الإمام الصادق عليه السلام، وهذا قد يعرضه للخطر المباشر، إذ تُنقل عنه الفتوى وتشيع فيُقال: هؤلاء يخالفون المذهب الرسمي، فيؤخذ عليهم ويُسجنون وربما يُقتلون.

---

[١] تهذيب الأحكام - الشيخ الطوسي - ج ٦ الصفحة ٢٢٥

٢. أو أن يفتي بفتوى أبي حنيفة مثلًا، وهذا مع كونه خلاف الحق إلا أنه درءٌ للخطر عن نفسه وعن شيعته. والإمام أجاز له في مثل هذا الظرف أن يُفتي بخلاف الواقع تقيةً، بأن ينقل الفتوى التي يقول بها أهل الخلاف.

نعم، يبقى أن السكوت أفضل وأعظم أجرًا. فإن أمكنه أن لا يُفتي أصلًا كان ذلك أرفع وأقرب إلى الاحتياط، لكن إن اضطر إلى الفتوى فلا بأس أن ينقل قول المخالفين تقيةً إذا كان يخشى على نفسه القتل.

سبب ترخيص الأئمة عليهم السلام

ولم يكن هذا الترخيص من الأئمة عليهم السلام لمجرد إرضاء السائلين، بل هو مشروط بالخوف على النفس تحت حكم أئمة الجور.

فإذا كان الحاكم الظالم قد أشهر سيفه، وكان مجرد التصريح بالفتوى المخالفة لمذهبه أو لمذهب قضاته يجرّ إلى القتل أو إلى الهلاك،

ففي هذه الحالة فقط جاز الترخيص. أما مع انتفاء الخوف فلا وجه للتقية بالفتوى.

معنى إمام الجور

إنّ معنى **أئمة الجور** أنّ هناك حاكمًا ظالمًا قد أشهر سيفه على رقاب العباد، حتى صار مجرّد نقل الفتوى المخالفة لمذهب الحاكم يعرض صاحبها للقتل والهلاك.

ففي مثل هذه الحال، يجوز للمؤمن أن يفتي بما هو خلاف الواقع تقيةً. أمّا إذا سكت ولم يُجب، فإنّ سكوته كان أعظم أجرًا عند الله عز وجل. ولهذا أكّد الإمام على هذا بقوله: «**ولا تُشهروا أنفسكم فتُقتلوا، وإن تعاملتم بأحكامنا كان خيرًا لكم**».

فإن قدر المؤمن على أن يتعامل في نفسه ومع خاصته بأحكام أهل البيت عليهم السلام فهو خير وأفضل، غير أنّه إن اضطر إلى الفتوى العلنية في مجلس عام أو عند سؤال محرج من مخالف، وكان في زمن الظلم والقهر، فله أن يتقي بلسانه ويفتي بفتوى القوم، صونًا لنفسه من القتل.

إذن أنت – وأنت تحت نير الاضطهاد والجور – قد يأتيك رجل مخالف ليسألك عن مسألة فقهية حرجة، وهنا تكون بين خيارين: إمّا أن تفتيه بما هو الحق، بما قاله الأئمة الأطهار من العترة الطاهرة عليهم السلام، وفي ذلك خطرٌ عليك وربما كان فيه هلاكك، وإمّا أن تجيب بفتواهم هم، فتوى الفقهاء الرسميين أو قضاة السلطان، وبذلك تحفظ نفسك وتدرأ عنك القتل.

في الأزمنة الماضية، قد يعرّض الإنسان إلى القتل، أو إلى السجن، أو إلى التعذيب، أو إلى صنوف من المخاطر الجسيمة.

وكان الفقيه بين خيارين: إما أن ينقل للسائل الفتوى التي توافق هواه فيدفع عن نفسه الضرر، وإما أن يصرّح بالحق فيعرّض نفسه للبطش. وهنا أجاز الأئمة عليهم السلام للفقيه أن يفتي بما يوافق الخصم، تقيةً، حفاظاً على النفس.

هل حكم الإفتاء بما لا يوافق الحق مطلق؟

لكن هذا الحكم لم يكن مطلقاً، بل مرتبطاً بزمانٍ مخصوص، وظرفٍ مخصوص.

أما- في مثل عصر-نا- هذا، أيها الإخوة، فتنبهوا جيداً، حتى لا يخدعكم أحد فيقول لكم: إن فلاناً أو فلاناً ممن يدّعي المرجعية قد أفتى بما لا يوافق الحق، تقيةً.

كلا! هذا كلام باطل، وتبرير لا أساس له.

نعم، قد نجد في كلمات بعض العلماء السابقين ما كان على خلاف الحق، لكن ذلك كان في ظروف قاهرة، إرضاءً للطرف الآخر، أو مراعاةً للمصلحة العامة، حين كان الخطر محدقاً والبطش واقعاً.

أما في زماننا، فأي جورٍ قائم على رقاب العلماء بهذا المعنى؟ وأي سيفٍ مسلول على رقابهم حتى يُجبروا على أن يفتوا بغير ما يعتقدون؟

سأضرب مثلاً يقرّب الصورة: اليوم، هل يوجد مرجع من مراجعنا إذا أفتى بالحق يمكن أن يُقتل فوراً؟ أو هل هناك حاكم يجبره على أن يقول ما لا يعتقد، وإلا قتله؟ قطعاً لا.

غاية ما قد يحصل في بعض الفروض النادرة جداً، أن يوجَّه إليه سؤال في مسألة اعتقادية حساسة، فيختار أن يسكت دفعاً للجدل أو لحفظ المصلحة.

لكن، هل هذا السكوت يعرّضه للقتل؟ هل هناك حاكم يسوقه إلى السيف إن لم يقل ما يريد؟ أبداً.

لنأخذ مثالاً للتوضيح: لو جاء أحدهم اليوم يسأل مرجعاً من المراجع: "هل عائشة في الجنة أم في النار؟" فلو سكت المرجع، هل يصيبه مكروه؟ هل يعاقبه حاكم؟ هل يُسجن أو يُقتل؟ لا شيء من ذلك يقع.

أما في زمان الأئمة الأطهار عليهم السلام، فقد كان الأمر مختلفاً تماماً. كان السؤال نفسه فخّاً منصوباً. فإذا أجاب أحد رموز التشيع آنذاك بقول: "في النار"، فربما لم يرجع إلى أهله، بل أخذوه إلى السيف مباشرة. بل حتى لو سكت أحياناً، فقد كان يُتهم ويُلاحق. ومع ذلك، أوصى الإمام عليه السلام قائلاً: "السكوت أعظم أجراً".

إذن، الفارق بين الزمانين واضح. في العصور السابقة، كان الخطر محدقاً، وكانت التقية ضرورة لحفظ النفس وحماية الخط الشيعي من الاستئصال. أما اليوم، فليس هناك ما يبرر أن يتذرّع أحد بباب التقية ليبرر فتاوى باطلة أو مواقف منحرفة. نحن الآن في سياق مختلف تماماً، والسؤال كله داخل في محاولة تجديد البحث في شرائط المرجع،

لا أي مرجع، بل المرجع الحاكم المبسوط اليد، الذي يقود الأمة في زمانها.

نحن نقول: إن من الشرائط الموضوعية هنا، أو الملحوظة شرعاً إجمالاً، بل ليس شرعاً فقط، بل حتى عقلاً وبناءً على سيرة العقلاء، أن يكون المرجع شجاعاً، أو على الأقل لا يكون جباناً.

لابد أن تكون عنده جرأة في الحق، جرأة في قول كلمة الحق، وألا يكون الخوف متحكّماً فيه؛ لأن هذا الأمر له انعكاسات سلبية خطيرة على واقع الأمة، بل حتى على فتاواه بما يمكن أن يخلط الحق بالباطل. هذا الذي نقوله.

ما المانع أن يفتي المرجع بفتوى باطلة لحماية الأمة؟

قد يُقال: ما المانع أن يخاف المرجع على نفسه أو على الأمة فيفتي بفتوى باطلة دفعاً للضرر عن نفسه أو عن الأمة؟

أليست الروايات تدل على أن الأئمة الأطهار عليهم الصلاة والسلام أجازوا لشيعتهم، بل حتى لبعض كبار أصحابهم، أن يفتوا وفق مذاهب أهل الخلاف دفعاً للخطر؟

فما الجواب على هذا؟ أنتم تعرفون طريقتي: أنا عادة أورد الإشكالات قبل أن ترد على ذهن المعترض، ثم أجيب عنها إن شاء الله. والبحث – على ما يبدو – سيطول معنا ..

نقول: نعم، هذا موجود، لكن انتبهوا إلى ما ذكرناه: كان ذلك في ظرف وجود أئمة جورٍ يقتلون ويبطشون. أما اليوم، فهل المرجعية في مثل ذلك الظرف؟ كلا وحاشا.

هل أفتى الأئمة تقيةً؟

وقد يقال أيضاً: أليس الأئمة عليهم السلام أنفسهم قد أفتوا بالتقية في عشرات الموارد؟

نقول: بلى، لكن ليس حال الفقيه كحال الإمام، ولا زمان الفقيه كزمان الإمام، ولا يصح القياس على الإطلاق. هذا مخالف للصنعة

الفقهية ابتداءً. فليس كل ما صنعه الإمام المعصوم يجوز للفقيه أن يصنعه.

مثلاً: الإمام عليه السلام ربما يُسأل عن حكمٍ وهو يعلم أن السائل جاسوس للدولة يريد أن يختبره: هل لا يزال يفتي بخلاف سياسة السلطة ومذهبها؟

فيجيبه الإمام بما يوافق مذهب الدولة تقيةً. هذه الفتوى صدرت لحال مخصوص. لكن هل يجوز للفقيه اليوم أن يفعل مثله إذا جاءه مخالف وسأله: أنا إذا صليت على طريقتي هل صلاتي صحيحة أم باطلة؟

هل يقول له: صلاتك صحيحة مقبولة، تأسياً بالإمام الذي أفتى بالتقية؟ كلا وحاشا. لا يصح ذلك.

هذه المسألة ليست من القياس، بل يلزم فيها ملاحظة الظروف الموضوعية. فليس كل ما صدر من الإمام المعصوم يصح للفقيه أن يجريه، بل قد يكون العكس في بعض الموارد.

قول الفقيه البنجوردي

ولأجل أن يتأكد الإخوة مما نقول، أستشهد بكلام واحد من أعاظم فقهائنا في هذا الباب بالذات، وهو الفقيه السيد البجنوردي (رحمه الله تعالى)، صاحب الموسوعة المعروفة بالقواعد الفقهية.

- في هذه الموسوعة يقول نصًا: **وأما التقية في مقام الافتاء كأن يفتي المجتهد بحرمة ما ليس بحرام أو بوجوب ما ليس بواجب أو بالعكس فيهما، أو بالنسبة إلى سائر الأحكام التكليفية أو الوضعية فالامر فيها أعظم، ولعل أغلب عمومات التقية وإطلاقاتها لا تشملها، ومنصرفة عنها، فلا يجوز له الافتاء بمجرد خوف الضرر** (١).

أي أن الأدلة التي يُستدل بها على جواز التقية لا تشمل فرض الإفتاء بكلام مخالف للحق. فالإطلاقات والعمومات الأصلية للتقية لا تشمل هذا الفرض؛ يجوز العمل بالتقية في مقام العمل، لا في مقام الإفتاء.

---

١ القواعد الفقهية – السيد البجنوردي – ج ٥ – الصفحة ٧٩

ويضيف: **ولعل أغلب عمومات التقية وإطلاقاتها لا تشملها، ومنصرفة عنها، فلا يجوز له الافتاء بمجرد خوف الضرر.**

بمعنى أنه بمجرد ما يخاف الفقيه الضرر على نفسه، لا يجوز له فورًا أن يفتي بالباطل أو بما يخالف الواقع.

ويقول: **كما كان له ذلك في مقام العمل..**

فإذا خاف الفقيه، أو غير الفقيه، يفتح له باب التقية، فليعمل بها. لكن إذا خاف في مقام الإفتاء، فليس الأمر بهذه البساطة، خصوصًا إذا كان المفتي ممن يتبعه العموم، وخصوصًا إذا كان طول حياته لا يمكنه الرجوع عن فتواه، فيبقى هذا الحكم أو الفتوى الباطلة محل اعتبار ومورد عمل العموم على مر الدهور.

ويضيف: **كما كان له ذلك في مقام العمل خصوصا إذا كان المفتى ممن يتبعه العموم..**

فما يقدر على الاستدراك أو التراجع عنها لاحقًا ليبين للناس: "أنا افتيت بها تقية، وهي ليست مطابقة للواقع".

فإذاً تُعتبر هذه الفتوى معتبرة، ويطبقها الناس ويسيرون عليها ظنًا منهم أنها موافقة للحق، وهذا ما لا يجوز. وكم وقع من هذا، مع الأسف الشديد، في هذا الزمان الأغبر...

ماذا يكون تكليف الفقيه؟

في مثل هذه الظروف، يصبح من الضروري على الفقيه أن يبتعد عن الإفتاء بكل الوسائل الممكنة حفاظًا على نفسه.

عليه أن يسكت، ويقول: "لن أفتي أصلًا، فليتولى الله أمري، وسأتخلى عن مرجعيتي إذا رأيت أن الإفتاء بالباطل سيخلط الحق بالباطل ويعكّر صفو الدين".

فالسكوت هنا سبيل للنجاة، والحفاظ على الدين والناس، إذ أن من يفتي بالباطل رغم الخطر على نفسه، قد يسبب إفسادًا على نطاق واسع، فالسكوت أعظم أجرًا وأفضل.

يجب على الفقيه أن يفر من القضية بأي وسيلة متاحة، خاصة إذا كان الإفتاء قد يؤدي إلى تلف النفوس أو هتك الأعراض، ففي هذه الحالة، الامتناع عن الفتوى واجب شرعي وأخلاقي، حتى ولو كان الامتناع قد يهدد حياته.

أما إذا كانت الفتوى ستؤدي إلى قتل الآخرين، فلا يجوز له الإقدام عليها، فهنا يصبح حفظ النفس والعقل والدين أسمى من كل اعتبار.

وقد شهد التاريخ حالات كثيرة للتطبيق الخاطئ للتقية، حيث حاول بعض المتفقيهين تبرير أعمال عظيمة من سفك الدماء باسم التقية، كما زعم البعض بعد سقوط الأنظمة أنهم أفتوا بشرعية حروب صدام من باب التقية.

وكم أسفنا على ما حل بأمتنا من سفك دماء، وانتهاك أعراض، وضياع فرص عظيمة نتيجة هذا الجبن والخوف، الذي جعل التقية تُطبق في غير محلها.

لهذا نقول: على المرجعية، وعلى العلماء، وعلى الحوزات العلمية، أن يجعلوا الشجاعة صفةً أساسية وملحوظة فيمن يقود الأمة، لا مجرد التهرب من الحق والخوف على النفس وحدها. فالشجاعة والجرأة على قول الحق واجبتان، خصوصًا على من هو مرجع مبسوط اليد، يقود الأمة ويؤثر في دين الناس، وإلا كان الفشل والهلاك مصيرًا محتمًا، لا للمرجع وحده بل للأمة بأسرها.

وكمثال حي من التاريخ، آخر يوم من شهر رمضان، حين كان الإمام الصادق عليه السلام معيدًا للمنصور، فقد استدعاه الحاكم على الغداء، وكان يومًا حساسًا، يسأله: "أنت اليوم صائم أم مفطر؟" فأجاب الإمام: "أنت وليّنا، مضمون ذلك: أنت حاكمنا". وإذا صمت صمنا، وإذا أفطر أفطرنا.

وقد أفطر الإمام ذلك اليوم، لأنه أفضل له أن يقضي اليوم لاحقًا على أن يُضرب عنقه، محافظًا على دينه ودين آبائه.

هكذا يتضح أن الظروف تختلف من زمان إلى آخر، فلا يجوز قياس حال المراجع الحاليين على ما كان للإمام من إجراءات، فالفتوى اليوم ليست تحت تهديد مباشر بالسيف كما كان في زمن الأئمة عليهم السلام.

اليوم إذا خالفتَ حكم السلطة في مسألة الهلال أو غيره، فإنّ الضرر لا يمسّك مباشرة، ولا يصل إلى حدّ القتل.

أمّا في زمن الإمام الصادق عليه السلام، فقد كان الخطر يبلغ حدَّ ضرب عنقه، والقياس بين الحالين قياس فاسد.

لماذا لا تفعلون كما فعل الأئمّة الأطهار؟

من هنا يظهر الخلط الذي نقع فيه حين يُقال لنا: «لماذا لا تفعلون كما فعل الأئمّة الأطهار؟»

والجواب: إنّ الزمان غير الزمان، والظروف غير الظروف. ثم إنّك إذا أخذت جانباً واحداً من أفعالهم وأهملت الجانب الآخر، فقد ظلمت الحقيقة؛ لأنّ الأئمة عليهم السلام لم يقتصروا على موارد التقيّة، بل في مواضع كثيرة جهروا بالحق وخالفوا التقيّة، وقد بيّنا ذلك وضربنا له أمثلة مراراً.

فالمطلوب حالة توازن: كما نذكر مواقف التقيّة، نذكر أيضاً مواقف الصدع بالحق، وكذلك مواقف صلحاء أصحابهم الذين مضوا شهداء لأنّهم أفتوا بالحكم الحق، وقد نالوا من الأئمة كل ثناء عطر.

فلماذا تُعرض عن هذا الجانب وتتمسّك فقط بالرخص والمعاذير، لتعذر نفسك الجبانة وتقول: «هكذا فعل الأئمة فنحن نفعل مثلهم»؟ هذا خطأ كبير.

وقد قال الفقيه البجنوردي: إنّ الأئمة المعصومين عليهم السلام وإن صدر منهم أحياناً جواب أو فتوى على خلاف الحكم الواقعي

الأوّلي، إلا أنّهم كانوا ينبّهون الطرف بعد ذلك أنّ الجواب لم يكن هو الحكم الواقعي، بل صدر تقيّةً لحفظ أنفسهم أو لحفظ نفس المستفتي أحياناً.

فقد يكون المستفتي شيعياً، فيجيب الإمام بما يوافق القوم حفاظاً عليه، حتى إذا خرج لم يُكشف أمره.

ومن أوضح الشواهد على ذلك قضية فتوى الإمام الكاظم عليه السلام لعلي بن يقطين في مسألة تثليث غسلات الوضوء، وهي صريحة فيما نقول.

والنتيجة: أنّ الفتوى على خلاف ما أنزل الله تحت عنوان التقيّة أمرٌ في غاية الإشكال، ويختلف باختلاف حال المفتي، وبحسب قابلية أتباعه على تحمّل التوضيح لاحقاً.

فإن كان قادراً أن يُبيّن بعد حين أنّ فتواه كانت تقيّة، فالحكم يختلف عمّا لو لم يكن يستطيع ذلك.

وكذلك يتفاوت الأمر بحسب أهمية موضوع الفتوى، وهل هو موجب لهلاك الأنفس أم لا. .

ففي بعض الصور لا يجوز للمفتي أن يفتي بالباطل، وإن كان يعلم أنّ سكوته عن الفتوى سيؤدي إلى قتله. .

فيقول السيّد البجنوردي: **وأما التقية في مقام الافتاء كأن يفتي المجتهد بحرمة ما ليس بحرام أو بوجوب ما ليس بواجب أو بالعكس فيهما، أو بالنسبة إلى سائر الأحكام التكليفية أو الوضعية فالامر فيها أعظم، ولعل أغلب عمومات التقية وإطلاقاتها لا تشملها، ومنصرفة عنها، فلا يجوز له الافتاء بمجرد خوف الضرر** (١).

في بعض الموارد لا يجوز للفقيه أن يُفتي بما يخالف حكم الله، حتى لو كان يدرك أنّ تركه للفتوى الباطلة سيجرّ عليه القتل. .

هنا ليس له أن يتنازل، بل الواجب أن يُعرض عن الإفتاء الباطل ويسكت، وإن كان في ذلك هلاكه.. فالحق أثمن من الحياة، والشهادة في سبيل الله خير من مداهنة في الباطل.

غير أنّ هذا المقام ـ مقام التضحية والفداء ـ نادرٌ في زماننا، إذ الغالب أنّ النفوس تميل إلى حفظ وجودها وتخليص رقابها، فتبحث عن المخارج والمعاذير، وتُلبِس الرخصة لباس الحكمة.

---

١ القواعد الفقهية – السيد البجنوردي – ج ٥ – الصفحة ٧٩

فتارة يبرّر الفقيه ذلك بالخوف من السلطان الجائر، وأخرى يُساير تياراً واسعاً من الناس، بل قد ينزل عند أهواء الغوغاء طلباً للسلامة. ويا أسفاه على الشريعة إذا أصبحت تُدار بعقلية الخوف لا بعزيمة الثبات!

إنّ هذه النزعة في جوهرها ناتجة عن ضعف في النفس، عن تهيّبٍ من الصدام مع الباطل، وعن عجزٍ عن مواجهة الطغيان. وقد يقع ذلك من دون التفاتٍ صريح، إذ هو من طبيعة الشخصية وقابليتها.

لكن مع ذلك، يبقى النقد للأعاظم من الفقهاء والمراجع ـ مع التزام الأدب الواجب ـ حقاً مشروعاً..

فنحن نوقّرهم ونضعهم على رؤوسنا، غير أنّنا نعلم أنّ بعضهم قد مال إلى هذا اللون من المداراة، إمّا قصداً وإمّا انسياقاً مع طبيعة النفس.

من هنا، تقع على عاتق أهل الخبرة في الأمة مسؤولية جسيمة. فإذا تساوى الفقهاء في العلم والعدالة، فإنّ عليهم أن يُمعنوا النظر في شرط آخر بالغ الأهمية: شرط الشجاعة.

فإن كان الجميع في رتبة من العلم والعدالة متقاربة، فالواجب على أهل الخبرة أن يرجّحوا من كان أشجع وأصلب عوداً في الحق.

ذلك أنّ المرجع حين يُصدر فتوى أو بياناً أو حكماً، فإنما يحدد مسار أمة بأكملها، ويصوغ مصيرها في الدين والدنيا.

فإذا كان ضعيفاً في مقام المواجهة، ميّالاً إلى التنازل بحجّة الرخصة، انعكس ذلك على قراراته الشرعية والسياسية، وارتدّ أثره على واقع الأمة بأسره.

لهذا السبب، لا بد أن يُؤصَّل شرط "الأشجعية" في القيادة الدينية جنباً إلى جنب مع شرط الأعلمية والأعدلية.

الأمر ليس هيّناً، بل هو أمر دين ودنيا، وعليه يتوقف مستقبل الطائفة ومصير المؤمنين. وقد تنبّه إلى هذا الشرط بعض الفقهاء الفحول من المعاصرين، واقتربوا من التنبيه عليه وإن لم يُصاغ بوضوح كامل في كلماتهم. ونحن بحاجة إلى مزيد من البحث والإسهاب في هذا الباب، وسيأتي الكلام فيه مفصّلاً بعون الله تعالى في البحوث القادمة.

الدرس الرابع

قلنا: إنّ مما يُفهم من بعض الأدلّة أنّه لابدّ أن تتوفّر هذه الخصلة في المرجع الحاكم، أي المرجع الذي تُبسط يده ويدير دفّة الأمور في أمة الإسلام. وهذه الخصلة هي خصلة **الشجاعة**.

وقلنا: إنّ المرجع من حيث كونه نائباً عن الإمام المعصوم صلوات الله عليه، فالأصل أن تتوفّر فيه صفاتُ المنوب عنه، إلا ما خرج بالدليل كالعصمة.

وحيث فهمنا أنّ من صفات الإمام أن يكون أشجع الناس، فعلى هذا السحب لابدّ أن يكون النائب عنه شجاعاً، ولا أقلّ من أن نقول: لابدّ أن لا يكون جباناً.

ونضيف هنا، في هذا الجزء الجديد، أنّنا نجد في روايات أهل بيت العصمة صلوات الله عليهم أنّ من صفات المؤمن، أي مؤمن، ألا يكون جباناً. فكيف بالمرجع الحاكم؟

الشجاعة من صفات المؤمن

ومن تلك الروايات التي تنصّ على ضرورة توافر هذه الصفة في الإنسان المؤمن: ما رواه شيخُنا الصدوق عليه الرحمة في خصاله بسنده عن الحارثي عن أبي عبد الله عن أبيه عليهما السلام، أي عن الإمام الباقر صلوات الله عليه، قال: «**لا يؤمن رجل فيه الشحّ**» ـ والشحّ هنا بمعنى البخل، بل أقصى البخل ـ «**لا يؤمن رجل فيه الشحّ والحسد والجبن، ولا يكون المؤمن جباناً**».

احفظوا هذه العبارة: إمامكم الباقر عليه الصلاة والسلام بضرسٍ قاطعٍ يقول:

- **لا يؤمن رجل فيه الشح والحسد والجبن، ولا يكون المؤمن جبانا ولا حريصا ولا شحيحا** (١).

---

١ الخصال للشيخ الصدوق ص٨٢

ورواية أخرى بنفس النص تقريباً رويت عن مولانا أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام، كما في عيون الحكم والمواعظ لليثي الواسطي، حيث يقول أمير المؤمنين عليه السلام:

- « **ثلاث لا تكون في المؤمن: لا يكون جبانا، ولا حريصا، ولا شحيحا**» (١).

إذن على ضوء هذه الروايات نفهم أنّ من الصفة اللازمة للمؤمن ألا يكون جباناً، أي أن يكون شجاعاً.. فالذي نجد فيه شيئاً من الجبن لا يكون مؤمناً، أو لا أقلّ أن نقول: إنّه ليس من كُمَّل المؤمنين، أي ليس من المؤمنين ذوي المراتب العالية.

فإذا كان الأمر كذلك بالنسبة إلى عموم المؤمنين، فهو في حقّ مراجعهم أوكد وأشدّ.

ثمّ هناك طورٌ ثالث أعلى، وهو أنّه إذا كانت هذه الصفة أوكد في المراجع، فهي آكد وآكد في المرجع الحاكم منهم، في المرجع مبسوط اليد، أو الذي سلّمت إليه الأمة مقاليدها. لماذا؟

---

١ عيون الحكم والمواعظ لليثي الواسطي ص ٢١٣

لأنّه إن كان جباناً انعكس ذلك تارةً على فتاواه، فلا يكون صلباً في الفتوى كما ينبغي، وينعكس أيضاً على نفسيات الأمة بأسرها.

الأمّة التي يكون قائدها جباناً، فإنها لا محالة تجبن وتنهزم كما فصّلنا، إذن صفة عدم الجبن والشجاعة منظورة وملحوظة في اللسان الروائي لا أقل.

وسيأتيك، ويوفيك البحث إن شاء الله تعالى، أنّها منظورة وملحوظة حتى في اللسان القرآني أيضاً. . وهذا بحث يطول، ولابدّ لنا من أن نسهب فيه الكلام، عسى ولعلّ أن ينصلح حالنا في المستقبل أكثر، إن شاء الله تعالى.

حل إشكال تعارض الروايتين

غير أنّ إشكالاً يبرز هنا، قد يقال فيه: أنت تقول الآن إنّ من صفة المؤمن ألا يكون جباناً، فكيف وقد وجدنا رواية أخرى تنصّ على أنّ المؤمن يمكن أن يكون جباناً؟

وتلك الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وهي معتبرة أيضاً.

هذه الرواية تجدونها في كتاب المحاسن للبرقي رحمه الله، بسنده عن معمر بن خلاد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال: **سُئل رسول الله صلى الله عليه وآله: يكون المؤمن جبانا؟ قال: نعم، قيل: ويكون بخيلا؟ قال: نعم قيل: ويكون كذابا؟ قال: لا** (١).

لاحظوا هنا، أنّ هذه الصفة القبيحة ـ صفة الكذب ـ من أبغض الصفات عند الله عز وجل، حتى أنّه على ضوء هذه الرواية يمكن للمؤمن أن يُبتلى بالجبن، ويمكن أن يُبتلى بالبخل، لكن أن يكون كاذباً، فلا يكون.

لأنّ الكذب لا يصدر إلا عن غير المؤمن: ﴿**إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ**﴾.

فغير المؤمن هو الذي من شأنه الكذب.

إيّاك أن تتساهل في الكذب يوماً، فهذه الصفة ممقوتة عند الله سبحانه وتعالى، نعوذ بالله منها.

---

١ محاسن البرقي ج١ ص١١٨

الشاهد في هذا الإشكال: أنّك تقول من جهة إنّ المؤمن لا يكون جباناً ولا يكون بخيلاً، والروايات جاءت بهذا اللسان: «**ولا يكون المؤمن جباناً، ولا حريصاً، ولا شحيحاً**».

بينما رواية أخرى دلّت على أنّ المؤمن قد يُبتلى بالجبن أو البخل.

يعني: بخيلاً، فكيف نجمع بين الأمرين؟

وهذه الرواية تقول: يمكن أن يكون جباناً، ويمكن أن يكون بخيلاً، فهذا تعارض. . ولذلك أنا أستبق مَن يريد أن يُشكِل، أو قد يُشكِل.

الجواب الأول للإشكال

إذن نقول: هذا هو لسان المشكلة الآن، فنقول لصاحب الإشكال: إنّ الذي يكون جباناً تنحط مرتبته الإيمانية عن المرتبة المثلَى، لا أنه يخرج عن صفة الإيمان.

فمثلاً: مؤمن قد حصل درجة مئة من مئة، فهذا الذي لا يكون جباناً.

وآخر يكون أقل منه بدرجة، تسعين بالمئة مثلاً، فهذا أيضاً مؤمن، لكن لأنه يفتقد الشجاعة ويبتلى بالجبن، فقد انحطّت درجته في سُلَّم الدرجات الإيمانية، لا أنه خرج عن الإيمان أو عن صفة الإيمان.

وبعبارة أخرى: عندنا مؤمن مكتمل الإيمان، وعندنا مؤمن تنقصه بعض الأمور، ففيه بعض النقائص التي لا تجعل إيمانه في المرتبة المثلَى الكمالية، لكنه على أي حال مؤمن.

فإذا ثبّتنا هذا، فما بعده يكون باطلاً، وما بنيتَ عليه يكون باطلاً.

فأنت تقول: إن هذه صفة ضرورية في المؤمن، فكيف بمرجع التقليد؟ فكيف بالمرجع الحاكم؟ هل يمكن أن يكون هناك مرجع حاكم جبان؟

والحقيقة ـ كما تعلمون ـ أن إحدى أهم الصناعات الفقهية عندنا هي: حلّ التعارضات الموجودة في الأدلة.. فكثير من الروايات يقع بينها تعارض، بل أحياناً يكون ظاهر بعض الآيات معارضاً لظاهر بعضٍ آخر من الآيات. فكيف يُحلّ هذا التعارض؟

هذا أمر معهود في حلقات العلم في الحوزات العلمية، وليس أمراً جديداً هنا.

وقد طُرحت أكثر من طريقة للحل. والحلول التي ذُكرت هي: أنّ هناك مرتبة عليا من الإيمان لا يكون فيها جبن، وهناك مرتبة أدنى قد يُبتلى صاحبها بالجبن أو البخل، وكلتا المرتبتين يُصدق عليهما وصف الإيمان.

الجواب الثاني للإشكال

حلٌّ آخر طُرِح من جملة الحلول: أنّه بالنظر إلى الروايات التي تذكر أن المؤمن ـ نعوذ بالله ـ لا يزني وهو مؤمن، ولا يكذب وهو مؤمن، ولا يسرق وهو مؤمن.

وهذه الروايات واردة عندنا بهذا المعنى [1].. فالسائل، عندما يسمع الإمام عليه السلام يقول هذه الكلمة، يتعجّب ويسأله: يا ابن رسول الله، إنّا وجدنا من المؤمنين الذين نعرفهم من قد سرق، ومن قد زنى، ومن قد كذب، ومن قد ارتكب بعض المحرّمات. فكيف ذلك؟

فيجيبه الإمام بأنّ قوله: لا يزني الزاني وهو مؤمن.

---

[1] كما روي عن الرضا عليه السلام: لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، فسئل عن معنى ذلك فقال يفارقه روح الايمان في تلك الحال فلا يرجع اليه حتى يتوب | جامع أحاديث الشيعة – السيد البروجردي – ج ٢٠ – الصفحة ٣٣٥

يعني: حال قيامه بالفعل الشائن، أو حال السرقة، أو حال أي معصية، في تلك اللحظة يُسلب منه الإيمان.

فإذا تاب بعد ذلك توبة نصوحًا صادقةً استرجع إيمانه.. فالمعصية في لحظة صدورها تُسقط عنه صفة الإيمان، فإذا أقلع عنها ورجع بالتوبة عادت إليه.

وعلى هذا، يقولون: إنّ الذي يكون جبانًا، إنّما في حال جبنه لا يكون مؤمنًا، لا سيما إذا كان الجبن في مقام أداء الوظائف الدينية التي تتطلّب الشجاعة، كالجهاد في سبيل الله.

فالفرار من الزحف كبيرة من الكبائر، حالها حال شرب الخمر والزنا نعوذ بالله.. يذهب الرجل إلى الحرب ثم يولي الأدبار كما فعل عمر، فهذا لا يجوز، بل هو حرام، ولا يحلّ له أن يفرّ إلا متحرّفًا لقتال أو متحيّزًا إلى فئة، أي قاصدًا أن يعود للكرّة من جديد.

أمّا أن ينهزم ويهرب فهذه كبيرة مهلكة. ومنبعها واضح: الجُبن.

أمثال تاريخية عن الشجاعة

وهنا نضرب مثلاً: عمر بن الخطاب لم يكن شجاعًا، بل كان جبانًا، ولذلك كان يفرّ.. بينما آخرون، مع أنّهم كانوا على باطل وكفر، سجّل لنا التاريخ أسماء رجال لم يفرّوا، لأنّهم كانوا شجعانًا.

ومنهم رجل يقال له قُزمان، لعلكم سمعتم به.

كان يقاتل قتال الأبطال في أُحد، ولم يفرّ كما فرّ غيره، بل واصل القتال حتى أثخنته الجراح، فحُمل وهو كتلة لحم تنزف، لا يُرتاب في أنّه ميت لا محالة. فقالوا له: هنيئًا لك الجنة. وذهبوا إلى النبي صلى الله عليه وآله يبشّرونه: يا رسول الله، فلان قاتل قتال الأبطال وأبلى بلاءً حسنًا، فهنيئًا له الجنة.

فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله: «إنه في النار».

هنا ترى كيف انخدعوا بالظاهر! فانتبه أنت أيضًا ولا تنخدع بالظاهر. ليس كل من رفع السيف وقاتل يُحكم له بالجنّة. كلا، إياك أن تنخدع! العبرة بالباطن، بما وقر في القلب، لا بما يبدو في الصورة.

إن بواطن الأمور قد أدهشت بعض الناس حتى كادوا أن يرتابوا في نبوة رسول الله صلى الله عليه وآله. وهذه الرواية ـ للعلم ـ مذكورة

عند المخالفين، وقد أشرنا إليها سابقًا في **سلسلة أكذوبة عدالة الصحابة**.

ولعلّ بعضكم يتذكر أنّ النبي صلى الله عليه وآله قال عن رجل: «إنه في النار».. فتعجّب الصحابة من هذه الكلمة، فذهبوا إلى ذلك الرجل وهو في سكرات الموت، ينازع الروح وقد أشرف على الرحيل.

فقالوا له: أبشر بالجنة، فقد قاتلت عن الإسلام وأهله! فأجابهم قائلاً: أيُّ جنةٍ هذه التي تبشرونني بها؟ والله ما قاتلت إلا حميةً لأحساب قومي، حتى لا يُقال: فلان ابن قبيلة كذا، أو بيت كذا، قد جبن وانهزم وفرّ. ما قاتلت إلا عصبيةً وحميّةً، وأما الجنة والنار والإسلام والآخرة، فلا أؤمن بشيء من ذلك.

وهذا يدل على أنّ المرء قد يكون كافرًا أو منافقًا، ومع ذلك يتّصف بالشجاعة والقوة، كما يمكن في المقابل أن يكون المرء مؤمنًا موحّدًا بالله، مصدِّقًا برسول الله صلى الله عليه وآله، مقرًّا بإمامة الأطهار عليهم السلام، ولكنه مع ذلك جبان، قد ينهار لمجرد أن يرى منظر الدم، فتضطرب نفسه ويضعف قلبه.

تعويد النفس على الشجاعة

ومن هنا نؤكد دائمًا ونقول: إن من فلسفة إحياء الشعائر ـ كالتطبير مثلاً ـ أن تدرّب النفس على أجواء الحرب وسفك الدماء، فحين يرى المرء السيوف والقامات والدماء التي تسيل، تزول من قلبه رهبة الحرب، ويتعوّد على تلك الأجواء المهيبة.

وهذا لون من ألوان التدريب النفسي؛ إذ علينا أن نُعِدّ أنفسنا جنودًا لصاحب الأمر عليه الصلاة والسلام.

فقد ورد في الدعاء: «**فأخرجني من قبري مؤتزِرًا كفني، شاهِرًا سيفي**».

فإذا كان الرجل حين يشهر سيفه ويواجه الدماء يرتعب ويجبن، فما الذي سيصنعه صاحب الأمر به آنذاك؟ لن ينتفع به، بل سيقول له: ارجع إلى بيتك، واجلس مع القواعد من النساء اللواتي لا يرجون نكاحًا.

إذن، قد يحدث أن يجبن المؤمن في لحظة من لحظات الحرب، فإذا أخذته رهبتها وفرّ من الميدان، فإن جبنه هذا لا يخرجه من الإيمان

كلية، لكنه يهبط به عن كمال الإيمان. وربما تسلب منه حالة الإيمان في تلك اللحظة، ثم إذا تاب واستغفر عاد إليه إيمانه من جديد.

وعلى هذا الوجه يمكن أن نجمع بين طائفتين من الروايات: إحداهما تنص على أنّ المؤمن لا يكون جبانًا، والأخرى تنص على أنّ المؤمن قد يكون جبانًا.

فنقول: إن المؤمن الكامل لا يعرف للجبن سبيلًا، وأما المؤمن الناقص فقد يعتريه الجبن أحيانًا. لكن الجمع السطحي الذي يطرحه بعضهم دون تدبر في الروايات الشريفة لا يكفي، إذ يحتاج الأمر إلى إحاطة دقيقة وتفصيل أدق.

عندنا مشكلة قد أشرت إليها سابقًا، أيها الإخوة الأكارم، وهي عدم الالتفات إلى أنه إذا اشتبهنا في معنى من معاني كلامهم صلوات الله عليهم، فلا بد أن ننظر إلى سائر الاستعمالات لهذا **المعنى**، لا إلى مجرد اللفظ. للمعنى، لا للفظ.

فلا نقصر نظرنا على اللفظ فقط، بل على المعنى وملازماته.. ننظر أين استُعمل هذا المعنى أو استُعملت ملازماته في الروايات الأخرى،

وفي أي موارد، فنضم الروايات بعضها إلى بعض، وحينئذ يتضح المعنى المراد بين أيدينا.

وهنا رواية نافعة في الجمع الأوفق بين الطائفتين من الأخبار اللتين ظاهرُهما التعارض في صفة الجبن والشجاعة.

فقد روى شيخنا الصدوق في الخصال، وكذلك رواها الكليني في الكافي بلفظ مقارب، بسنده عن الحلبي قال: سمعت أبا عبد الله، أي الإمام الصادق عليه السلام، يقول:

- «**سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إن المؤمن لا تكون سجيته الكذب والبخل والفجور ولكن ربما ألم بشئ من هذا لا يدوم عليه.**

(ضع خطًا تحت كلمة **سجيته**).

انتبهوا إلى هذه: إنَّ المؤمن لا تكون سجيّته الكذبَ ولا البخلَ ولا الفجور، لكن قد يلمّ بشيءٍ من ذلك، أي قد يبتلى به أو يقاربه يومًا ما، ولكنه لا يدوم عليه.

فقيل له، أي للإمام الصادق عليه السلام: **أفيزني؟**

أي هل يمكن ـ والعياذ بالله ـ أن يقع المؤمن في الزنا؟

فقال: نعم، هو مفتن (١).

والمعنى أن المؤمن دائمًا عرضة للفتنة والابتلاء؛ فالشيطان يشتغل به، أما غير المؤمن فقد كفاه الشيطان أمر نفسه وتركه.

فما شأنه مع الكافر أو المنافق أو المنحرف وقد فرغ منهم؟

إنما يركّز جهده على المؤمن، ليل نهار، يفتنه ويبتليه. فالمؤمن إذًا **مفتن**، نعم، لكنه مفتن توّاب.

فكلما ـ نعوذ بالله ـ أوقعه الشيطان في ذنب بادر مباشرة إلى التوبة، ولم يتساهل أو يداوم على المعصية كما يفعل بعض الناس.

الانهيار النفسي بعد ارتكاب المعصية

بعض الناس ـ أيها الإخوة ـ يبتلون بحالة انهيار نفسي إذا وقعوا في معصية من المعاصي والعياذ بالله، فيقول أحدهم: "أنا أستحي أن أقف بين يدي الله عزّ وجل وأصلي، وقد ارتكبت هذه الكبيرة".

---

١ الخصال – الشيخ الصدوق – الصفحة ١٣٠

فيترك الصلاة بالكلية، وهذا بالضبط ما يريده الشيطان؛ أن يجرك من ذنب إلى ذنب أعظم.

لكن الروايات الشريفة أوضحت لنا الطريق: **لكل ذنب توبة**.

التوبة في السر

إذا أذنبت ذنبًا، فبادر في الحال إلى التوبة. إن كان الذنب في السر، فليكن التوبة في السر، ولا حاجة أن تفضح نفسك أو تخبر أحدًا بما صنعت.

تب إلى الله بينك وبينه عز وجل: اغتسل غسل التوبة، واقرأ دعاء التوبة في جوف الليل، وصلّ صلاة الليل، واسجد طويلاً وابكِ بين يديه، وقل: إلهي اغفر لي بحق محمد وآل محمد الطاهرين عليهم السلام.

التوبة في العلن

أما إذا كان الذنب علانية، كمن خرج على الملأ، عبر منبر أو فضائية، وقال باطلاً جهارًا، فلابد أن تكون التوبة علنية أيضًا.

إذ لا ينفع أن يقول بينه وبين نفسه: "أستغفر الله ربي وأتوب إليه"، بينما الناس ما زالوا يرون أثر ذنبه العلني. بل الواجب أن يخرج على نفس المنبر أو نفس القناة، أو يُصدر بيانًا علنيًا، ويعلن توبته بوضوح قائلاً: أيها الناس، إني أستغفر الله وأتوب إليه مما قلت أو فعلت. عندئذٍ تُقبل توبته، ويُعلم صدقه.

وهذا المعنى موجود في الروايات؛ فقد سُئل الإمام الصادق عليه السلام: هل يمكن أن يقع المؤمن في الكبيرة؟ فقال: نعم، هو مؤمن **مفتن**، أي يفتنه الشيطان ويمتحنه، لكنه **توّاب**؛ كلما فُتن بادر إلى التوبة.

ولكنه ـ والعياذ بالله ـ إذا وقع في الزنا فإن الله قد يتداركه برحمته فلا يولد له ولد من تلك النطفة.

ومن هنا يتضح أن المؤمن قد تزل قدمه في بعض الصفات أو الأفعال، لكنه لا يثبت عليها، بل يعود إلى الله تعالى سريعًا. وهذا ينسجم مع ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله حين سُئل:

– هل يكون المؤمن جبانًا؟ قال: نعم.

– قيل: ويكون بخيلًا؟ قال: نعم.

– قيل: ويكون كذابًا؟ قال: لا (١).

فالجبن والبخل قد يبتلى بهما المؤمن، أما الكذب فهو منافٍ للإيمان.

هنا في هذه الرواية يوضح الإمام عليه السلام، فيقول: إن المؤمن لا تكون **سجيته** الكذب أو البخل، مع أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: يمكن أن يكون البخيل مؤمناً.

فالمقصود أنّ الإمام يشير إلى أنّ **السجية** لا تكون كذلك. إذن المعنى ما هو؟

ما معنى أن لا يكون المؤمن جبانًا؟

حين نقول إن المؤمن لا يكون جباناً، لا يُراد به الفرد الأكمل من المؤمنين، ولا يُراد أنّه إذا جبن وقعد عن أداء وظيفة دينية بسبب الجبن فإنه لا يكون مؤمناً في تلك الحال، ليس هذا هو المعنى، وليس هذا هو وجه الجمع بين الطائفتين من الروايات.

---

١ سبق تخريجه

وإنما وجه الجمع هو: أن قولهم عليهم السلام "يكون المؤمن جباناً" معناه: أنّه قد يقع منه الجبن عارضاً، لا أنّ سجية المؤمن هي الجبن.

معنى السجية

فما معنى السجية؟ أي العادة والطبع.

فالذي تكون طبيعته دائماً الجبن في كل موقف وحال، هذا لا يُعد مؤمناً. أمّا إذا كان في أصل طبيعته شجاعاً، ولكن في يوم من الأيام ضعف وجبن وأصابه شيء من ذلك عارضاً، فهذا لا يضر بإيمانه.

إذن، لو قلنا إن المؤمن لا يلم بشيء من الجبن أبداً لكان ذلك عصمة، ونحن لا نقول إن المؤمن يجب أن يكون معصوماً كي يُعد مؤمناً.

المعنى دقيق جداً، ومؤسّس على فهم الروايات.

وعليه نقول: إن معنى اشتراط عدم الجبن في الحاكم ليس أنّه لا يجوز أن تجبن نفسه في موقف عارض أبداً، بل المعنى أن تكون سجيته سجية الشجاع، لا الجبان، وأن تكون عادته الشجاعة لا الخوف.

وبذلك يتمّ كلامنا الأول ولا يتناقض مع القول بأن المؤمن قد يلم بالجبن أحياناً، لأن هذا لا يجعل سجيته الجبن.

شجاعة المرجع بين شرط الإيمان وواقع الأمة

فإذا كانت هذه السجية مطلوبة شرعًا لإثبات صفة الإيمان للإنسان المؤمن، فإنها تكون مطلوبة على نحوٍ أوكد وأشدّ فيمن يعلوه مقامًا، وهو مرجع التقليد.

فإذا كان اشتراط هذه الصفة في المرجع العادي أمرًا لازمًا، فهي في المرجع المبسوط اليد، الذي يكون حاكمًا مدبّرًا لشؤون المسلمين، مطلوبة بدرجة أعلى وبشكل مضاعف. وعلى هذا التقريب يكون كلامنا صحيحًا ومنسجمًا مع ما قررناه.

ما ضرورة طرح هذا البحث؟

غير أنّ سؤالًا مهمًّا يطرح نفسه هنا، وهو: ما ضرورة هذا البحث أصلًا؟

هل أنبأنا الواقع المرجعي يومًا ما بأنّ الجبن كان له مدخلية سلبية أو أثر مؤذٍ على المرجعية أو على واقع الأمة؟

والجواب: نعم. لقد شهد الواقع مثل هذه الحالات. ونحن لا نقلق فحسب من احتمال ضعف المرجع الحاكم أو فقدانه للشجاعة، بل حتى من المرجع غير الحاكم، المرجع العادي الذي يرجع إليه الناس في مسائل الحلال والحرام، وإن لم يكن ذا يد مبسوطة ولا صاحب حكومة ونفوذ سياسي.

إخواني، التفتوا: نحن لا نقول إن المرجع الحاكم لا بد أن تكون له دولة وجيش وسلطة بالمعنى السياسي المعروف، كلا، بل يكفي أن يكون له نفوذ الكلمة، بحيث تكون كلمته مطاعة نافذة، فهذا بحد ذاته صورة من صور بسط اليد.

وهذا الأمر حاصل بالفعل في واقعنا المعاصر بدرجات متفاوتة.

ويبقى السؤال: هل دلّنا الواقع فعلًا على أنّ ما نخشاه قد وقع؟

نعم، وقع. وأقول ذلك بلا تردّد، مع التأكيد على أن يُفهم كلامي جيدًا.

أعلم أنّ بعض الناس يتحسس من هذا الطرح حين يُوجّه نقد إلى مراجع معاصرين معروفين محترمين، نحن وهم نجلّهم ونعتبرهم من

المراجع الأجلاء العدول المستوفين للشرائط. .غير أنّ النقد هنا ليس موجّهًا إلى شخصهم ولا إلى عدالتهم، بل إلى جانب آخر، وهو شرط من شروط المرجعية ينبغي أن يُنقَّح فقهيًّا ويُطرح على طاولة البحث العلمي.

وليعلم القارئ أنّ هذا الأسلوب من النقد ليس جديدًا، بل نحن قدّمنا في المحاضرات السابقة طرحًا مشابهًا حين استندنا إلى الروايات التي وجّه فيها الأئمة عليهم السلام نقدًا صريحًا إلى حواريهم وأعاظم أصحابهم، بل إلى شخصيات عظيمة كمحمد بن أبي بكر، الذي هو من خلّص أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام.

وقد نقلنا نصوص الأئمة في ذلك. ومع ذلك لم يتحسس أحد، لأنّ أولئك قد مضوا، رغم أنهم رموزنا الكبار وأكابرنا. فلماذا إذن نتحسس حين يوجَّه النقد نفسه –بل أدنى منه– إلى بعض المراجع المعاصرين؟

نحن لا نريد من هذا إلا أن ننبّه إلى ضرورة أن يلتفت المرجع نفسه إلى هذه الشروط، فيتأمل في قدرته على تحمّل أعباء المرجعية، ثم على قيادة الأمة إن كان مبسوط اليد.

فإن وجد في نفسه أهلية ذلك تقدّم، وإلا فليتوقف. وما نطرحه نحن ليس إلا محاولة لإثارة هذا التفكير في الأروقة العلمية، وتقديم مادة للنقاش والبحث، لا أكثر.

عادةً ما يتحسس المجتمع من مثل هذه المواضيع، إذ لا يقبلها بسهولة، ولا يتحمل ثقلها أو عذاباتها. لذلك، أجد نفسي مضطرًا إلى عدم تفصيل الأمثلة مراعاةً للطاقة التحملية للمجتمع.

فأكتفي بالإشارات العابرة التي توضح المقصود، ليعرف المستمع ما هو المراد.

هل نخدش بكلامنا المراجع العدول؟

وهل تعني هذه الكلمة، لا سمح الله، أي خدش للبناء المرجعي أو المراجع العدول؟

معاذ الله، فهي لا تعدو أن تكون مجرد عبارة عابرة، لا أكثر ولا أقل.

لدينا مثال لأحد المراجع الكرام بلا ذكر اسم، وهو مجرد تصور لما قد يحدث، ولا نعلم ما إذا كان الصواب حليفه.

وكذلك الأمر يوم القيامة، نحن لا نعرف، ولكن ما نفهمه نحن هو على سبيل التقدير فقط، وليس بالحكم النهائي.

ولو كان الجمع العلمي ملتفتًا إلى صفة الشجاعة كشرط ملحوظ من شروط المرجعية والمرجع الحاكم، لكان هذا الأمر قد استبعد من هذا المرجع.

مثالٌ واقعي من أحد المراجع

يأتي استفتاء منشور في موقع من مواقع المراجع، مختوم، حول الاشتراك في أحد الأحزاب المنحرفة دينيًا والتي ترفع لواء المقاومة (١): هل يجوز شرعًا الاشتراك فيها؟ وإذا لم يُجز، فما هو المستند الشرعي لذلك؟

فأفتى المرجع (٢)قائلاً: **لا يجوز**، استنادًا إلى أن الحزب المذكور ليس حزب الله، وبالتالي لا يجوز العمل فيه حتى كسائق أو طباخ، فضلاً عن مقاتل أو أي وظيفة أخرى ذات أهمية.

---

١ والمقصود هو حزب الله اللبناني: و هو حركة سياسية واجتماعية وعسكرية لبنانية شيعية تأسست في أوائل الثمانينيات، يعتمد الحزب على الفكر الإسلامي الشيعي التابع لخامنئي و أجندته، ويحظى بدعم إيران.. يقوده أمين عام يشرف على القرارات السياسية والعسكرية، ويشارك في الحياة البرلمانية والحكومية اللبنانية..

٢ وهو المرجع المرحوم السيد محمد صادق الروحاني رحمه الله

وبطبيعة الحال، سببت هذه الفتوى ارتدادات بسبب دعم النظام لهذا الحزب وجماهيره، مما أدى إلى ضغوط على المرجع، فاضطر إلى سحب الفتوى بطريقة ما لتجنب الفتنة وسوء الفهم.

لقد استخدم المرجع طريقة معينة لإخراج نفسه من تحمل تبعات الفتوى، إذ تراجع عن الفتوى التي أصدرها بنفسه.

وإذا سُئل عن سبب هذا التراجع، أجاب بأن خوف الفتنة كان الدافع الأساسي له، اجتهاده قاده إلى أنه يريد أن يحمل المجتمع الشيعي على الوحدة ومنع الانشقاق والتبعثر.

فمع أنه يعتقد بأن هذا الحزب منحرف، ومع اعتقاده أن العمل ضمن صفوفه حرام شرعًا وإثم شرعًا، إلا أنه صمت عن إعلان ذلك حرصًا على بقاء الناس متآلفين.

هذا الرأي من وجهة نظره صحيح، لكننا نقول إن هذا النظر نشأ من فقدان الصفة المطلوبة في المرجع، وهي القدرة على المواجهة والشجاعة، والتي سبق وناقشناها في الدروس السابقة.

فالمرجع، كبشر، يخطئ ويصيب، وليس معصومًا. وقد يكون الخطأ ناشئًا من سليقته، أو بيئته، أو نظره للأمور، وقد تكون النفسية المحرك الأساسي له.

إذا جاء مرجع غير معتاد على المواجهة على الإطلاق، فهو لا يمتلك القدرة على تحمل الضغوط أو التعامل مع التحديات، لأنه تربى في أجواء تجبره على التسليم بكل شيء، وليس من أهل المواجهة ولا من أهل الصبر على القيل والقال، كما نقول بالمحكية.

ومتى كبر هذا المرجع وصار في مقام المرجعية، وكانت الأمة تواجه تحديات كبيرة، وكانت بحاجة لمعرفة الحق من الباطل، فإن عدم قدرته على المواجهة يوقع الأمة في مأزق، لأنه غير قادر على التراجع أو اتخاذ القرار الصحيح في الأمور المعقدة.

وهذا ما يحدث في الواقع، ونحن لا نذمه على ذلك، بل نفهم ما هو عذره.. ومع ذلك، نوجه الانتباه لأنفسنا أولًا، لأن الواجب علينا أن نلتفت للصفات المطلوبة قبل إصدار الفتوى.

فالمرجع، لو كانت هذه الصفة منقحة وملحوظة عنده، لما واجه صعوبة في إصدار الفتوى. عليه أن يأخذ بالخيار الذي رجحه له الإمام الكاظم عليه السلام، كما نقلنا في المحاضرة السابقة. هذا البحث هو سلسلة مترابطة، يجب أن يُربط كل موضوع بالآخر، لكي يكون بعيدًا عن الخطأ ويكون علميًا دقيقًا.

وفي المحاضرة السابقة، قال الإمام عليه السلام لمن يخاف من إصدار الفتوى أن تسكت.

هذا يعني أنه لو لم يكن مدركًا من الأصل لشرائط المرجعية، فالأفضل ألا يقدم نفسه لهذه المسؤولية، سواء كان مرجعًا عاديًا أو مرجعًا حاكمًا.

فالمرجع الذي لا تتوفر فيه هذه الشرائط لا يتقدم للمرجعية، ولا يجب عليه أن يطرح نفسه. يقول لنفسه: "أنا أعلم بنفسي أني لا أقدر"، أو يسلمها لغيره أو يحيل متابعة السؤال والجواب لشخص آخر. وهذا ليس فيه شيء مذموم، بل هو حذر وصواب.

ما هي المرجعية؟

المرجعية إخواني، ليست دكانًا يُباع ويُشترى، ولا هي علامة احتكارية، ولا براءة اختراع يختص بها أحد ويقول: "هذه ملكي".

على العكس، المرجعية هي وظيفة دينية، واحدة من الوظائف العليا، التي تتطلب إدارة هذا المكان المبارك وتحدياته اليومية.

فليكن عندنا تصور، يوميًا يأتي أعداء لهذا المكان ويحاولون الإضرار به، وهؤلاء لا يمتلكون القدرة على المواجهة. المرجع الذي لا يمتلك القدرة على المواجهة يتنحى، ويترك المجال لمن هو أكفأ وأقوى في التعامل مع الأمور، حتى لا يقع المكان في مأزق.

وإذا جاء شخص غير قادر على حمل أي مسؤولية أو تحدٍ، فسيترك لمن هو أقوى وأكفأ.

هذا الأمر يجب أن يفهمه الجميع، خصوصًا فيما يتعلق بالأحزاب والتجمعات السياسية والعسكرية الموجودة في المجتمع.

فحين نعرف أن هناك حزبًا يستخدم الدين كأداة للوصول إلى أهداف دنيوية، فإن الناس يريدون أن يعرفوا الحقيقة: هل كلام هذا الحزب صحيح؟ وهل يمكن أن يُستقى منه الدين؟

لا، لا يجب أن يؤخذ الدين من هذا الحزب، حتى لو كانت له صفات إيجابية مثل المقاومة ضد الصهيونية، أو غيرها، فالدين ليس محل مساومة أو تأويل خاطئ.

وعلى الناس أن يعرفوا أن المرجع الشجاع هو الذي يمكن أن يفتي: "نعم، هذا الحزب منحرف"، والمستند الشرعي هو عدم كونه حزب الله، لا مجرد شكله أو اسمه.

أما المرجع الذي لا يملك الشجاعة، فليس قادرًا على الفتوى الصحيحة، وإذا حاول وأصدر فتوى، وتعرض لهجوم عنيف وردود أفعال شديدة، قد يتراجع عن فتواه خوفًا من الفتنة، كما حصل في بعض الحالات الواقعية.

فإن كان هناك شخص مثلي لا يقدر على حمل المسؤولية، فليس له إلا أن يتنحّى، ويترك المهمة لمن هو أكفأ وأقدر عليها، بطريقة لا تثير الحساسية، ويكون ذلك مفتوحاً دون أي إشكال.

هذا مجرد مثال، أيها الإخوة، انظروا إلى مسألة معرفة الناس لمن ينتمون من الأحزاب الموجودة، ومن التجمعات القائمة، ومن التشكيلات السياسية والعسكرية الموجودة.

نعم، لقد أوجد الله هذه الأحزاب بيننا، وهذه مسألة مهمة، خاصة إذا كان هذا الحزب يستخدم الدين أو آلة الدين لأغراض دنيوية، فالناس تريد أن تعرف الآن: هل كلام هذا الحزب صحيح؟

فإذا أخذنا العقيدة من هذا الحزب، فنعتقد أن عائشة أم المؤمنين سيدتنا ومولاتنا، ويجب علينا احترامها وفقاً لذلك.. أما من يقول إن هذا الحزب منحرف، فلا تأخذوا دينكم من كلامه، وإن كان له صفة إيجابية، مثل مقاومته للصهيونية وما شابه ذلك، فلا خلاف بذلك، لكن لا يُؤخذ منه الدين.

اعرفوا أن هذا الحزب منحرف، والناس الآن تريد أن تعرف صحة كلام هؤلاء، فإذا كان كلامهم صحيحاً، إلى من يلجؤون؟ إلى المرجع!

ويفترض أن يكون المرجع شجاعاً، فيقول: نعم، هذا حزب منحرف، مستنداً في ذلك إلى عدم كونه حزب الله الحقيقي، لا بناءً على الشكل فقط.

أما المرجع الذي ليس شجاعاً، فلا يقدر على الإفصاح عن فتواه. وهذا هو الباب المفتوح، أما إذا أفتى وتورط، وحدثت ردود فعل قوية وشرسة، فإنه يتراجع.

وهذا ما حصل بالفعل.

فالناس الآن كيف تعرف دينها؟

وإلى متى نبقى نخاف من الناس وردود أفعالهم؟

متى يصبح مبدأنا هو مخافة الله، وليس مخافة الناس؟ متى نضع هذا الوضع على محكّ ونتجاوز التبريرات؟

لأنفسنا دائماً نختلق التبريرات، كما قلت لكم، نحن بارعون في اختلاق الرخص والمعاذير.

نفهم كيف نخلق الرخص لأنفسنا، نقول: هذا خوف من الفتنة، فنترك الأمر، ونجلس على هذا الوضع، ولا يظهر أحد الحق والباطل في هذه المسألة أبداً.

الشخصيات التي تتحدث على المنبر بالباطل والانحراف يُسكت عنها إلى أن تتولى العمادة.

لماذا؟ لأنهم يراعون الوضع العام ويخشون الفتنة.

الأمر ليس على هذا النحو!

يتركون الأمر على كثرة حدوثه. وبعد ذلك تنتج لنا كتب مليئة بالانحراف، مشحونة بالأفكار البترية، والأفكار الفلسفية والعرفانية والصوفية، بل وحتى بالخرافات.

هناك خرافات موجودة عند بعض الناس، وهم يسكتون عنها..

فما سبب هذا السكوت؟ بسبب الخوف من الفتنة، والمراعاة للمصلحة العامة، وتقديم الأوجب على الواجب، والأهم على المهم.

وبعد ذلك، يظهر أعداء أهل البيت عليهم السلام أكثر، وتتلمع لهم نجوم بعدما كانوا في الحضيض، ويصعدون وسط الأمة الإسلامية إلى درجة أن ينخدع بهم حتى الشيعة..

فالنتيجة، عندما تقرأ الخريطة بشكلها العام، يكون لديك بعد نظر وسعة في الرؤية..

الآن الخريطة الفكرية والثقافية والعقدية لهذه الأمة، تجد أنه لا يوجد على وجه هذه الخريطة حتى صوت واحد يتكلم بالحق كله.

كل واحد يراعي أمورًا معينة، وعندما تسأله، يتفلسف لك بالفقه، والنتيجة أن تظهر لك مبررات لما يحدث.

والأمة إلى أين؟ إلى الدمار!

أنت وظيفتك كمبلغ هي هذه: أن تبلغ رسالات الله وتخشاه، لا أن تخشى أحدًا غير الله.

مثال على اختلاط الحق بالباطل

سأعطيكم مثالًا: ترى كيف يختلط الحق بالباطل، ولا توجد جرأة لبيان الحق من الباطل، خصوصًا فيما يتعلق بهذه الكيانات الموجودة، سواء أحزاب أو شخصيات.

مثال آخر، وهو حقيقة أتعس من الأول، وأكثر إيلامًا للقلب. وشهد الله ورسوله صلى الله عليه وآله، وأنا أنقله لكم الآن: أتوجع من الداخل، أتوجع.

قبل عدة سنوات، كنت متوجعًا جدًا على أن يصب هذا الذل على رؤوسنا ونحن طائفة المجد. . أنت أيها الشيعي، عليك أن ترفع رأسك، وعمرُك لا تقبل بالذل...

لماذا يصب الذل على رؤوسنا؟ بسبب بعض المرجعيات.

والسبب الذي نقوله لكم هو هذه الحادثة، بعضكم يعرفها، وبعضكم لا يعرفها.

هناك فتوى على موقع رسمي لإحدى المرجعيات العادلة (١).. هذا سؤال يُسأل من قبل أحد الأشخاص ذلك المرجع أو تلك المرجعية: هل يجوز العمل بالمذهب الإباضي؟

أجاب بجواب صحيح وصريح، مفاده هكذا: كل مذهب غير مذهب الشيعة الاثني عشرية الموالين لأهل البيت عليهم السلام، فهو مذهب باطل ومآله النار. شيء من هذا القبيل، لا أتذكر الآن نص الفتوى بالضبط، لكنها بقيت على هذا الموقع ربما لعدة سنوات.

التفت إلى هذه الفتوى صاحب محطة فضائية خسيسة، حقيرة، تافهة جدًا، فحوّل من الحبة قبة، كَبَّر القضية وضخّمها، وشنّ حملة على ذلك المرجع، مدّعيًا أن هذا تكثير للمسلمين، وهذا ليس ما هو متوقع من مرجع أعلى للشيعة، وإلى آخره.

لم تطل القضية يومين حتى سُحبت الفتوى. الموقع نفسه أبقى إشارة عليها، فلاحظ الأفراد ذلك بدقة، وكانت المعلومات كاملة في البداية، وأصلاً بجانب قسم الأسئلة أو جزء الأسئلة في الموقع

---

١ وهي مرجعية السيد السيستاني حفظه الله.

مكتوب ملاحظة: "الأسئلة قيد المراجعة، سنعيد نشرها بعد 48 ساعة".

هذا السؤال وهذا الجواب حُذفا.

حُذفا، فطبلوا على ماذا؟

على أنه قد تمكّنوا من إجبار رأس مرجع الشيعة على سحب الفتوى، ومن ثم بدأوا بالتمادي أكثر، ومطالبته ومطالبة مراجع الشيعة بأمور أكبر.

جاءوا ليطلبوا منك قبول المصالحة والتطبيع مع أبي بكر وعمر وعثمان.

هل أنت مستعد لتسحب فتوى، وتسحب حتى الثابت من ثوابة العقيدة؟ ما الخير في ذلك إن شاء الله؟

الإباضي، عندما يقرأ هذه الفتوى، قد يرى أنها صحيحة، وربما يقول: "قد تكون لدي مشكلة في مذهبي أو في عقيدتي."

فلماذا تُسحب هذه الفتوى؟ بالعكس، إنما بُيّنت له مثل عين الذي يريد أن يراعي الوضع الإنساني العام.

أفتسحب آيات من القرآن الكريم التي تتوعد اليهود والنصارى، أو التي تصفهم بالكفر، وأنما آلهم جهنم وبئس المصير.

دعونا نسحب هذه الآيات أيضًا حتى لا تسبب حزازية بيننا وبين الآخرين، خاصة إذا كانوا يعيشون في نفس بلدنا.

الآن، الأقباط في مصر يتمنون لو أن المسلمين يعلنون موقف من هذه الآيات كالأزهر، وربما في يومٍ من الأيام يفعل الأزهر ذلك.

لا أعلم إن كانوا سيقومون بسحب الآيات من الكتاب العزيز التي فيها هجوم عليهم.

لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَّ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ..

على سبيل المثال، وهذا تكفير صريح وواضح. فيقولون: "اسحبوا هذه الآيات، ألغوها".

فهل نلغيها نحن؟ ما الفرق إذًا بين القرآن وبين الحديث الشريف الذي هو عدل القرآن؟ عندما يقول رسول الله صلى الله عليه وآله في هذا الحديث المتواتر: "تفترق أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة"، فكيف يكون ذلك؟

إذن، مسؤوليتك أن تقيم الدليل على أنك أنت الفرقة الناجية.

أي شخص يسألك: "أنا على حق وسأدخل الجنة"، يجب أن تجاوبه.

قل له كلمة حق: إنه إذا بقي على هذه العقيدة الباطلة، فهو ذاهب إلى النار. . كلام رسول الله صلى الله عليه وآله حقٌّ لا يجوز تجاهله.

ثم يقول لك بعد ذلك: "ما الدليل على أنك أنت الفرقة الناجية؟" فنجيبه: "تعال معنا، وسنعلّمك، استمع إلى الأدلة، ابحث، ثم وازن بين الأمور، هذه مسؤوليتك".

أما لا تسحب الفتوى منذ البداية بحجة مراعاة مشاعره أو الوضع العام، فهذا خطأ كبير.. لماذا تفعل هذا؟

لأنك بهذا قد صببت الذل على رؤوسنا بصريح العبارة، مع علمك بأنك قصدت الخير، ونحن نفهمه من جانبنا.

حساسية موقع المرجعية

موقعُ المرجعية موقعٌ شديد الحساسية. إذا انكشفَ للخصمُ أو العدوُ، واطّلعَ أنّ بإمكانه التأثير على مرجعٍ أعلىَ عبر فضائيةٍ أو وسيلةٍ إعلاميةٍ ما، فسيدركُ أنّ المرجعيةَ الشيعيةَ مرجعيةٌ هشةٌ وضعيفةٌ يمكنُ التأثيرُ عليها. وهنا يكمن الخطر الحقيقي.

فلا بُدَّ أن تكون المرجعية الشيعية **صلبةً، شجاعةً**، لا تتأثّرُ لا بحملاتٍ إعلاميةٍ، ولا بضغطٍ سياسيٍّ، ولا بتهديدٍ عسكريٍّ.

لا يَحلُّ لأحدٍ أن يُجَازفَ بكرامة الطائفة من موقع المرجعية.

لكَ الحقُّ في الاعتذار، نعم؛ أنت على رأسنا، ونقرُّ بعَدْلِك، وبمقدار علمك واجتهادك، لكننا نرجو منك أن تلتزمَ الأدبَ مع مقامِك ومع الأمة.

نُنْبِهُ قائلين: التفتْ بعينِ الضمير، فأنت لستَ بمفردك، الأمةُ على عاتقك؛ فلا تُنكِسْ رايتَها، ولا تُذِلّها، ولا تُضعِفْها.

كن قويًّا؛ الفتوى موجودة، فالتراجعُ عن الحقِّ لا مبرّر له.

قالوا: ماذا تقول؟ قل هذه هي الفتوى وهذا هو الدليل.

فليقيموا حملاتِهم الإعلامية إن شاؤوا..

كل تنازُلٍ تَبْذُلونَه يثبُتُ عليكم الاتّهامُ ويزدادُ موقفُكم ضعفًا. أنت لا تتنازلُ إلا في محاولةِ إرضائهم، وهم في حقيقَتهم غيرُ راضينَ ولنْ يرضَوْا.

يُطْلِقون عليكَ صفاتٍ: زنديقٍ، فاجرٍ، طائفيٍّ، وغير ذلك، وهم يريدون إلغاءَ وجودك عبر استهدافِك. فلمَ لا تكون ذا ثِقَةٍ بالنفسِ، شجاعًا، وتثبت موقفًا كريمًا لا تَنحَرفُ عنه؟ ما المانع في ذلك؟

طويلٌ هو الكلام في هذا المبحث، لكن أهمُّ مقطَعٍ ينبغي أن يُفهم على وجهه: نحنُ لسناُ هنا للقذف ولا للطعن، بل نحنُ ناصحون.

للرعيةِ حقُّ النصحِ لراعيها؛ وللراعي على رعيّتِهِ حقُّ النصحِ أيضًا. هذا من بابِ النصيحة الشرعية. إن الإمامَ المعصومَ عليه السلام كان يفرحُ إذا جاءه الناسُ بالنصائحِ، فكيف بمن هو دونَ المعصوم؟

ومن ثمَّ، علينا أن نتقدّمَ بالنصيحةِ إلى قادتنا ومراجعنا ـ حفظهم الله ـ ليقوّموا ما اشْتبه عليهم، ويبينوا ما احتاج الناسُ إلى توضيحٍ فيه.

ليس هذا كلُّ ما في الأمر؛ بل ينبغي أن يُبرز البحثُ هذا البُعدَ ويطوّرهُ كنمطٍ فقهيٍّ مبتكرٍ ونظرةٍ فقهيةٍ جديدةٍ إلى شروط المرجعية.

فلعلّ المرجعَ يلتفتُ فيردُّ قائلاً: «رحمكم الله، كنتم خيرَ الرعيِّ الذي أحتاجهُ»، وهذا هو مرادُنا وغايةُ نصحِنا، لا مرادٌ آخر.

لا يزال في البحث تتمة، وهناك تقريبات إضافية، وفي تأصيل هذا الشرط من شرائط المرجع الحاكم ستأتينا، إن شاء الله في الدروس المقبلة.

الدرس الخامس

نستمر في سلسلة بحثنا التي نتطرّق فيها إلى شرط الشجاعة في المرجع الحاكم.

و انتهينا في الدرس السابق إلى أن الشجاعة ملحوظة كصفة من صفات المؤمنين، وتأسيسًا على ذلك قلنا إن أئمتنا الأطهار عليهم الصلاة والسلام إذ وصفوا المؤمن بأنه لا يكون جبانًا، فإنا علينا أن نلاحظ توافر هذه الصفة في من يكون سيّدًا من سادات المؤمنين وهو مرجع التقليد.

لا يخفى على أحد أن المرجع والمراجع هم طليعة المؤمنين وسادتهم، فهذه الصفة لا بُدّ أن تكون متوفّرة فيهم بطريقٍ أولى.

حين يقول مولانا أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام، وكذا يقول مولانا الإمام الباقر صلوات الله عليه: "**لا يكون المؤمن جبانًا ولا حريصًا ولا شحيحًا**" (١).

فبطريقٍ أولى نقول: لا يكون المؤمن جبانًا ولا حريصًا ولا شحيحًا.

وقلنا أيضًا إنه إذا كان المرجع ـ نعوذ بالله ـ جبانًا، فإنه حينئذٍ يُخاف على عدالته ، من أية جهة ؟

من جهة، أنّا نقلق أنه حين يفتي الفتوى الكذائية، أن يكون منشأ هذه الفتوى الجبن أو عدم القدرة على التصدي للتحديات التي تنطوي عليها الفتوى المخالفة.

وبعبارة أخرى، إنه إذا لم يكن المرء متحليًا بالشجاعة المطلوبة فإنه قد يجبن عن الفتوى، وقد تكون فتواه هاهنا فتوى على خلاف

---

١ سبق تخريجه

الحق، وهو يتوهّم أنه يجوز له أن يفتي بمثل هذه الفتوى المخالفة لعنوان من العناوين، وليكن التقيّة مثلًا.

او قد يكون له موقف من المواقف التي تؤثّر على دين الناس أو دنياهم، وهو يظنه موقفًا يجوز له، يظنه موقفًا شرعيًا، يظن أن له أن يتخذ هذا الموقف من باب درء الفتنة مثلًا، خوف التنازع.

هو يتصوّر الأمر هكذا.

حسنا ، كيف قرأه بهذه الطريقة المغلوطة؟ كيف تصوّره بهذا التصوّر الخاطئ؟ إنها البواعث النفسية، فإذا كانت نفسيته غير شجاعة فإنه يمكن أن يقع في مثل هذا المحذور، أو قد يسحب الفتوى الحق كما ضربتُ لكم مثالين في هذا الشأن.

أو قد يُعطِّل بيان الحق، وهاهنا مثال ثالث أضربه لكم حتى تعرفوا لماذا نحن نطرح هذا البحث المهم والحسّاس.

أحيانًا قد يكون لديك مرجع صالح عادل متّقي، ولكن إن لم يكن شجاعًا بالقدر الكافي الذي يؤهّله لخوض الصدامات، فإنه يمكن أن يوقف بيان الحق ويتسبّب بمآسٍ.

مثال على نقص الشجاعة في المرجع

كان لدينا مرجع، ومرجع أعلى في زمانه في إيران (١)، وهذا المرجع مع أنه مُحرزةٌ عدالته، لا نطعن به من جهة العدالة ولا من جهة الاستقامة.

ولكننا مع هذا كلّه، نأخذ عليه مأخذًا كبيرًا جدًا، وهو ماذا؟

في ذلك العهد، في فترته، في زمانه، بعد أن ثُنِيَت له الوسادة، انطلق نحو مشروع التقريب، مشروع التقريب بين المذاهب الإسلامية.

ونحن ندرك أن غايته من وراء هذا المشروع كانت غاية حسنة، ولا بأس اليوم أن نصرّح أنه إنما أراد أن يخترق دوائر المخالفين.

هذا صحيح، أوعز إلى شيخ معمّم اسمه محمد تقي القمّي أن يهاجر إلى القاهرة ويؤسّس هناك دار التقريب. وهذا الشيخ ـ للعلم ـ هو الذي انتزع تلك الفتوى المعروفة من شيخ الأزهر شلتوت، التعبّد بما يُسمّى المذهب الجعفري.

---

١ سماحة الشيخ يعني المرجع المرحوم السيد حسين البروجردي رحمه الله وغفر له.

وللعلم، هذا الشيخ ذاته، حتى تعرف أنه كيف يمكن أن تحدث التقلّبات وإلى أين يمكن أن ينتهي المطاف بالمرء، نتيجةً تغيّر نظام الحكم في إيران، وكان معادياً للحكم الجديد أو له مآخذ على الحكم الجديد الذي ما زال مستمرًا إلى اليوم.

ولذلك عُدّ من أعداء الثورة، وظلّ في باريس يعيش هناك إلى أن وافته المنية. هو الذي يُعتَبر رائد التقريب، لأنه كانت له صِلات، كما يُنقل بالشاه المقبور، وله عمومًا صِلات مع أكثر من حاكم، حتى مع جمال عبد الناصر ومع جمع من الحكّام.

على أية حال، هذا الشيخ كان من بعثه إلى هذا الاتجاه من ؟هو ذلك المرجع الأعلى الموجود في قم المقدسة.

حسنًا، أنت الآن اتجهت نحو ما تظنه حسنًا، وهو التقريب ، بعنوان التقريب تريد أن تتغلغل في أوساط أهل الخلاف ودائرتهم العلمية الكبرى آنذاك المتمثلة بالأزهر، وتنتزع منها اعترافًا، مع أن هذا الاعتراف بالنسبة إلينا ليس بشيء.

نحن أكبر من أن ننتزع اعترافًا أو نطلب اعترافًا من الأزهر أو غير الأزهر. لسنا نستشعر هذا النقص في أنفسنا بصراحة. إذا كان الآخرون يستشعرونه فهي مشكلتهم وإن كانوا على مستوى مراجع التقليد.

أما نحن الذين نعتبر أنفسنا رافضة شيعة مؤمنين، فلا نحتاج إلى تزكية من أحد ولا إلى اعتراف من أحد، بل ذلك الغير هو المحتاج إلى اعتراف منا، لا نحن الذين نطلب اعترافًا منه.

على أيّة حال ، انت الآن مضيت في هذا الاتجاه وتحسب أنك تحسن صنعًا، فليكن، ما هو الداعي لأن توقف بنفسك طبع مجلدات وأبواب المطاعن من موسوعة البحار للعلامة المجلسي رضوان الله تعالى عليه!

هذا المرجع نفسه العادل أمر هكذا أنه لا تُطبع في عهده هو، حيث كان يتزعم الحوزة العلمية آنذاك، منع طباعة المجلدات أو الأبواب من موسوعة البحار التي فيها مطاعن في أعداء أهل البيت، وعلى الأخص أبي بكر وعمر وعثمان وعائشة وحفصة ومن شابه، لا تُطبع ولا تُروج.

لماذا؟ على أساس أننا نريد أن نمدّ جسورًا مع الطائفة الأخرى، ونحن نتواصل مع مشيخة الطائفة الأخرى في القاهرة، وتلك المشيخة تطلب منا الكف عن ما يسمونه سبّ الصحابة، فإذن كبادرة من قبلنا نحن نعمل بذلك.

حسنًا، لما نمحو نحن ما قاله أئمتنا عليهم السلام في أعدائهم، أتعلمون ما ينطوي على ذلك من مخاطر ومن مآسٍ ومن مشاكل؟

هبّ أننا اليوم لم يصلنا حديث واحد من أحاديثهم عليهم السلام في شأن أعدائهم. كيف كانت عقيدتنا؟ بالله عليك، تخيّل الأمر هكذا:

تخيّل ما عندنا حتى الخطبة الشقشقية، هل كنا اليوم نعتقد بالبراءة من أعدائهم؟ أسألكم بالله، هل كنا سنعتقد؟

علماؤنا الأبرار السابقون دفعوا أرواحهم ودماءهم أثمانًا من أجل أن تصل إليك هذه الأحاديث وهذه الخطب وهذه المواقف الحساسة.

ذريعة كتمان أحاديث المطاعن بعنوان السر!

لقد قدّم علماؤنا الأبرار حياتهم قرابين للحق، ولم يكتموا ما أوتوا من المعارف، ولم يواربوا في بيان مثالب أعداء آل محمد عليهم السلام كما فعل بعض المتأخرين ـ مع الأسف الشديد ـ ممن لجأ إلى التذرع بأن هذه المطاعن من الأسرار التي لا يجوز إفشاؤها، وكأنهم لم يفقهوا أنّ للسرّ ضوابط وحدودًا، وأن عنوانه قد يزول أو يتغيّر بحسب الظروف والأحوال واختلاف الزمان والمكان.

أما أولئك الأعلام الكبار، فكانوا على وعي بما يقولون، وبصيرة في ما يكتبون. لم يكونوا أطفالًا ولا سفهاء ولا غافلين.

خذ مثلًا العلامة المجلسي رحمه الله، ذلك العملاق الذي لم يتردد في أن يخصّص أبوابًا كاملة، بل كتبًا بأكملها من موسوعته الخالدة بحار الأنوار، لبيان ما ورد عن أئمتنا عليهم السلام من المطاعن والمثالب في أعدائهم.

كان إذا وجد روايةً فيها رمز أو لقب أو كنية قد توهم القارئ في المراد، بادر إلى البيان والتوضيح، فصرّح بالأسماء، حتى لا يبقى للقارئ ـ موافقًا كان أم مخالفًا ـ مجال للتردد أو الشك.

فعندما يرد مثلًا في حديث من الأحاديث ذِكر "الأعرابيين"، يشرح المجلسي في بيانه بصراحة أنّ المراد بهما أبو بكر وعمر، مستندًا إلى قوله تعالى: ﴿**الأعراب أشد كفرًا ونفاقًا**﴾.

فهو لم يكتفِ بالتلميح، بل واجه الحقيقة مواجهة مباشرة، عارفًا أنّ كتابه سيقع في أيدي المخالفين كما يقع في أيدي الشيعة. ومع ذلك لم يُبالِ، لأن وظيفته كانت البيان والصدع بالحق، لا المداراة والمداهنة.

وهذا المنهج لم ينفرد به المجلسي وحده، بل هو منهج ثقة الإسلام الكليني، والشيخ المفيد، والشيخ الطوسي، والسيد المرتضى، والعلامة الحلّي، وأبي الصلاح الحلبي، وغيرهم من أعاظم الطائفة.

فأولئك الأعلام، من المجلسي والكليني والمفيد والمرتضى والطوسي والحلّي وأبي الصلاح وغيرهم من كبار الطائفة، لم يكونوا صبيانًا ولا سذجًا ولا رجالًا غافلين، بل كانوا فقهاء محققين، يفقهون معنى الكتمان، ويميزون بين السرّ الذي أمر أهل البيت بكتمانه، وبين ما يجب إظهاره وبيانه.

فما كان سرًّا يبقى سرًّا، وما لم يكن سرًّا لا يجوز أن يُلبس لبوس السرّ بدعوى الظروف والأحوال.

وهؤلاء الأعلام، مع ما عاشوه من شدائد، ومع ما أحاط بهم من ظلم السلطات وتسلط المخالفين، لم يتوانوا عن إخراج نصوص الأئمة في مثالب القوم ومطاعنهم، بل خصّص المجلسي أبوابًا وكتبًا كاملة في بحاره لبيان ذلك.

ولم يكن غائبًا عنهم أن هذا المنهج يجلب الدماء على الشيعة ويعرّضهم للأذى، ولكنهم كانوا يدركون أن القضية قضية خيار مصيري: إمّا أن يُضحَّى بالحق حفاظًا على الدماء، أو أن تُبذل الدماء صونًا للحق.. فاختاروا ما اختاره أئمتهم عليهم السلام، وضحّوا بالدماء ليبقى الحق مرفوعًا لا يُطمس.

فلماذا إذن يأتي عالم متأخر، ويحسب أنّ الخير والصلاح في كتمان هذه النصوص، وفي محو هذه الأحاديث ومنع نشرها؟!

أيّ اجتهاد هذا الذي يجعل مرجعًا عادلًا متقيًا يتوهّم أن الحق يُدفن حفاظًا على رضا الآخرين أو لئلا يُتّهم الشيعة؟! وهل نحن مكلّفون أن نرضيهم؟!

المؤامرة على مجلدات المطاعن من البحار

النظام القائم في إيران اليوم يمنع طباعة مجلدات المطاعن من بحار الأنوار.. هل تعلم أنّ هذه المجلدات الثلاثة: ٢٩-٣٠-٣١، من مجموع ١١٠ مجلدات في الطبعات الحديثة، و هي المجلدات التي تضمّ المثالب والمطاعن!

هذه بالذات محظورة هناك، وصاحب المكتبة إن وُجدت عنده يُغرَّم ويُعاقب.

وقد اعتاد الناس أن يسمعوا منّا نقدًا حادًّا لهذا النظام بسبب هذه السياسة، وأن نصفها بأنّها نزعة بترية.

وهذا حقّ لا شكّ فيه، لكن الذي سكتنا عنه طويلًا – وأقولها بحرقة – أنّ الأمر لم يبدأ مع هذا النظام، بل بدأ من داخل الحوزة نفسها، من أحد المراجع البارزين.

ما الذي دفعه إلى ذلك؟ سل نفسك.

لم يكن الأمر إلا لافتقاده الشجاعة الكافية، إذ توهّم أنّ المصلحة في هذا الطريق، وأنّ الكتمان خير من المواجهة.

كان ماضيًا في مشروع آخر يظنّه نافعًا، فإذا به – مع الأسف – يفسد أكثر مما يصلح، وإن لم يقصد ذلك.

وخذ مثالًا: "دار التقريب". ما الذي أفادنا هذا المشروع؟ ماذا حصدنا منه؟

جاؤوا برموز من الطرف الآخر، من أمثال حسن البنّا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، وفرحوا بمشاركته في مجلّتهم حين كتب مقالات يتغنّى فيها بوحدة الأمة، ويقول: "إنّنا والشيعة أمّة واحدة".

ثم ماذا؟ هل ترتّب على ذلك أثر عملي واحد؟ لا شيء!

حسن البنّا هو زعيم الإخوان، والإخوان المسلمون اليوم – أحفاده في الفكر والتنظيم – و ما زالوا إلى يومنا هذا أشدّ الناس عداوة للشيعة.

فما الذي استفدناه إذن؟ أصدروا فتوى شلتوت الشهيرة، ثم ماذا؟ هل بدّلت شيئًا في الواقع؟

لم تغيّر شيئًا، بل حتى اليوم كثير منهم ينكرونها، وبعضهم يصرّح بأنها موضوعة مكذوبة، مع أنّها كانت فتوى حقيقية صدرت فعلًا.

ماذا جلبت لنا تلك الفتاوى والمقالات والتصريحات؟ مقالة هنا، مقالة هناك، كتاب يُطبع، كلمة تُقال، فتوى تُنشر.

لكن النتيجة؟ لم يتشيّع عشرة أشخاص بفضلها، بل العكس: أوحت لهم بأنّهم على الحق، وأبقتهم مطمئنين على باطلهم، لأن الخطاب يُفهِمهم أن القضية لا تعدو كونها خلاف اجتهادات، وأنّ الجميع في الجنة، وأنّ الاختلاف بيننا اختلاف تنوّع لا تضاد.

أُقرّب الفكرة بمثال: الآن شخص يقلّد السيد السيستاني، هل يقول له أحد: يجب أن تُغيّر تقليدك إلى السيد الشيرازي وإلا فلن تدخل الجنة؟ كلا!

والعكس أيضًا صحيح: لا يُقال لمقلّد السيد الشيرازي أو السيد الروحاني أو غيرهما أنّه هالك ما لم يبدّل مرجعه.

لماذا؟ لأنّ الكل في النهاية ضمن سفينة النجاة، والكل آخذ بحبل أهل البيت عليهم السلام.

فالمراجع جميعًا – كل بحسب اجتهاده وفتاواه – يمثّلون مدارس في داخل المذهب، مدارس مختلفة في الاستنباط والرأي، لكنهم جميعًا يشتركون في أصول الولاء والبراءة والتمسّك بالحق.

فنقول: نعم، كلّنا ـ الحمد لله ـ شيعةُ أمير المؤمنين عليه السلام وسفينتُنا هذه إلى الجنّة، ولكن مع تعدّد آرائنا نحن متّفقون على الأصول ونختلف في الفتاوى والأحكام مثلاً.

هذا الأمر لا يصحّ أن يُقال في وصف الحالة بيننا وبين مخالفينا.

التفت جيّداً: لا يجوز أن تقول: نحن وهم نتّجه إلى الجنّة، وهذا مجرّد تعدّد في المدارس الاجتهاديّة والمذهبيّة والفكريّة. لا، فهذه الفرق لا تدخل الجنّة؛ فقد قال النبيّ صلى الله عليه وآله: «**إن أمتي ستفرق بعدي على ثلاث وسبعين فرقة فرقة منها ناجية واثنتان وسبعون في النار**» (١).

---

١ الخصال للشيخ الصدوق ص ٥٨٥.

فمن الخطأ أن تتحدّث بهذه النبرة، إذا تحدّثتَ بهذه النبرة مع المخالف فلن يجد بأساً في أن يبقى على عقيدته الباطلة، ولن يجد ضرورة في أن يتحوّل إلى عقيدة أهل البيت الطاهرين عليهم الصلاة والسلام.

التقريب أم البراءة؟

أمّا دعوات "دار التقريب" وأمثالها فلم تجرّ على التشيّع إلا تأخيرًا في مدّه وتقهقرًا في أثره، مع الأسف الشديد.

تعال ولاحِظ ذاك الزمان، وأنا لا أطلب إلّا منصفًا يرصد الوقائع بعين العدل: حين كان الصوت الأعلى آنذاك صوتَ هذه النغمة، نغمة "التقريب"، كم واحدًا يا ترى تشيّع في تلك الأيام؟

قِس ذلك بما نراه اليوم، حيث ارتفع الصوت ـ بحمد الله ـ صوتَ التحدّي للباطل، والمجاهرة بالبراءة، والدعوة الصريحة إلى الرفض.

كم واحدًا تشيّع بالأمس؟ وكم واحدًا تشيّع اليوم؟ اليوم هو يوم التشيّع، وهذا العصر هو عصر المدّ الشيعي.

بهذا الخطاب الواضح الصريح يهتدي الناس، لا بالـلفّ والدوران، ولا بالكلام المعسول، ولا بالركون إلى "دار التقريب".

فالسؤال الذي نطرحه بمرارة هو: لماذا يتّجه مرجع تقليد معتبر إلى هذا المسلك الخاطئ؟

الجواب ـ في جوهره ـ هو فقدان عنصر الشجاعة؛ إذ لا يحتمل الصدامات ولا يريد أن يجرّ على نفسه المشاكل.

وبكلمة أوضح: همّه أن يحافظ على "الوضع العام"، ولو كان الثمن التنازل عن مواقف أساسية.

ولهذا لا يقف الأمر عند مجرّد سحب فتوى أو تبديل عبارة، بل قد يصل ـ صدّقني ـ إلى منع كتب أهل البيت عليهم السلام من أن تُطبَع وتصل إلى الناس! أي مأساة أعظم من هذه؟ إنها بحقّ حالة مأساويّة.

مثال وقصة ثانية

أضرب لكم مثلاً آخر يكشف بعض أبعاد الأزمة التي نعيشها في الحوزات العلميّة: فقد حدّثني خطيب أعرفه، عن خطيب آخر من الجيل السابق، كان مشهوراً بين الناس ومعروفاً في الوسط الديني.

والحادثة التي أنقلها وإن لم أستحضر جميع تفاصيلها الآن، فإنها من الوقائع المشهورة التي لا يجهلها أهل ذلك العصر.

كان ثمّة مرجع تقليد معتبر، هو السيّد الشريعتمداري المعروف، الذي جرى بينه وبين الخميني خلاف حاد في مطلع الثورة. وقد آلت الأمور إلى أن حُوكِم، وسُلبت منه المرجعيّة، وتعرّض للإذلال، حتى انتهى به المطاف تحت الإقامة الجبريّة، ومات كذلك مظلوماً، بل لم يُمكَّن من تنفيذ وصيّته، ودُفن – والعياذ بالله – عند المراحيض إمعاناً في إهانته.

وهذه مأساة يذكرها التاريخ. وقد كان في أيّام مرجعيّته العظمى يُقلّده في إيران وحدها قرابة عشرة ملايين إنسان.

هذا المرجع نفسه كان يقول لأحد الخطباء في أيّام الفاطميّة، قبل أن يصعد المنبر في داره: «إيّاك أن تتعرّض لأبي بكر أو عمر». والحال أنّ الحاضرين في المجلس لم يكونوا من عوامّ الناس، ولا فيهم أحد من البكرية، بل كانوا جميعاً من طلاب الحوزة وعلمائها وخواصّها، في قلب قمّ المقدّسة، وفي مجلس خاص، بعيد عن الميكروفونات والبثّ المباشر. ومع ذلك كان التشديد قائماً: إيّاكم أن تذكروا شيئاً من ذلك!

ثم يصعد الخطيب فيقول: «مصيبة الزهراء عليها السلام». ولكن بأيّ لسان يذكرها؟ وكيف يصف تلك الفاجعة؟ أبعرضها وكأنها مجرّد وعكة صحية ألّمت بها، أو زكام أدّى إلى وفاتها؟

كيف يُخفى عن الناس أنّ الزهراء عليها السلام ضُربت وأسقطوا جنينها، وأنّها قضت شهيدةً مظلومةً، وأنّ المجرمين الأوغاد هم الذين اعتدوا عليها؟

الخطيب الذي ينقل هذه القصة كان يحترق في داخله، إذ كيف يُطالَب بالكتمان في مثل هذا الموضع، وفي عقر دار التشيّع، وبين أبناء الحوزة؟ فأيّ عذر إذن للسكوت؟ وأيّ مبرّر لهذا الخوف الممضّ الذي يقتل روح الجرأة ويزرع في النفوس الوهن؟

أين ذهبت الشجاعة؟ أما قال أمير المؤمنين عليه السلام: «لا يكون المؤمن جباناً»؟

فإذا لم يجرؤ المرجع على إظهار مظلوميّة بضعة رسول الله صلى الله عليه وآله في بيته وبين أخصّ خاصّته، فكيف يُرتجى أن يكون في موقع المرجعيّة؟

أهي الشجاعة فقط في مواجهة الشاه أو الاستعمار أو الخصومات السياسيّة؟ أم أنّ الشجاعة الحقيقية قبل كلّ شيء تكمن في الدفاع عن محمّد وآل محمّد صلوات الله عليهم، في فضح أعدائهم وكشف باطلهم؟ تلك هي الشجاعة الحقّة، لا ما سواها.

يقال أن فلانًا شجاع لأنه قاوم صدام، مثلاً، نعم، هذه شجاعة، لكن نفسه أمام مقاومة أبي بكر وعمر تفتقد للشجاعة، فهو جبان في هذا المقام، وليس شجاعًا حقًّا.

هل الشجاعة تقتصر على مواجهة الاستعمار والاستكبار؟ بالطبع لا، هذه شجاعة أيضًا، لكنها قبل كل شيء مرتبطة بقضية الزهراء عليها السلام.

أليس عيبًا أن أجيالًا من الشيعة ماتت وما كانت تعرف كيف قُتل نبيّها؟

أليس عيبًا ألا يعرفوا من قتل نبيهم، أعظم من له حق عليهم؟ أليس عيبًا ألا يسمع الناس قول الإمام الصادق عليه السلام عن عائشة وحفصة بأنهما قتلتا النبي صلى الله عليه وآله وسلم؟

إلى أين وصلنا نحن؟ لماذا تُكتم هذه الحقائق، وتُدفن، وتُخفى؟

حتى عندما ظهر هذا الاتجاه الجديد، وكأنّه جاء بشيء جديد، كان السبب واضحًا: افتقارنا لعنصر الشجاعة؛ لم نتحلَّ بالشجاعة مع الأسف.

هذه أزمة حقيقية نعيشها، ولهذا نقول: من الضروري أن يُفتش في شخصية المُقَلّد عن صفة الشجاعة على الأقل، ألا يكون جبانًا. لأننا إذا لاحظنا منه الجبن أو عدم القدرة على المواجهة، نخاف حتى على فتواه!

فليفهم كلّ واحد كلامي جيدًا: نفسيته غير شجاعة، فيتصور الخير في هذا الصنيع، ويظن أن الكتمان أصلح.

علينا أن نتحرك نحن، كما يتحرّك من يظن أنّه قادر على حمل ثقل كبير على ظهره.

نقول له: أنت لا تقدر، ليس عندك القوة الكافية، وإذا حملت هذا الحمل، سينكسر ظهرك. لكنه يصر على كلامه ويظن أنّه قادر.

فماذا علينا أن نفعل؟

علينا أن ندرك أنّ توهم القدرة وحده لا يكفي، وأن الشجاعة الحقيقية لا تُقاس بمرور الوقت أو بواجهة المواقف، بل بالثبات على الحق والدفاع عن محمّد وآل محمّد عليهم السلام، حتى في أحلك الظروف.

نداء لأهل الخبرة

حينئذ نَحول بينه وبين حمل ذلك الثقل، عبء المرجعية، يا أهل الخبرة: إذا لاحظتم في أحدهم ممن هم عدول ـ إن شاء الله ـ علماء، ودار بينهم الاعلمية، أنه غير مؤهَّل أو غير قوي بما يكفي لحمل هذا العبء، قد يتراجع بسبب تحدٍّ ما، أو مشكلة ما، أو كارثة ما، حولوه عن هذا الحمل، وأرشِدوا إلى غيره.

تلك وظيفتكم وتكليفكم.

كلامنا وتأصيلنا الفقهي كله يدور حول هذا المحور. ما نقوله واضح: لا ينبغي أن تقتصر نظرتنا على العدالة والعلمية عند اختيار مرجع التقليد، بل يجب أيضًا ملاحظة صفة الشجاعة. إذا افتقدها، فقد نخاف على فتواه، بل نخاف أحيانًا حتى على عدالته.

إن كنا نخاف على فتواه بسبب افتقاده للشجاعة في الفتوى العادية، فإن الخوف يتضاعف إذا كان هذا المرجع حاكمًا، أي يمسك بزمام أمور المسلمين.

إذا ناقشنا شرط الشجاعة عند المرجع العادي، فالأمر قد لا يكون ضروريًا جدًا، فالكفاية أن يكون قادرًا على الاستنباط وعادلاً، فهذا يكفي لأخذ الفتوى العادية.

أما المرجع الذي يمارس الحكم ، مبسوط اليد، فالشجاعة فيه ضرورية، لأنه يمسك بزمام الأمة، والحرب والسلم بيده، وتتحرك الأمة وفق قراره.

كيف نستدل على هذه الأشجعية في المرجع الحاكم؟

لننظر في عهد مولانا أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر رضي الله عنه. هذا الرجل الشجاع كان مرجعًا في زمانه، الناس يستفتونه ويأخذون أحكامهم منه، وهو أيضًا يتولى أمورهم.

في العهد المعروف الذي كتبه أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر، نجد تعليمات واضحة: «**ولا تدخلن في مشورتك بخيلا**

يعدلك عن الفضل ويعدك الفقر، ولا جبانا يضعفك عن الأمور، ولا حريصا يزين لك الشره بالجور فإن البخل والجبن والحرص غرائز شتى يجمعها سوء الظن بالله .....». ثم يضيف أمير المؤمنين: «**فولّ من جنودك أنصحهم في نفسك لله ولرسوله ولإمامك... وأفضلهم حلماً، ممن يبطئ عن الغضب، ويستريح إلى العذر، ويرأف بالضعفاء، وينبو على الأقوياء...** (١)».

تلاحظ هنا أنّ أمير المؤمنين عليه السلام يلزم مالكًا بعدم إدخال الجبناء في مجلس المشورة، فكيف بمرؤوس؟ فكيف بالوالي؟

كيف بمرجع التقليد؟

بطريق أولى، إذا كان مطلوبًا ألا يدخل في مشورة الوالي من يكون جبانًا، فإن الفقيه الحاكم، ولي الأمر، يجب ألا يكون جبانًا، لأنه مسؤول عن الأمة كلها، وقراراته مرتبطة بشجاعته وثباته على الحق.

جنديه العامل لا ينبغي أن يكون جبانًا، فكيف به؟

---

١ نهج البلاغة برقم ٥٣

من هذا نستدل أنّه لابد من توافر صفة الشجاعة في المرجع الحاكم، أي الولي، أي الوالي **بطريق أولى**.

هذا تقريب، ونضيف إليه نقطة أخرى: إذا ناقش أحد مسألة التفريق بين شرائط المفتي، المرجع العادي، وشرائط المرجع الحاكم المتولي لأمور المسلمين، فقد يقال: "لماذا نفرّق بينهما؟ أليست الشرائط نفسها؟ أليست العدالة والعلمية كافية في كل حال؟"

جوابنا: أولًا، نحن لم نفرق إلا تنزلاً لمن يسأل ويشكك.

نحن على التنزل، فرقنا بين الحالتين لتوضيح الأمر. قلنا: إذا كنتم تناقشون في أنّه لا ضرورة لأن يكون المرجع العادي المفتي شجاعًا، فنقول: لا ينبغي أن تناقش هذه المسألة بالنسبة للمرجع الذي يكون بيده رقاب هذه الأمة.

تنزلاً لكم، نقول إنه هاهنا **تفكيك ضروري**: لابد أن يكون المرجع الحاكم شجاعًا، ولا أقل من ذلك، ولا يجوز أن يناقش فيه هذا الشرط، لأنه من أساسيات توليه المسؤولية الكبرى.

ثانيًا، من قال إن التفكيك لا يصح أساسًا؟

نعم، يمكن أن نقتصر على شرائط المرجع المفتي، ونضيف إليها شرائط خاصة بالمرجع الحاكم.

هذه شرائط إضافية خاصة بالمرجع الحاكم، لأن مسؤوليته أكبر وأوسع.

كيف نستدل على أهمية هذه الصفة؟

- لاحظ الآن هذا البيان في الكافي الشريف، بسند الكليني عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن شريف بن سابق، عن الفضل ابن أبي غرة، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: **إن السفه خلق لئيم، يستطيل على من هو دونه ويخضع لمن هو فوقه** [١]..

معنى السفه

ما معنى **السَّفَه** إخواني؟

انظروا: السَّفَه عادة ما يكون في مقابل **الكياسة**، وفي مقابل **الحلم**، أي في مقابل **التعقل والحكمة**.

صحيح أنه يُقال: "رجل سفيه"، فما معنى ذلك؟

---

[١] الكافي – الشيخ الكليني – ج ٢ – الصفحة ٣٢٢

يعني رجل لا يضع الأمور في مواضعها الصحيحة، ولا يُحكِم العقل في تصرّفاته.

أصل هذا الميل والاضطراب: أن السَّفَه غالبًا منشؤه **الانحراف مع كل ريح**، فالإنسان السفيه **يميل مع أي تيار أو ظرف**، ويستسلم للأحداث بدل أن يثبت على الحق.

وأصل كلمة السَّفَه لغةً من قولهم: "تسفهَت الريح"، أي **مالت مع الريح وانحرفت مع هبوبها**.

كما وصف أمير المؤمنين عليه السلام هؤلاء الناس بقوله:

"**وهمج رعاع، أتباع كل ناعق، يميلون مع كل ريح**"

أي: إنهم ينظرون إلى الظروف المحيطة بهم، فيميلون معها وفق المصالح أو الخوف، لا وفق الحق والحكمة.

فهذا السفيه إذا كان أمامه شخص أضعف منه، **يستطيل عليه ويتكبّر ويستعلِ عليه**، ويظن أنه أكبر وأقوى، **وإذا كان أمامه شخص أقوى منه، يميل ويخضع له رغم معرفته بأنه على باطل، خوفًا من قوته أو سلطته.**

الخضوع هنا منشؤه **الجبن والخوف وعدم الثبات على الحق**، أما الإنسان الشجاع، فإنه **حتى لو واجه أقوى قوة في الأرض، ويعلم أن الحق معه والباطل معها، فإنه يثبت على الحق، ولا يخاف الموت، لأنه يعلم أن الله تعالى قد وعده بالجنة، فلا يبالي بتهديد الموت ولا بقوّة الظالمين.**

وهكذا كان أمير المؤمنين عليه السلام وأصحابه المخلصون، مثل مالك الأشتر رضوان الله عليه، لا يهابون الموت ولا يقبلون الخضوع للباطل، بل يواجهون القوى الظالمة مهما بلغت من قوة أو إرهاب، لأن الحق معهم والشجاعة والإيمان معهم يثبتهم على الصراط المستقيم.

قال الإمام العسكري عليه السلام: **وشيعة علي عليه السلام هم الذين لا يبالون في سبيل الله أوقع الموت عليهم، أو وقعوا على الموت** (١).

---

١ تفسير الامام العسكري ص٣١٩

الشجاع **لا يخاف إلا من الله تبارك وتعالى**، وهذا أمر معروف وموثّق في كتب الأخلاق والعقائد.
لا يخضع إلا لله، ولا يركع ولا يسجد إلا لله وحده.

إذن، من مقتضيات **عدم السفه** هي **الشجاعة**؛ فالسفيه **جبان بطبعه**، ومقتضيات السفه **الجبن والخضوع للآخرين**، وذلك بدلالة قول الإمام الصادق عليه السلام: "**ويخضع لمن هو فوقه**"، أي أنه يخضع للسلطان أو القوة مهما كان على باطل.

فإذا كان الإنسان **غير جبان**، فإنه **لا يخضع لأحد**، بل يثبت على الحق مهما كان الموقف أو الظروف.

إذن، هل يصح أن يكون **المرجع سفيهًا**؟
قال بعض الفقهاء: إذا كان السفه يخلّ **بعدالة المرجع**، فلا يصح حينها أن يكون المرجع، لأنه **يفتقد شرط الشجاعة** اللازمة لأداء هذا الدور الكبير.

أما إذا كان السفه موجودًا بالمعنى الواسع فقط، أي **مجرد أنه يخضع لمن هو فوقه ولا يمتلك القدرة على مواجهة من هو أعلى أو**

أقوى منه، فهذا يشير إلى **نقص في القدرة على المواجهة**، ولكنه لا يعني بالضرورة فقدان العدالة، وإنما يعني أن الشخص **غير مؤهّل لمواجهة التحديات الكبرى التي تتطلب شجاعة ثابتة وثباتًا على الحق**.

هل السفه يخل بالعدالة؟

قد يحدث أحيانًا أن يستطيل على من هو دونه، لكن هذا القدر لا يكون مخلاً بالعدالة ضرورة شرطًا.

هل هذا يخل بالعدالة؟ الجواب عند بعض الفقهاء: لا.

وإذا لم يكن مخلاً بالعدالة، فيصح تقليده... ولكن إذا كان هذا المرجع متسيدًا بيده سدة الأمور، وكان مرجعًا حاكمًا يدير أمور المسلمين، فحتى هذا القدر يجب أن يكون منفياً عنه هذا القدر من السفه، الذي هو ضرب من ضروب الجبن أيضًا.

قول السيد المرجع دام ظله

وممن تنبه إلى ذلك السيد المرجع دام ظله، يقول في كتابه "**بيان الفقه**"، عند مناقشته للشرائط الإضافية التي طرحت استدراكًا للشرائط التي ذكرها صاحب العروة عليه الرحمة في باب الاجتهاد

والتقليد، والتي بدأنا بها في أول محاضرة، إذا تذكرون قلنا أن صاحب العروة يقول: **شرائط المجتهد الذي يصح تقليده هو أن يكون رجلًا بالغًا عاقلًا حرًا مجتهدًا، أعلمًا عادلًا إلى آخره من الشرائط التي ذكرت.**

من جاء واستدرك من الفقهاء فقالوا: ألا يكون سفيهًا.. شرائط إضافية.

السيد المرجع يناقش ذلك، شرط أن لا يكون سفيهًا، فماذا يقول؟

يقول: **السفه بالمعنى الواسع الذي وردت به بعض الروايات غير قادح.**

يقول: السفه بهذا المعنى الواسع، الذي وردت به بعض الروايات، مثل هذه الرواية التي مرت معنا عن الصادق عليه السلام، يقول: هذه لا تقدح في أهلية ذلك المجتهد لِأن يُقَلد، كالحديث المذكور آنفًا عن أبي عبد الله عليه السلام، يستطيل على من هو دونه، ويخضع لمن هو فوقه.

فهذا بنفسه، لا يقدح في أهلية الفقيه لتقليده، إذا لم ينافِ العدالة.

فإذا لم يكن هذا القدر من السفه منافيًا للعدالة، فإنه لا يقدح في أهليته لأن يقلد. إذا كان الأمر هكذا، يأتي السيد المرجع فيستدرك، وينبه إلى أن هنا تفريق بين شرائط المرجع العادي المفتي، وبين شرائط المرجع الحاكم.

فيقول: **ويمكن أن يفصّل في المقام : بعدم قدح السفه مطلقا بالنسبة لمن يؤخذ منه الأحكام فقط للعمل بها**

يقول: يمكن أن نفصل الشخص الذي تُؤخذ منه الأحكام فقط، فهذا مطلقًا لا يقدح به السفه بالمعنى الواسع إذا لم ينافِ العدالة.

وقدحه – قدح السفه – حتى بالمعنى الواسع، في المرجع العام للمسلمين الذي يدير دفة أمور المسلمين، يقول: انفصل.

إذا كان هناك مرجع عام للمسلمين يدير دفة أمور المسلمين، فحتى هذا القدر من السفه، وهو أنه يستطيل على من هو دونه ويخضع لمن هو فوقه، يقول: هذا قادح، يقدح في أهليته المرجع العام للمسلمين الذي يدير أمور المسلمين.

الشرائط فيه أكثر من المرجع العادي الذي تُؤخذ منه الأحكام فقط.

نفرق بين المقامين.

يقول: **ويمكن أن يُفصل في المقام بعدم قدح السفه مطلقًا بالنسبة لمن تُؤخذ منه الأحكام فقط للعمل بها. وقدحه في المرجع العام للمسلمين الّذي يدير دفّة أمور المسلمين ، وليس ذلك بعيدا عن قواعد الفنّ ، إن لم يكن تفصيلا من غير قائل سابق** [1]).

عن قواعد الفن، يعني الفن الفقهي، الصناعة الفقهية، يقول: هذا ليس بعيد ان لم يكن تفصيلًا من غير قائل سابق.

يقول: حتى إذا واحد قائل سابق لم يقل.. المرجع العام الذي يدير دفة أمور المسلمين يقدح فيه السفه مطلقًا، حتى بهذا القدر، أنه يخضع لمن هو فوقه.

أما المرجع العادي، فهذا ليس شرطًا.

إذن ها هو سيد فقهاء هذا العصر ينحو المنحى الذي ننحوه الآن.

---

[1] بيان الفقه للمرجع الشيرازي ج٣ ص١٤٠

لاحظ، غاية ما هناك أننا نقول: شرط الشجاعة، وهو يقول: شرط عدم السفه مطلقًا. ومن ذلك الشجاعة، لأنه قلنا من مقتضيات عدم السفه ألا يخضع لمن هو فوقه، أي لا يكون جبانًا.

وهذا الذي نقوله: كلام السيد المرجع هو عين كلامنا، ولكن بعبارة أخرى.

المرجع العام للمسلمين لابد أن يكون غير سفيه، حتى بهذا المعنى الواسع الذي فصله الإمام.

الصادق عليه السلام ذكر أنه لا يستطيل على من هو دونه، ولا يخضع لمن هو فوقه.

لا يخضع يعني شجاع، يعني يتحدى، أي لا يكون جبانًا قادر على المواجهة.

إن قلتم: هذا ليس ضروريًا ولا مطلوبًا في المرجع العادي المفتي فهو ضروري في ذلك المرجع الأعلى ضروري في هذا الذي يدير أمور المسلمين. تفصيل من غير قائل سابق، فليكن، نجدد في الأمور.

السيد المرجع تنبه إلى ضرورة هذا الشرط، ولذلك فصل بينهما.

بمِ أوصى السيد المرجع الشيخ الحبيب؟

أتذكر أنّه في جلسة خاصة قديمة بيني وبين السيد المرجع، حفظه الله، قبل أن يتبوأ سدة المرجعية، وكانت هذه أول جلسة بيني وبينه، ولا ثالث لنا إلا الله تبارك وتعالى.

أتذكر أنّه أوصاني بثلاث وصايا عظيمة:

أولاً، قال: **"الله، الشجاعة الجذور"**، أي أن تكون متقيًا لله عز وجل، مخلصًا له، وأن تكون شجاعًا لا تخشَ إلا الله، وأن تعمل على الجذور، أي على الشباب، حتى ينمو هذا الجيل ويصلح حالنا فيما بعد.

وقد كتبت مقالة في هذا الشأن، ونُشرت المقالة في مجلة المنبر كافتتاحية أو استهلال في ذلك الوقت.

ما يثير إعجابي في شخصية هذا المرجع هو قدرته على **تشخيص الداء ووصف الدواء**. ثم أوصاني قائلاً:

"قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ"

أي: كن مرتبطًا بالله عز وجل فقط، ولا يكن همك البقية، ولا تشغل نفسك بهم.

وصيته الثانية كانت واضحة: **الشجاعة**.

كن شجاعًا، لا تخف من أحد، ولا تلتفت إلى المخاوف الدنيوية. وفي جلسة أخرى، أوصاني بثلاثة وصايا أيضًا، فقال: **لا لليأس، لا للتحير، نعم للمشكلات**.

هكذا كان يقول، حفظه الله تعالى.

ومن هذا نرى أن **الشجاعة** يجب أن تكون الصفة الأولى التي يتحلى بها مراجع التقليد، ويجب أن نلحظ هذه الصفة فيهم، فإن وجدناها، إن شاء الله، نتمكّن من التمييز بين **الأشجع منهم**.

وهذا على فرض التساوي أو التقارب في العدالة والعلمية.

أما إذا قلنا إن هذه الصفة ليست ضرورية في كل المراجع، فلا أقل أن تكون ضرورية في **المرجع الأعلى** الذي له نفوذ، ويملك نوعًا من الإدارة والحكم، ويقرر أمور الأمة.

هذا المرجع لابد أن يكون شجاعًا غير جبان، وإلا فإننا سنخاف على عدالته، أو نخشى على فتواه ومواقفه، أو على حسن ولايته لنا، ما يؤدي إلى وقوع **الكوارث**.

ونحن الآن نعاني من هذه الكوارث، وإحدى أهم أسبابها، مع الأسف، **فقدان الشجاعة** في من بيده الحل والربط.

بصراحة أتكلم، لو كان لدينا قيادة على مستوى من **الكفاءة والقوة والشجاعة في مواجهة التحديات**، وليس مقتصرة على محرابها أو على منبر دروسها، لما كنا نعاني ما نعانيه اليوم.

التفتوا! أنا لا أطعن في **عدالة المراجع العدول** كما تعرفون موقفي، وهم جميعًا نجلهم، لكننا نقول: إذا كانت حدودهم مجرد رجل عابد، زاهد، عالم، يدرس البحث الخارج، **ولكنه ليس على مستوى القيادة، وليس لديه شجاعة أو بعد نظر**، فماذا نفعل حينئذ؟

هل ننتظر بصمت حتى تقع الكوارث؟

لو كان لدينا قيادة بهذه الصفات، **التي تذكرها الروايات في من ينوب عن صاحب الأمر عليه الصلاة والسلام، من يقوم مقام حجة الله**، لما وقعت هذه الكوارث التي نعاصرها اليوم ونتألم منها.

ماذا لو كان عندنا قادة شجعاء؟

صدقوني، لو كان لدينا قيادة على مستوى الكفاءة والشجاعة المطلوبة، لما وقع **هدم البقيع**.

ولو كانت لدينا قيادة بمثل هذا المستوى، لما حلّ بنا ما حلّ في **البحرين**، أو ما جرى في **العراق**.

ولو توفّرت القيادة على هذا القدر من الصلابة والبصيرة، لما وقعت **كارثة تفجير سامراء** مرتين.

مثال ختامي

ليس لدي مجال لتفصيل الأسباب الآن، لكن على سبيل المثال السريع: حين سقط صدام – لعنة الله عليه، حدثت حالة من الفوضى في العراق.

وكان من المفروض، منذ الأيام الأولى لهذه الحالة من الهرج والمرج، أن تبعث المرجعية الدينية على الفور جماعة تتولى أمر الحرم الشريف في سامراء.

من الأيام الأولى لبسط اليد، كان من المفترض أن يُعيّن ويُقال له: "أنا هذه إدارة عينها للأوقاف الشيعية هناك"، كما حصل بالنسبة لبقية

العتبات. الكليدارية السابقون، الذين كانوا مرتبطين بالبعث وغيره، كلهم طُردوا منذ الأيام الأولى من السلطة.

هذا يشمل حرم أمير المؤمنين، حرم الحسين والعباس، وحرم الكاظمين عليهم السلام.

ومع ذلك، حدثت منازعات وحتى مذابح، والجميع يعرف ذلك، وما طال العهد، فتنسون.

فلماذا تركت سامراء؟ هل تعرفون السبب؟ الجبن!

فهو مستعد للقتال حتى ضد الشيعة في كربلاء، على أساس أنهم من مرجعية أخرى أو من حزب آخر حتى لا يكون بيدهم الحرم، أما في سامراء، فلا استعداد لديه للمواجهة.

لماذا؟ لأن إدارة الحرم هناك كانت منذ البداية متولّاة من قبل الطائفة الأخرى.

منذ الأيام الأولى، كان أحد المشايخ – رحمه الله – يتحرك معنا في هذا الشأن، وقالوها له صراحة: "هذا الحرم متروك بيدهم منذ فترة طويلة وهم متولّون شؤونه، فلماذا تثير مشاكل طائفية وفرقة؟"

وهكذا تشكّل في ذهنه توهم أنه لا ينبغي أن يخطو هذه الخطوة ليستلم الحرم الشريف فورًا ويقطع الطريق على أولئك النواصب والمخالفين، حتى لا يعبثوا بالحرم ويقع ما وقع.

فالفرصة كانت متاحة، والفرصة تمر مرة واحدة كالغيوم، وكان يجب استغلالها فورًا. في حالة الهرج والمرج، وحتى لو وقعت مناوشات بيننا وبينهم، فهي كانت تستحق المخاطرة.

منذ اليوم الأول لسقوط صدام، كان الواجب أن يُعبَّأ الجميع من الشيعة الذين تحت يدك، ويقال لهم: "اذهبوا إلى سامراء المقدسة واستلموا الحرم منذ البداية"، فذلك من الواجبات الضرورية للحفاظ على مقدساتنا.

فماذا نقول لصاحب الأمر إذا جاء وقال: "في عهدكم هذه دارنا في سامراء، هدمت مرتين وفُجرت"؟

يقول لنا: "قبر أبي وجدي تركته أمانة في أيديكم، انظروا كيف أضعتموه، وإلى الآن ضائع."

والمفترض أن هذا المرجع يكون عادلًا ويفهم!

لكن هذه بواعثه النفسية: يقول "لا.. خوفًا من الفتنة".

وبتوهّم الخوف من الفتنة، يتراجع؛ وبتوهّم التقية، يتراجع. وهنا تقع الكوارث.

ومشكلة البحرين لم تبدأ الآن، بل بدأت منذ القديم، حين ذهب الحاكم الهالك للبحرين إلى النجف والتقى بالمرجع الأعلى في ذلك الوقت[١]، وحصل على المباركة.

وعلى ضوء تلك المباركة، قرر الشعب البحراني، مع انسحاب الاستعمار البريطاني، قبول حكم آل خليفة، فثبتوا في الحكم.

والأمثلة كثيرة، إخواني: ضاعت منا فرص كثيرة، العراق ضاع من أيدينا، البحرين ضاعت، لبنان، ودول كثيرة، ومناطق عديدة ضاعت، لأن من بيده القيادة لم يكن على مستوى الحدث، وذلك بسبب قصور النظر، وإحدى أهم عوامل قصور النظر هو أن من يُنظر إليه على أنه "يفعل الخير" قد يكون واقعًا لا يتحلى بالشجاعة المطلوبة، ولا يملك الاستعداد للمواجهة أو الصدام، فيضحي بالكثير مقابل وهم لا ينفعنا بشيء.

---

[١] السيد محسن الحكيم

الدرس السادس

نواصل بحثنا في تأصيل شرط الشجاعة في المرجع الحاكم، جملة ما يصحّ الاستدلال به لإثبات ملحوظية هذا الشرط كتاب الله العزيز.

ولأن نبيّن مورد الاستدلال، لا بد أن ننبه إلى أمر، وهو أنه قد تبيّن أن هناك مقامين من واقع البحوث السابقة التي مرّت معنا.

المقام الأول: مقام المرجع العادي الذي يقتصر دوره على الإفتاء، فتُؤخذ منه الأحكام فحسب، هذا مقام.

والمقام الثاني: مرجع يدير دفة أمور المسلمين، فإنّ دوره لا يقتصر على بيان الأحكام، وإنما هو مبسوط اليد، قطع النظر عن سعة بسط يده، فتارة يمكن أن تكون يده مبسوطة على نحو واسع، وأخرى على نحو ضيّق.

مِلاك كون المرجع حاكماً

والملاك هو تصرفه في الشؤون العامة لهذه الأمة.. مثل هذا المرجع هو المرجع الحاكم الذي نعنيه بهذا الاصطلاح، هذان مقامان؛ أمّا المقام الأول فشرط الشجاعة فيه ملحوظ، وأمّا المقام الثاني فشرط الشجاعة فيه لازم.

التعبير عن الشرط بالملحوظة والملزومية

فليكن هذا متضحاً، أن لِمَاذا نعبّر تارة عن هذا الشرط بالملحوظية وأخرى باللزومية، وما هو الفرق بينهما.

الفرق هو هذا: نحن نقول إنّ شرط الشجاعة في الأول ملحوظ بقدر أن لا يكون هذا المرجع المقلَّد جباناً عن الفتيا، فلا يخاف على عدالته في فتواه أو في آرائه، وبعبارة أخرى، نلاحظ: هل يملك قدراً من الشجاعة يؤهّله لمجرّد الفتوى؟

إندراج الشجاعة تحت شرط العدالة

فهذا كافٍ في تصحيح تقليده مع وجدانه لباقي الشرائط، أو مع توفّر باقي الشرائط فيه، لأنه إذا لم يكن شجاعاً في الفتوى على طبق الحق، فهنا يقع إخلال بعدالته، فكأنّنا هنا ندرج الشجاعة تحت شرط العدالة.

فإذا كانت الشجاعة مخِلّة بعدالته لم يصحّ تقليده أصلاً. أمّا إن كان جباناً، لكنه شجاع بقدر الإفتاء، فهذا كافٍ لا يخلّ بعدالته، ويكفي في تصحيح تقليده.

ولذا نعبّر عن الشجاعة في المقام الأول، في المرجع المفتي فحسب، بأنها شرط ملحوظ لأنه داخل تحت العدالة، وأمّا في المقام الثاني..

فنعبّر عن شرط الشجاعة بأنه شرط لازم، لأنه يتولى أمور المسلمين، سواءً كان تولّيه تولّياً أحادياً أو مشتركاً؛ كأن يكون هو المتولّي وحده، فهو المتولّي أحادياً، أو أن يكون متولياً ضمن شورى الفقهاء المراجع مثلاً.

فولايته هنا ولاية مشتركة مع غيره، الأول والثاني كلاهما في هذا المقام. والشجاعة في مثل هؤلاء لازمة، لا أنها ملحوظة فقط.

وبعبارة أخرى، يصحّ جعل هذا الشرط قسيماً للعدالة، لا أنه في طولها.

لماذا؟ للبيان الذي قدّمناه في الدروس السابقة.

وفيما يأتي، إن شاء الله تعالى من دروس في هذا المبحث، نقول إنّ الشارع لم يلاحظ فقط في هذا المرجع الحاكم صفة الشجاعة، وإنما نستفيد من لسان الشارع لزوم إحراز الشجاعة كصفة خاصة فيه، أي أن يكون في كل أحواله، وفي كل شؤونه، في الإفتاء وغير الإفتاء، شجاعاً قادراً على أن ينهض بالأعباء التي ترتبط بمقامه السامي، مقام إدارة أمور البلاد والعباد.

فلا بد أن يكون شجاعاً بالقدر الذي يمكّنه من هذه الإدارة. ونحن نعلم بداهة أن من أكثر الأمور التي تواجه من يدير أمة هي الأمور الصدامية، المعتركات والمواجهات.

فإذا لم يكن هذا المتولي موطِّناً نفسه على المواجهة والصدام في الحق، فإنّ هذا يخدش في أهليته لتولّي هذا المقام، هذه كانت مقدّمة لا بد من بيانها لكي يفهم الإخوة ما المراد بالشرط الملحوظ والشرط اللازم.

أمّا من الآن فستتمّ كلامنا في بيان الأدلّة التي تدلّنا على هذا الشرط أو مطلوبيّته من الأدلّة في كتاب الله عزّ وجل.

الأدلة من كتاب الله عز وجل

ومن ذلك ما جاء في سورة البقرة المباركة ، وهي في سياق الآيات التي تتحدّث عن قصّة طالوت. يقول الله تبارك وتعالى: ﴿**وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللهَّ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا**﴾[١].

والملك هنا بمعنى وليّ أمر يتولّى أمر أمّته، وهذا الملك معيَّن من قبل الله تبارك وتعالى، لا من قبل جهة أخرى.

﴿**إِنَّ اللهَّ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا**﴾ على بني إسرائيل.

---

[١] البقرة:٢٤٨

قالوا: ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ﴾، لماذا قالوا هذه الكلمة؟

قالوها لأنه – حسب الآثار والروايات – انقسم الحال في بيوت بني إسرائيل: النبوة في بيت لاوي بن يعقوب عليه السلام، وكان الملك في بيت يوسف عليه السلام.

وهناك أقوال أخرى: إن طالوت لم يكن منتمياً لا إلى بيت النبوة ولا إلى بيت الملك، لأنه – على ما أُثِر – من أسباط بنيامين، فظن بنو إسرائيل أو توهموا أنه ليس مؤهلاً، ولا يحق له أن يكون نبياً أو ملكاً. ولذلك اعترضوا فقالوا: ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ﴾.

وهناك أيضاً صفة سلبية أخرى نسبوها إليه – حسب أوهامهم – فقالوا: ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ﴾؛ فقير، لا يملك المال.

فكان اعتراض بني إسرائيل: لماذا يكون هو الملك؟

والنبي الذي أبلغهم هذه الرسالة من الله عز وجل قال لهم إن الملك الذي بعثه الله عليهم هو طالوت. فقالوا: كيف يملّكه الله علينا؟

نحن أحق بالملك منه، لأننا ننتمي إلى البيوت التي فيها الملك، أما هو ففقير لا مال له.

فبماذا أجابهم نبيهم؟ قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ﴾.

أي إن الاختيار لله عز وجل، وليس لكم أن تتدخلوا فيه، وليس لكم أن تستخفوا أو تحتقروا أحدًا ما دام هذا الاصطفاء من الله جل شأنه، لقد استصغروا طالوت واستحقروه بحجة أنه لا ينتمي إلى بيت الملك ولا بيت النبوة، وأنه لا يملك ثروة ولا جاه.

وكما وقع في بني إسرائيل، تكرر المشهد في أمة الإسلام بعد انقلاب السقيفة، فواجهوا عليًا أمير المؤمنين عليه السلام بالمنطق نفسه.

قالوا له: أنت صغير، وهؤلاء مشيخة قومك، وكان عمر أمير المؤمنين عليه السلام ابن ثلاث وثلاثين سنة فقط، في قمة القوة والعطاء، بينما كان أبو بكر وعمر – لعنهما الله – قد تجاوزا الخامسة والخمسين. ومع ذلك، جعلوا كبر سنهما حجة، وجعلوا شباب علي ذريعة لإبعاده عن الخلافة التي اصطفاه الله لها.

وقالوا أيضًا: هؤلاء أحق منك بالخلافة، لأنك وترت العرب، وبينك وبينهم دماء، أما أبو بكر وعمر فليس بينهما وبين العرب دماء، فهم – بزعمهم – أقدر على ضمان استقرار الحكم والملك.

ثم تكلّم آخرون بمنطق عشائري قبلي فقالوا: أنتم – يا بني هاشم – قد أخذتم نصيبكم، أخذتم النبوة، وصار منكم نبي، فهذا يكفيكم.

أما الخلافة أيضًا فوق النبوة؟ لا تجتمع النبوة والخلافة في بيت واحد! كأن الله – والعياذ بالله – لا يعدل إذا جمعهما في بيت واحد.

وهذا في حقيقته هو منطق قيصر وكسرى: "كلما مات قيصر قام قيصر، وكلما مات كسرى قام كسرى"، منطق موروث من عروش الاستبداد، لا يمت بصلة إلى منطق السماء.

إنه منطق الانقلابيين في السقيفة وأتباعهم، الذين واجهوا به أمير المؤمنين عليًا عليه السلام، تمامًا كما واجه بنو إسرائيل نبيهم حين قالوا: **﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ﴾**، فجاءهم الرد الحاسم: **﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ﴾**.

وهكذا، يتكرر المشهد: اعتراض بشري على اصطفاء إلهي، والجواب واحد في كل زمان ومكان: إن الله هو الذي يصطفي، وعليكم أن تسلّموا لأمره، ولا خيار لكم ولا حق لكم في الاعتراض.

إذن، ما هو هذا الاصطفاء الذي جعله الله لطالوت؟

و ما الذي أهّله لأن يكون ملكاً على بني إسرائيل، ووليّاً للأمر، وحاكماً ومرجعاً لهم؟

الجواب جاء واضحاً في الآية الكريمة، إذ قال تعالى:

﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾.

فهناك ميزتان أساسيتان: **البسطة في العلم**، و**البسطة في الجسم**.

أما البسطة في العلم فهي أمر مفهوم: فقد علّمه الله، وأفاض عليه من معارفه، والأعلم هو الأولى بالقيادة والمرجعية، كما هو المستقر في وجداننا وثقافتنا اليوم؛ إذ لا بد أن تُسَلَّم مقاليد الأمور إلى الأعلم.

البسطة في الجسم!

لكن الصفة الثانية – وهي البسطة في الجسم – لم يُلتفت إليها بالقدر الكافي، فهل المقصود بها أنه كان عريض البدن أو ضخماً في هيئته وحسب؟

لو توقفنا عند هذا الفهم السطحي، لكان ذلك قصوراً في النظر، إذ ليس كل عريض الجسم أحقّ بالملك أو الولاية.

نعم، ورد أنه كان قوي البنية وعريض الجسد، غير أنّ الاقتصار على هذا المعنى لا يفي بالغرض.

بل لا بد أن نفهم "البسطة في الجسم" على أنها كناية عن **الشجاعة والقوة**. فكما أنّه كان أعلمهم، كان أيضاً أشجعهم.

والشجاعة ليست بدنية فحسب؛ فالقوة البدنية بلا ثبات نفسي وروحي قد تنهار عند أوّل مواجهة، وإنما الشجاعة الحقيقية هي القدرة على مواجهة الخطوب، وإدارة الحروب، والثبات في الشدائد، وعدم الارتجاف عند التهديدات.

ذلك هو معنى "البسطة في الجسم": أن يكون المرء بمستوى من الصلابة والإقدام يؤهله لإدارة الأمور وتحمّل التحديات. أما الجبان، فإنه يتراجع عند كل تهديد، ويرتجف عند كل كلمة، فإذا قيل له: أمريكا تهدّدك، ارتعد.

وإذا قيل له: الطائفة الأخرى تحضّر للانقلاب عليك، اضطرب. وإذا لم تكن له دولة، وخُوِّف من نفوذ جماعة أو حزب أو تيار، تراجع وتخاذل، حتى لو كان عريض المنكبين.

فالعبرة ليست بالضخامة، وإنما بقدرة القلب والروح.

طالوت امتاز بأن الله زاده بسطة في العلم فصار الأعلم، وزاده بسطة في الجسم فصار الأشدّ شجاعة وقوة، فاجتمع فيه ملاكان عظيمان: العلم والشجاعة. ولهذا كان أحقّ من غيره بأن يتولى الملك والسيادة على بني إسرائيل.

ومن هنا، يتبيّن أن المراد من قوله تعالى: ﴿**وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ**﴾ ليس مجرد ضخامته أو قوته الجسدية، بل الإشارة إلى أن شجاعته كانت قرينة لعلمه، فصار الأعلم والأشجع معاً.

ولذلك، نجد أئمتنا من أهل بيت العصمة عليهم السلام يذكرون هذه الصفة ..

فعلى سبيل المثال، في تفسير شيخنا القمي عليه الرحمة والرضوان،، يروي بسنده عن أبي بصير عن أبي جعفر- أي الإمام الباقر عليه السلام- ، حديثًا نقتطف منه محل الشاهد.

قال: وكان طالوت من ولد بن يامين أخي يوسف لامه لم يكن من بيت النبوة ولا من بيت المملكة، فقال لهم نبيهم (إن الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في العلم والجسم والله يؤتي ملكه من يشاء والله واسع عليم) وكان أعظمهم جسما وكان شجاعا قويا وكان اعلمهم.

فإذا التفتنا في تفسير الآية: **وزاده بسطة في العلم والجسم**، نرى أنه لا يعني فقط جسدًا عريضًا أو عظيمًا، بل هو كناية أيضًا عن شجاعته وقوته. ولذلك يقول الإمام عليه السلام: "**وكان شجاعًا قويًا، وكان أعلمهم**".

إذن صفة الأعلمية موجودة، وصفة الشجاعة موجودة أيضًا، والله تعالى ركّز على هاتين الصفتين معًا: أعلمية، وشجاعة وقوة.

- **الا انه كان فقيرا فعابوه بالفقر فقالوا لم يؤت سعة من المال..([1]) إلى آخر الرواية الشريفة.**

وحتى نتأكد أكثر، ننقل ما جاء في تفسير جوامع الجامع للطبرسي عليه الرحمة، وهو من علماء القرن السادس، إذ يقول:

- **"(وزاده بسطة) أي: سعة وامتدادا (في العلم والجسم) وكان أعلم بني إسرائيل في وقته وأتمهم جسما وأشجعهم ([2])".**

ضع خطًا تحت كلمة "وأشجعهم" حتى تعرف أننا حين نبحث عن المرجع الحاكم، فلا ينبغي أن نقصر أنظارنا على صفة الأعلمية فقط، بل ينبغي أيضًا أن نلاحظ صفة الأشجعية.

---

[1] تفسير القمي - علي بن إبراهيم القمي - ج ١ - الصفحة ٨١

[2] تفسير جوامع الجامع - الشيخ الطبرسي - ج ١ - الصفحة ٢٢٩

كما قررنا سابقًا وقلنا: إنه في فرض تساوي من لهم الأهلية في الإفتاء والقيادة، أو تقاربهم في العدلية والأعلمية، فإن المرجّح حينئذ هو الأشجعية، إذًا نركز على ثلاثة أمور بالترتيب:

الأمور الثلاث المهمة التي يجب أن تتوفر في المرجع

- الأول: الأعدلية ..

يعني عندك اثنان عادلان أو أكثر، أربعة خمسة ستة، كلهم عدول، فتفتش عن الأعدل منهم.

لأن الإمام عليه السلام ماذا يقول في تلك الرواية؟ "قال: **الحكم ما حكم به أعدلهما** (١)"، فالأعدل مقدم على غيره.

وعندنا كما تعلمون أن الأعدل مقدم على الأعلم، وللعلم في ذلك بحث فقهي خاص يُذكر في دروس الحوزة.

- الثاني: الأعلمية، إذا كانوا كلهم علماء، تبحث عن الأعلم منهم.

---

١ الكافي – الشيخ الكليني – ج ١ – الصفحة ٦٨

- الثالث: الأشجعية، إذا كانوا كلهم شجعاء إن شاء الله، تبحث عن الأشجع منهم.

فإن كان الأمر مجرد تقليد وتلقي أحكام، يكفي قدر من الشجاعة يحفظه من التخاذل بحيث لا تضعف عدالته، فهذا كافٍ.

أما إذا كان قائدًا للأمة، ومديرًا لشؤونها، ومتصرّفًا في أحوالها، فلا بد من الأشجعية والشجاعة كشرط لازم، فهي منضمة إلى العدلية والعلم والفقاهة وغيرها، على نحو أنها قسيم لها، لا أنها في طول تلك الشرائط.

ومن المفيد هنا أن نلاحظ هذه الآية الكريمة: **إِنَّ اللهَّ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ**.

كيف احتج بها أئمة الأطهار عليهم الصلاة والسلام؟ نجد أن احتجاجاتهم بهذه الآية ناظرة إلى صفة الشجاعة.

تمّ كلامنا: إن الذي يتولى لا ينبغي أن تقتصر الشرائط فيه على كونه عالمًا أو أعلم، وإنما ينبغي أن يكون الأشجع والأقوى.

وهذا ما نلحظه جليًا في احتجاج مولانا أمير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه، كما أخرجه الشيخ المفيد عليه الرحمة والرضوان في كتاب الإرشاد.

يقول المفيد:

فصل، ومن كلامه عليه السلام لما عزم على المسير إلى الشام لقتال معاوية بن أبي سفيان لعنهما الله. وكان أمير المؤمنين يعبّئ الناس لقتال معاوية والذهاب إلى الشام، وبعد حمد الله والثناء عليه والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله قال:

- قال أمير المؤمنين عليه السلام: "**اتقوا الله عباد الله وأطيعوه وأطيعوا إمامكم فإن الرعية الصالحة تنجو بالإمام العادل ألا وإن الرعية الفاجرة تهلك بالامام الفاجر وقد أصبح معاوية غاصبا لما في يديه من حقي ناكثا لبيعتي طاعنا في دين الله عز وجل.**"

- إلى أن يقول الإمام عليه السلام: " **فالعجب من معاوية بن أبي سفيان ينازعني الخلافة ويجحدني الإمامة ويزعم أنه أحق بها مني جرأة منه على الله وعلى رسوله بغير حق له فيها ولا حجة**".

ثم يمضي الإمام عليه السلام فيقول:

- **" فاتقوا الله أيها المسلمون وتحاثوا على جهاد معاوية الناكث القاسط وأصحابه القاسطين، واسمعوا ما أتلو عليكم من كتاب الله المنزل على نبيه المرسل لتتعظوا فإنه عظة لكم فانتفعوا بمواعظ الله وازدجروا عن معاصي الله فقد وعظكم الله بغيركم".**

هنا التفت أمير المؤمنين، يأخذ أي مقطع من القرآن الحكيم لكي يعظ به.

يقول: فقال لنبيه صلى الله عليه وآله: (**أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ مِن بَعْدِ مُوسَىٰ إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَّهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ۖ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا ۖ**).

إن من جملة ما سيواجه به صاحب الأمر عليه السلام عندما يظهر، ممن يزعمون أنهم شيعته، أنهم يقولون له: "ارجع، لا حاجة لنا بك! تريد تخرق الوحدة الإسلامية، تريد تفرّق بين المسلمين؟ ما هذا الكلام؟ التقية ديني ودين آبائي، فارجع يا إمام".

الصادق عليه السلام يقول: "**وأيم الله لو دعيتم لتنصرونا لقلتم: لا نفعل إنما نتقى، ولكانت التقية أحب إليكم من آبائكم وأمهاتكم** (١)".

التاريخ يعيد نفسه، انظروا لهؤلاء ماذا قالوا لنبيهم: قالوا له:

ابعث لنا ملكاً نقاتل في سبيل الله. قال: أنا أعرف حقيقتكم. قال: **قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا ۖ قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا ۖ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا ..**

آيتان أخذهما أمير المؤمنين عليه السلام في خطبته التي كان يعبّئ فيها الناس لقتال معاوية لكي يعظ بهاتين الآيتين قومه.

فماذا قال؟

- **أيّها الناس! إنّ لكم في هذه الآيات عبرة، لتعلموا أنّ الله تعالى جعل الخلافة والإمرة من بعد الأنبياء في أعقابهم**

---

١ وسائل الشيعة – الحر العاملي – ج ١٦ – الصفحة ٢٣٥

وأنه – هنا التفت – فسيتضح عندك ملاك التفضيل والأولوية، يعني لماذا فضّل الله طالوت وجعله ملكاً عليهم؟ لماذا جعله أولى من غيره أن تُسلَّم إليه مقاليد الأمور؟

- أمير المؤمنين يوضح هنا الملاك، يقول: "**وأنّه فضّل طالوت وقدّمه على الجماعة باصطفائه إياه، وزيادته بسطة في العلم والجسم**".

إذن ثلاثة أمور يجب أن تلاحظ. ف

هل تجدون الله اصطفى بني أمية على بني هاشم؟ هذا كلام أمير المؤمنين، الذي خاطب به قومه، أنتم تجدون الله اصطفى بني أمية على بني هاشم؟ حتى تصطفون مع معاوية ضدنا وتخذلوننا؟ أم تجدون الله اصطفى بني هاشم على بني أمية؟ فلابد أن تنصرونا ونقاتل معاوية.

فاتقوا الله عباد الله، وجاهدوا في سبيله قبل أن ينالكم سخطه بعصيانكم له (١)... إلى آخر خطبة أمير المؤمنين صلوات الله عليه.

هنا لا بد لنا من التأمل..

---

١ الارشاد ج١ ص٢٦٢

شيئًا فشيئًا يلتفت أمير المؤمنين ويحتج عليهم، فيقول: إنكم ترون أنه بعدما ثبت ما يمكن أن نعبّر عنه بملاك الأولوية حسب كتاب الله، أن الله بعث طالوت ملكًا لهذه الأمور، فاصطفاه وزاده بسطةً في العلم والجسم.

وعلى هذه القاعدة، يؤسس أمير المؤمنين احتجاجه، فيقول: هل ترون أن الله اصطفى بني أمية علينا؟ أو هل تجدون أن الله زاد معاوية بسطةً في العلم والجسم؟

أما الأمر الأول فبيّن واضح: فمعاوية لا يمكن أن يكون عالماً، فضلاً عن أن يكون أعلم من أمير المؤمنين عليه السلام. ومعاوية شخص معلوم أمره، فهذه الجهة لا تحتاج إلى بيان.

وأما الأمر الثاني ففيه شبهة قد يوردها معترض فيقول: "لقد زاد الله معاوية بسطةً في الجسم".

وهذا صحيح؛ فقد كان ضخمًا، بل أشبه بالفيل.. كان مشهورًا عنه ذلك. ولعل أقرب من يشبهه من حكّام هذا العصر أمير قطر السابق(١).. ومما ورد في التاريخ أن معاوية كان عظيم الجثة جدًا.

بل إن ضخامته هي التي وقته القتل. فأنتم تعلمون أنه في شهر رمضان اتفق ثلاثة من الخوارج على اغتيال من يعدّونهم رؤوس الفتنة.

عبد الرحمن بن ملجم المرادي لعنه الله قصد أمير المؤمنين وقتله غيلة في محرابه.

ورجل آخر هو البرك بن عبد الله التميمي قصد معاوية ليلة التاسع عشر من رمضان محاولًا اغتياله في صلاة الفجر، وثالثهم عمرو بن بكر قصد عمرو بن العاص، غير أن عمرو لم يخرج إلى الصلاة ذلك اليوم لمرض ألم به، فأناب غيره، فوقع القتل على ذلك الرجل ظنًا أنه ابن العاص.

أما معاوية، فكيف نجا؟ إنما الذي وقاه القتل ضخامته.

---

١ حمد بن خليفة آل ثاني

يذكر المؤرخون أن الخارجي لما أراد اغتياله وهو ساجد، لم يستطع أن يبلغ رأسه بالسيف لضخامة جسده، فوقعت الضربة على أليته، على مؤخرته أجلكم الله.

ولشدة ضخامتها لم ينفذ السيف فيها ولم تؤثر الضربة.

وهذا أمر كان معروفًا ومشهورًا عنه.. حتى أن بعض معاجم اللغة ذكرت ذلك، ففي "لسان العرب" لابن منظور، في مادة "سته"، قال: "**ورأيت رجلا ضخم الأرداف كان يقال له أبو الأستاه**".

من هذا أبو الأستاه؟ رسول الله صلى الله عليه وآله قال، كما أخرجه المخالفون كالطبراني وغيره: **ويل لهذه الأمة من معاوية ذي الأستاه** (١).

وفي حديث البراء: وفي حديث البراء: مر أبو سفيان ومعاوية خلفه وكان رجلا مستهًا (٢).

أي ضخم الأرداف.

---

١ المعجم الكبير للطبراني ج١٧ ص١٧٦ برقم ٤٦٥.

٢ لسان العرب - ابن منظور - ج ١٣ - الصفحة ٤٩٦

وهنا، بالمناسبة، نذكر أثراً يرويه أهل الخلاف، هذا الأثر تجدونه في كتاب البداية والنهاية لابن كثير، يقول قال الأعمش:

- **طاف الحسن بن علي عليهما السلام مع معاوية، فكان معاوية يمشي بين يديه، أي الإمام الحسن عليه السلام في الخلف ومعاوية أمامه. فقال الحسن: ما أشبه أليتيه بأليتي هند.**

أي أنه وارث ضخامة الأرداف من أمه، فالتفت إليه معاوية، سمع كلام الإمام الحسن عليه السلام حسبما يروون.

أنا لست في وارد الآن تصحيح أو تضعيف هذه الرواية، وإنما فقط من باب الإشارة حتى تكونوا على علم بالمأثورات، فإن قصة معاوية وضخامة أستاه جرت بها الأمثال. حتى تعرفوا فقط.

- فالتفت إليه معاوية، فقال: **أما إن ذلك كان يعجب أبا سفيان** (١).

أي أن تقول إني وارث الضخامة هذه من أمي، فهذا كان يعجب أبا سفيان، أي يجب أن تعرف القضية، فهو عموماً كان رجلاً لا غيرة له، وكان الأمر عنده عادياً على هذا النحو.

---

١ البداية والنهاية – ابن كثير – ج ٨ – الصفحة ١٤٤

فإذن، قد يشكل أحد هنا ويقول: أمير المؤمنين عليه السلام لما قال: فهل تجدون الله اصطفى بني أمية على بني هاشم وزاد معاوية علي بسطة في العلم والجسم، يمكن أن يُشكل عليه فيقال: يا أمير المؤمنين، الأمر الأول صحيح، الله لم يصطفِ بني أمية على بني هاشم. والأمر الثاني صحيح أيضاً، الله لم يزد معاوية عليك بسطة في العلم. لكن الأمر الثالث غير صحيح، فقد زاده الله بسطة في الجسم، إذ كان ضخماً جداً، حتى قيل إنه كان كالفيل.

وطبعاً هذا بسبب دعاء النبي صلى الله عليه وآله: **لا أشبع الله بطنه**(١).

فكان معروفاً أنه مهما أكل كان يقول: أنا جائع. وكانت أنواع المأكولات تُقدَّم له إلى درجة أنه روي في صفاته وأحواله أنه حين يجلس على الأرض تتدلّى بطنه حتى تغطي ركبتيه، فانظروا كم كان ذا كرش حتى يغطي ركبتيه! أي أن الله زاده بسطة في الجسم.

---

١ صحيح مسلم:٢٦٠٤

معنى البسطة في الجسم

فكيف يستدل أمير المؤمنين بهذا الأمر؟ يقال للمشكل هنا أو للمتوهم: قف، وافهم كلام أمير المؤمنين.

يقصد من الزيادة أو البسطة في العلم والجسم هنا الشجاعة، القوة، الجرأة.

أي كأن أمير المؤمنين عليه السلام يقول: فهل تجدون الله اصطفى بني أمية على بني هاشم وزاد معاوية علي بسطة في العلم والشجاعة؟

لا، ليس أشجع مني.

إذن صفة الشجاعة هنا ملحوظة، منظورة، مطلوبة، مؤكَّد عليها.

لأن أمير المؤمنين عليه السلام لما احتج على القوم في أولويته بالخلافة والإمرة والملك والحكم، جعل من الأمور التي يستدل بها أنه أشجع من خصمه، أشجع من منافسه، أي معاوية.

يقول: هذا منافسي، خصمي معاوية، أتشاهدونه أشجع مني؟ الله زاده بسطة في العلم والجسم، أي في الشجاعة عليّ؟ أم أن العكس هو الصحيح؟ إذن وجب عليكم اتباعي، فالأمور ومقاليدها لي.

ومن هنا نقول: إن هذه الآية الكريمة مما يدلنا بوضوح على مطلوبية هذه الصفة في المرجع الحاكم.

طالوت كان مرجعاً حاكماً في زمانه، وأمير المؤمنين عليه السلام كذلك، كان الناس يرجعون إليه ويحتكمون عنده. وكذلك في مثل زماننا، زمان الغيبة، المرجع هو نائب عن الإمام.

الإمام أنابه وجعل له شروطاً، بعضها لا بد أن يُؤخذ من كتاب الله، وبعضها من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله، ومن الأئمة الطاهرين عليهم الصلاة والسلام، بعضها منصوص عليه، وبعضها يؤخذ بطريق الفحوى. وما نحن فيه منصوص عليه كما تبين، وهو أيضاً يؤخذ من طريق الفحوى، كما نطرحه في هذه الليلة.

وقد فهم الفقهاء هذا الأمر، بعضهم من الأقدمين، وبعضهم من المتأخرين، وقد مرّ معنا كلام السيد المرجع دام ظله حين عبّر عن نفس ما نقول ولكن بعبارة أخرى، حيث قال إن الشجاعة من مقتضيات عدم السفه.

وقال ما مضمونه: إن السفاهة لا تقدح في تجويز تقليد المقلِّد إن كان سفيهاً بقدر لا يخلّ بعدالته. أما إن كان هذا المقلَّد ممن يدير دفّة أمور المسلمين، فلا بد أن لا يكون سفيهاً مطلقاً، حتى ولو بقدر يسير، لئلا يخضع لمن هو فوقه.

وتلك هي المسألة التي نحن بصددها، ولكن بعبارة أخرى. أقول: تأملوا في قوله تعالى: **{وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ}**.

بيان القطب الراوندي رحمه الله

فقد جاء أحد فقهائنا الكبار المتقدّمين، وهو القطب الراوندي عليه رحمة الله، صاحب الخرائج والجرائح، وله أيضاً كتاب آخر نفيس جدًّا اسمه فقه القرآن، ألّفه في القرن السادس الهجري، وهو من الكتب القيّمة التي تبحث في الفقه المؤسَّس على الآيات القرآنية.

في هذا الكتاب، يتناول المؤلف هذه الآية الكريمة ويقول: إن بني إسرائيل أنكروا لما بعث الله لهم طالوت ملكاً، بحجة أنه لم يُؤتَ سعةً من المال، فقالوا: «**أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ**» فردّ الله عليهم قائلاً: «**إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ**

عَلِيمٌ»، أي أن الله اصطفاه عليهم وزاده بسطة في العلم والجسم، فكان أولى بالملك.

هنا يلتفت الراوندي إلى ملاك الأولوية، وهو أمر مهم سنفصّل فيه أكثر في الدروس المقبلة بإذن الله تعالى.

فهذا الملاك هو الذي يدور معه الحكم وجودًا وعدماً، فإذا ثبت الملاك ثبت الحكم في موضوعه.

الأولوية

ونحن نقول: من جملة ملاكات الأولوية أنّ مرجع الحكم أو مرجع التقليد ينبغي أن يكون أشجع، فهذا أحد معايير الأولوية.

- يقول الراوندي رحمه الله: «**أي هو أولى بالملك، فإنه أَعْلَمُ وأشجع منكم**»، فاهنا صفة الأعلمية و وصفة الأشجعية تتجليان!
- ثم يعلّق قائلاً عبارة بالغة الأهمية: **وهذا يدل على أن من شرط الإمام أن يكون أعلم رعيته** (١).

---

١ فقه القرآن للقطب الراوندي ج١ ص٣٤٩

إذن، هذه الآية تُعدّ من جملة الأدلّة في فقه القرآن على أنّ من شرط الإمام ـ أي من يُؤتمّ به ويُقتدى ـ أن يكون أعلم رعيّته، ولكننا نلاحظ أنّه لم يُتم العبارة بذكر الشرط الآخر، وهو أن يكون أشجع رعيّته، لأن كليهما على ميزان واحد، فقد سبق أن قال: هو أولى بالملك فإنه أعلم وأشجع منكم، فإذاً ليست الأعلمية وحدها ملحوظة، بل الشجاعة كذلك، وكلاهما نصّ عليهما الله عز وجل.

فإذا استدللنا بالآية على اشتراط الأعلمية، فكيف غفلنا عن الاستدلال بها أيضاً على اشتراط الشجاعة؟

والوزان واحد لا فرق فيه. وبذلك يتمّ كلامنا في أنّ شرط الشجاعة لازم في المرجع الحاكم، وأنه متى كان أشجع كان أولى بالتصرف والقيادة.

الدرس السابع

نستمرُّ في سلسلةِ بحثِنا التَّجديدي في شَرائطِ المرجعِ الحاكم، وقد ذكرنا أنَّ منَ الشَّرائطِ التي نراها في هذا المقام أن يكونَ المرجعُ الحاكم شجاعًا لا جبانًا، وقلنا إنَّ هذا الشرطَ في واقعِ الحال ليس مطلوبًا فقط في المرجعِ الحاكم، بل إنَّه مطلوبٌ حتَّى في المرجعِ العادي، أي المرجعِ المفتي الذي يُؤخذُ منه الحلالُ والحرام، ولكن شرطَ الشجاعةِ في هذا المرجعِ المفتي شرطٌ ملحوظ.

أمَّا هو في المرجعِ الحاكمِ فشرطٌ لازم، وبعبارةٍ أخرى، إنَّه إذا لم يكن شجاعًا وذلك لا يُخِلُّ بعدالتِه فهذا يكفي لكي يتصدَّى للإفتاءِ.

أمَّا إذا كان حاكمًا مبسوطَ اليدِ له نوعُ نُفوذٍ في التصرّفِ في شؤونِ الأمَّة وتوجيهِها من حالٍ إلى حالٍ، فهنا شرطُ الشجاعةِ لابدَّ أن يكون مُحرزًا فيه ظاهرًا منه، وهو وراءَ العدالة، لا أنَّه منها.

وقد تناولنا في المحاضرةِ السَّابقة شيئًا منَ الأدلَّة على لازميَّةِ هذا الشرط في المرجعِ الحاكم، فقلنا إنَّ قولَه تعالى في وصفِ طالوت: ﴿**وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ**﴾، دالٌّ على ما نقول، من بابَ أنَّ الزِّيادةَ في الجسم إنَّما عُني بها الزِّيادةُ في الشجاعةِ والقوَّةِ والبأس، كما دلَّتنا عليه الآثارُ الشَّريفةُ، لا أنَّها فقط تقتصرُ على زيادةٍ في عَرْضِ الجسم.

في هذا الدرس نتمُّ بحثَنا مُؤصِّلين شرطَ الشجاعةِ في المرجعِ الحاكم، ولكنَّنا نستدلُّ بذلك على سبيلِ الأولويَّة.

فنقولُ: إنَّ في الأحاديثِ والآثارِ الشريفة ما يدلُّ على أنَّ هناك مِلاكًا للأولويَّةِ والتقدُّم، هذا الملاكُ هو ذلك الذي نستطيع أن نعتمدَه ها هنا في هذا البحث لكي نصلَ إلى النتيجةِ المتوخّاة، وهي تثبيتُ

شرطِ الشجاعةِ على القولِ بأنَّ المرجعَ هو الأولى بالتصرفِ وأنَّ الحكمَ له. تأتي النوبةُ إلى البحثِ في أنَّه مَن يُقدَّم منَ المراجع، لاسيَّما في حالِ تساويهم أو تقارُبهم في الأعدليَّةِ والأعلميَّة.

قدَّمنا في ثنايا بحثِنا أنَّ الترجيحَ يكون هاهنا للأشجع.

فأنتَ بين ثلاثٍ تبحثُ فيهنَّ: الأعدليَّة، فالأعلميَّة، فالأشجعيَّة.

إثبات تقديم الأشجع

كيف يمكن إثباتُ أنَّ الأشجعيَّة هنا مقدَّمة، أو أنَّ المرجعَ الأشجعَ هو الذي يتقدَّم على غيرِه ولو على سبيلِ الأفضلية؟

نقولُ بملاكِ الأولويَّة: هذا الحاكمُ أولى من ذلك الحاكم، لماذا؟ لأنَّه أشجع، كما أنَّ هذا المرجعَ أولى من ذلك المرجع لأنَّه أعلم، كما أنَّ هذا المجتهدَ أولى من هذا المجتهد لأنَّه أعدل.

ملاك الأولوية

ملاكُ الأولويَّة هذا نستطيع أن نستشفَّه أو نستخلصَه من جملةٍ منَ الآثار، من بينها ما احتجَّ به مولانا أميرُ المؤمنين صلواتُ الله وسلامُه عليه على مَن نازعَه الأولويَّة.

أنتم تعلمون أنَّ أعداءَ أمير المؤمنين صلواتُ الله عليه والذين اغتصبوه مقامَه كانوا يزعمون أنَّهم أولى منه بهذا المقام: مقامِ الإمرة، مقامِ الحكم، مقامِ الخلافة.

أميرُ المؤمنين عليه السلام احتجَّ عليهم باحتجاجاتٍ شتَّى، من بين تلك الاحتجاجات التي أثبت فيها أنَّه أولى منهم، ما دلَّ على أنَّ من ملاكاتِ الأولويَّة أنَّه أشجعُ منهم.

فإذا تمَّ هذا، تمَّ كلامُنا؛ لأنَّ نائبَ الإمام نائبٌ للإمام، فما يكونُ متوفِّرًا في الإمام ينبغي أن يتوفَّر فيه، إلَّا ما خرج بالدَّليل، وإلَّا لم يكن نائبًا. فالأشجعيَّة هاهنا تنسحب.

تأملات في رسالة أمير المؤمنين لمعاوية و أصحابه

التفتوا في كتاب "وقعةِ صفِّين" للمؤرِّخ الشهير المعروف المعتمَد نصر بن مُزاحم، وكذلك نقل عنه ابنُ أبي الحديد في شرحِ النهج، يروي نصرٌ عن عمرَ بن سعد (١) عن أبي مخنف لوطِ بن يحيى المؤرِّخ الشهير، كذلك عن أبي الوداك الذي هو جبرُ بن نوفٍ الهَمْداني.

---

١ هذا ليس عمرَ بن سعد بن أبي وقَّاص لعنةُ الله عليه، قاتلُ إمامِنا الحسين عليه السلام، وإنمَّا عمرُ بن سعد بن أبي الصيَّد الأسدي، أحدُ مَن يُروى عنهم.

- **اكْتُبْ إِلَى مُعَاوِيَةَ وَ إِلَى مَنْ قِبَلَهُ مِنْ قَوْمِكَ بِكِتَابٍ تَدْعُوهُمْ فِيهِ إِلَيْكَ وَ تَأْمُرُهُمْ بِتَرْكِ مَا هُمْ فِيهِ مِنَ الْخَطَإِ فَإِنَّ الْحُجَّةَ لَنْ تَزْدَادَ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ إِلَّا عِظَماً .**

جماعةٌ من أصحابِ أمير المؤمنين عليه السلام في أيَّامِ الصِّراع مع الباغي معاويةَ بن أبي سفيان لعنةُ الله عليهما، قالوا أو اقترحوا على أمير المؤمنين أن يكتب كتابًا لمعاويةَ ولأصحابِه ولمنِ اجتمع معه من قريشٍ يدعوهم فيه إلى الحقِّ يُقيمُ عليهم الحجَّة، ويقولُ هؤلاء الأصحاب إنَّ هذا الأمر ليس فيه ضررٌ لأنَّك بذلك تجعلُ الحجَّة لا تزدادُ عليهم إلَّا عِظمًا.

- أميرُ المؤمنين عليه السلام استجاب لهذا الاقتراح، فكتب إليهم: **مِنْ عَبْدِ اللهَّ عَلِيٍّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى مُعَاوِيَةَ وَ إِلَى مَنْ قِبَلَهُ مِنْ قُرَيْشٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ فَإِنِّي أَحْمَدُ اللهَّ إِلَيْكُمْ.**

أحمد الله يعني ماذا؟ أي: إلى حيثُ يصلك كتابي أنا حامدٌ لله. كنايةٌ عن استمرارِ الحمد لله عزَّ وجلَّ والثناء عليه، ليس كما يتوهَّم البعض أنَّ المرادَ من هذه العبارة نوعُ توقيرٍ لمَن أُرسِل له الكتاب.

وهنا الجمعُ بلحاظ أنَّ الكتاب أُرسل إلى معاويةَ وإلى من معه من قبله من قريش.

التفتوا، لأنَّه كانت قريشٌ عموما مع معاوية ضدَّ أميرِ المؤمنين عليه السلام، والقرشيُّون الذين كانوا مع أمير المؤمنين قلَّة، ولذلك أميرُ المؤمنين عليه السلام تقرؤون في خطبه أنَّه كان يتشكَّى من قريش، ويقول: "**ما لنا و لقريش** (١)".

- **فإنّ للهّ عبادا آمنوا بالتنزيل وعرفوا التأويل ، وفقهوا في الدين ، وبيّن اللهّ فضلهم في القرآن الحكيم . وأنتم في ذلك الزمان أعداء لرسول اللهّ صلّى اللهّ عليه وآله تكذّبون بالكتاب ، مجمعون على حرب المسلمين ، من ثقفتم منهم حبستموه أو عذّبتموه أو قتلتموه ! حتّى أراد اللهّ إعزاز دينه وإظهار رسوله ، ودخلت العرب في هذا الدين إما رغبة وإما رهبة ، على حين فاز أهل السبق بسبقهم ، وفاز المهاجرون الأولون بفضلهم . فلا ينبغي لمن ليست له مثل سوابقهم في الدين ولا فضائلهم في الإسلام أن ينازعهم الأمر الذي هم أصله وأولى به ، فيحوب بظلم ، ولا ينبغي لمن كان**

---

١ الصراط المستقيم للعاملي ج٣ ص ٤٢

لـه عـقل أن يجهـل قـدره ولا أن يـعدو طـوره ، ولا أن يـشقي نـفسه بالتماس ما ليس له .

يحـتجُّ أميرُ المـؤمنين عـليه السـلام أوَّلًا على مـعاويـةَ وأصـحابِـه بعرضِ التاريخِ القريب، فيقول: نحن وأنتم كنَّا إلى عهدٍ قريبٍ نحن أهلَ السَّبق والفضل الذين آمَنَّا بهذا الدِّين، وكنتم أنتم في ذلك الزَّمان محاربين لهذا الدين، من ثقفتموه من أهلِ هذا الدين حبستموه أو عذَّبتموه أو قتلتموه، ونحن فزْنا في السَّبق.

أنتم ما دخلتم في هذا الدِّين إلَّا رغبةً أو رهبة: رغبةً بماذا؟ بالدنيا، بالفَيْء، بسَهمِ المؤلَّفةِ قلوبُهم ، ورهبةً إنَّما رهبتُم سيفَ محمَّدٍ وعليٍّ صلواتُ اللهِ عليهما وآلهما، سيوفَ المسلمين، خِفتُم.

فهنا معنى أنَّكم دخلتم في هذا الدِّين، أو دخلت هذه الأمَّة وأسلمت له هذه الأمَّة طوعًا وكرهًا، وكنتم ممَّن دخل في هذا الدِّين إمَّا رغبةً وإمَّا رهبةً.

المعنى هو هذا الذي ذكرناه، لا أنَّ المعنى رغبةٌ في الجنة ورهبةٌ من النار. لا، هؤلاء أهلُ النفاق.

بعضُ الناس كان رسولُ الله صلَّى الله عليه وآله يشتري إسلامَهم، وبعبارةٍ أخرى يشتري حَيْدَتَهم حتى يحيدَهم بالمال، بسهمِ المؤلَّفةِ قلوبُهم، هؤلاء كان رسولُ الله صلَّى الله عليه وآله يُحَيِّدُهم عن أن يُحاربوا الإسلامَ والمسلمين.

أميرُ المؤمنين عليه السلام يقول لمعاويةَ وأصحابِه: أنتم طُلَقاء، دخلتم هذا الدينَ بهذا الاعتبار إمَّا من أجل الفلوس والغنائم، وإمَّا خوفًا من سيف هذا الدين، لا من شيءٍ آخر، أو لا لشيءٍ آخر، فالآن تأتي وتتطاولُ علينا، ونحن أهلُ السبقِ والفضل، نحن الذين أسَّسنا هذا الدين، إنَّك تشقى بذلك.

تبيين أمير المؤمنين لملاك الأولوية

ثمَّ أميرُ المؤمنين عليه السلام يُبيِّن ملاكَ الأولويَّة هاهنا، فالتفتْ يقول:

- **ثمّ إنّ أولى الناس بأمر هذه الأمة - قديما وحديثا - أقربها من رسول اللهّ صلّى اللهّ عليه وآله.**

هذا ملاك

- **وأعلمُها بالكتاب، وأفقهُها في الدين.**

هذا ملاكٌ ثانٍ، الأعلمُ الأفقه..

- **وأوّلها إسلاما ، وأفضلها جهادا ، وأشدّها بما تحمّله الرعيّة من أمورها اضطلاعا.**

هذا الذي ينبغي أن تُركِّز عليه نظرَك، هذا الذي ينبغي أن تضعَ تحته خطًّا، ليُبيِّن ملاكَ الأولويَّة الذي به نُثبت الحكم، وهو حُكمُ أنَّ المرجعَ الأشجعَ أولى من غيره في أن يتصرَّف في شؤون الأمَّة، وتُسَلَّم له زمامُ قيادتها.

يقول أميرُ المؤمنين عليه السلام: الأولى بالأمرِ من هو أشدُّها بما تَحمِلُه الرعيَّة من أمورها اضطِلاعا.. هذا ملازمٌ لأن يكون شجاعًا حتى يكون شديدًا في الاطِّلاع بأمور الأمَّة.

- **فاتّقوا اللهّ الذي إليه ترجعون وَلا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْباطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ. واعلموا أنّ خيار عباد اللهّ الذين يعملون بما يعلمون ، وأنّ شرارهم الجهّال الذين ينازعون بالجهل أهل العلم ، فإنّ للعالم بعلمه فضلا ، وإن الجاهل لن يزداد بمنازعة العالم إلّا جهلا . ألا وإني أدعوكم إلى كتاب اللهّ وسنّة نبيّه صلّى اللهّ عليه وآله**

، وحقن دماء هذه الأمة ، فإن قبلتم أصبتم رشدكم واهتديتم لحظّكم ، وإن أبيتم إلّا الفرقة وشق عصا هذه الأمة فلن تزدادوا من اللهّ إلّا بعدا ، ولن يزداد الربّ عليكم إلّا سخطا، والسلام.

هذا كتابُ أمير المؤمنين عليه السلام، وصل الكتابُ إلى معاوية، فماذا أجاب بوقاحتِه المعهودة وبعجرفتِه المعهودة؟

تقولُ الرواية: فكتب إليه معاوية: أمَّا بعد،

فإنَّه ليس بيني وبين قيسٍ عتابٌ * غيرُ طَعنِ الكُلا وضربِ الرِّقاب.

مع كلِّ هذه الموعظةِ من أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام أجابه بهذا البيت من الشعر: ليس بيني وبين قيس عتاب.

أي لا تُعاتبني، أنا ما بيني وبينك **غيرُ الحرب**، غيرُ طعنِ الكُلا وضربِ الرقاب، أنا جئتُك بالحرب.

ويالِيتَه هو الذي كان يُقاتل، فكما تعلمون كان يجلس في الخيمة، حتى إذا أُحرِج بعضُ الرموز والقيادات اتَّقَوا بعوراتِهم: كعمرو بن العاص وأمثالِه، بُسر بن أرطأة.

حتى قال قائلٌ من أصحابِ أمير المؤمنين عليه السلام في صِفِّين: هذه الاراجيز، وهذه الأشعار موجودة مرويةٌ في التاريخ (١)، فارجعوا إليها:

أفي كل يوم فارس ذو كريهة * له عورة وسط العجاجة بادية

يكف بها عنه علي سنانه * ويضحك منه في الخلاء معاوية

فقولا لعمرو وابن أرطأة أبصرا * سبيلكما لا تلقيا الليث ثانية

فلا تحمدا إلا الحيا وخصاكما * هما كانتا والله للنفس واقية

فلولاهما لم تنجوا من سنانه * وتلك بما فيها من العود ثانية

وهذه هي الحادثةُ الشهيرة، أنَّه عمرو بن العاص بعدما خلع ثيابَه، أخذ ثيابَه وجمعها ولم يلبس شيئًا.

بالنتيجة ثيابُه مُلقاة على الأرض، فجمعها وجاء إلى خيمةِ معاوية، فضحك معاوية: ماذا يجري وسط الحرب؟ أنتَ ماذا تفعل؟ ذاهب لتغتسل أم ماذا؟

---

١ كتاب الفتوح – أحمد بن أعثم الكوفي – ج ٣ – الصفحة ١٠٦

فقال: لا، لو كنتَ مكاني لفعلتَ مثل ما فعلتُ، أما رأيتَ بريقَ سيف عليٍّ بن أبي طالب؟

هذا السيف حين يبرق، الشمسُ تقع عليه فيبرق، تتزلزل الأرض، فكيف بقلوبِ مَن على الأرض، يَرجُفون!

فإذًا كتب إليه معاوية متعجرفًا، هو جبانٌ لكن يتعنتر بمن معه، فكتب إليه معاوية:

أمَّا بعد، فإنَّه ليس بيني وبين قيس عتاب غير طعن الكُلا وضرب الرقاب.

- **فلما وقف عليه علي عليه السّلام تلا قوله سبحانه: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللهَّ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾** (١).

هذا مقابلُ الهداية، ليس شخصًا قابلًا لأن يهتدي، شاهدُنا إذن من هذا الكتاب أنَّ أمير المؤمنين عليه السلام لَمَّا احتجَّ على معاوية وقريش بأنَّه أولى بالحكم، جملةُ ما عدَّدَه هو ماذا قال: **وأفضلُها جهادًا** ملازمٌ للأشجعيَّة، **وأشدُّها بما تَحمِلُه الرعيَّة من أمورِها اضطِلاعا.**

---

١ وقعة صفِّين ص١٤٩

فإذن كلامُنا له وجهٌ وجيه، هذا ملاكٌ للأولويَّة في التصرُّف في الشؤون العامَّة و في تولِّي الأمور..

إشكال

قد يقول قائل: إنَّ هذا لا يُستفادُ منه الملاك، لأنَّ أمير المؤمنين عليه السلام لَمَّا عدَّد هذه الأوصاف إنَّما عنى بها نفسَه الشريفة، لا أنَّه يُؤسِّس لقاعدةٍ أو لملاكٍ يَنسحبُ على غيره أو يتعدَّى إلى غيره، بحيث يثبت بهذا الملاك العام ما له لغيره، و قد يقولون: لأنَّنا نجد في نفس العبارة ما فيه وصفٌ لنفسه الشريفة، يقول: **ثم إنَّ أولى الناس بأمر هذه الأمَّة قديمًا وحديثًا أقربُها من رسول الله صلَّى الله عليه وآله**، فهو يعني نفسَه لأنَّه الأقرب. وأعلمُها بالكتاب، وأفقهُها في الدين، وأوَّلُها إسلامًا، فهو يصفُ نفسَه لأنَّه الأوَّل إسلامًا.

جواب الإشكال

نحن نقول: إنَّ هذا الإشكال لا وجه له، لماذا؟

لأنَّ لدينا في الفقه نظائرَ كثيرة في آياتٍ وروايات إنَّما عُني فيها بالمقام الأوَّل أهلُ بيتِ النبوَّة صلواتُ اللهِ عليهم.

كمصداقٍ أبرز، وأحيانًا يكون فيها حصر، ولكن الحصر هنا نقول: إنَّه حصرٌ إضافي، فنستَلُّ أو نستفيد من تلك الآيات ومن تلك الروايات الملاكاتِ التي نُثبت بها الحكمَ لغير أهل البيت عليهم الصلاة والسلام. هذا جارٍ عندنا في الفقه.

﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، في مَن نزلت ؟

الروايات فُسِّرت أنَّ أهل الذكر أهلُ رسول الله، أهلُ البيت عليهم الصلاة والسلام، والذِّكر رسولُ الله، ونحن أهلُه.

فالإمام عليه السلام يقول أننا نحن مأمورون بأن نسأل أهل البيت عليهم السلام.

فكيف جعلنا هذه الآية من جملة ما نستدلُّ به على وجوب أن نسأل المرجع؟ بالملاكات!

بالملاك، بالمناط، ننُقَحِّ المناط، هكذا نفهم، نقول: الأصل هو الرُّجوع إلى العالم ذي الذِّكر.

فلمَّا تأتي في التفسير فتجد أنَّ الآية نزلت في أهل البيت عليهم السلام، فهذا لا يَحرِم غيرَهم ممَّن كانوا في طولِهم لا في عرضِهم.

من أن تكون الآية أيضًا ناظرةً لهم ومرشدةً إليهم، وكذلك في آيتي أُولي الأمر، وكذلك في رواياتٍ شتَّى، الفقهاءُ يتعاملون معها على هذا النحو.

فما نحن فيه من هذا القبيل، خاصَّةً أنَّه يمكن توجيه الأوصاف المذكورة في هذا المقطع من هذا الكتاب، بما لا يضرُّ بما نقول.

يعني حين يقول: أولى الناس بأمر هذه الأمَّة أقربُهم من رسول الله صلَّى الله عليه وآله، فلا شكَّ أنَّ عليًّا أبا الحسن صلواتُ الله عليه أقربُ إلى رسول الله صلَّى الله عليه وآله من جهاتٍ شتَّى، أمَّا المَرجعُ الحاكم في زمانِنا فهو أيضًا أقربُ إلى رسول الله من غيره، أنَّه الأفقه، باعتبار أنَّ العلماءَ ورثةُ الأنبياء، فهو الأقربُ أيضًا.

وهكذا لك أن تُؤوِّل أو تُوجِّه سائرَ الصفات، وإن أبيتَ فأخرجْ من تلك الصفات ما لا يتعدَّى عن موصوف أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام، وأثبتْ غيرَه لغيره على سبيل الملاك.

فيقول أميرُ المؤمنين عليه السلام: الأولى هو الأفضلُ جهادًا.

إن ننظر ما بين المراجع من أفضلهم جِهادًا، نُسَلِّمُ اليه الأمورَ، اشدها بما تَحمِلُهُ الرَّعيَّةُ من أمورِها اطِّلاعًا، انتهى ، نُسَلِّم هذا الأشدَّ، وهذا مُلازِمٌ للأقوى للأشجع.

فإنْ أشكَلَ أحدٌ وقال: لا، أنا لا أرفعُ اليدَ عن أنَّ هذه الأوصافَ وهذا المقطعَ إنما مُعْنيٌّ به الأئمَّةُ الأطهارُ المعصومون عليهم الصلاة والسلام، لا يتعدَّى الأمرُ إلى غيرِهم. حتى نؤسِّسَ للمِلاك، نقول نَسْتَيْقِن بملاحظةِ أدلَّةٍ أُخَر وخُطَبٍ أُخرى وأحاديثَ وآثارٍ أُخرى.

من بين تلكم ما رواه شيخُنا الطبرسي عليه الرحمة والرضوان في كتابه الشهير، كتاب الاحتجاج.

يروي بسنده عن أبي المفضَّل محمد بن عبد الله الشيباني، بإسناده الصحيح عن رجالٍ ثقة كما يُعبِّر صاحبُ الاحتجاج، روى خبرًا طويلًا في وصف ما جرى على رسول الله صلى الله عليه وآله في أواخر أيام حياته الشريفة، وما جرى بعده من انقلابٍ مشؤوم، انقلابِ سقيفةِ بني ساعدة الطغمةِ المنافقة بقيادة أبي بكر وعمر وأبي عبيدة بن الجراح، الذين قادوا هذا الانقلاب.

فمن جملة ما يذكره، نأخذ محلَّ الشاهد من الخبر، يقول:

- **وأحدقوا بمن كان هناك من بني هاشم**

بعدما السلطة الانقلابية اقتحمت المسجد الشريف، المسجد النبوي الشريف، أبو بكر نَصَّب نفسَه خليفة.

فتبقت جبهة معارضة، من أبرزها معارضة بني هاشم، فأحدقوا ببني هاشم وأحدقوا بمن كان هناك من بني هاشم..

- **ومضوا بجماعتهم إلى أبي بكر**

جَرًّا كما جَرُّوا الآخرين، يروي المؤرخون أنهم كانوا يطوفون في سكك المدينة يخبطون الناس خبطًا إلى البيعة، يضربونهم ويجرّونهم: تعالوا بايعوا بالقهر والإكراه!

فبني هاشم أيضًا تعرَّضوا لهذا الأمر، وليس كلُّ بني هاشم؛ فما كلُّ بني هاشم كانوا كسيدهم أمير المؤمنين عليه السلام شجعانًا، وما كلهم كانوا أتقياء، بل كان فيهم من أهل الدنيا أيضًا، فكثيرٌ منهم انكسروا وضعفوا وبايعوا نتيجةً.

- **فلما حضروا قالوا: بايعوا أبا بكر فقد بايعه الناس و وأيم الله لئن أبيتم ذلك لنحاكمنكم بالسيف.**

فهل كانوا كلَّهم سادةً شجعاء؟

لا، كان فيهم جبناء.. فماذا صنعوا؟

- **فلما رأى ذلك بنو هاشم أقبل رجل رجل فجعل يبايع حتى لم يبق ممن حضر إلا علي بن أبي طالب، فقالوا له بايع أبا بكر فقال علي عليه السلام: أنا أحق بهذا الأمر منه وأنتم أولى بالبيعة لي، أخذتم هذا الأمر من الأنصار واحتججتم عليهم بالقرابة من الرسول وتأخذونه منا أهل البيت غصبا !**

احتججتم على الأنصار بأنكم أنتم المهاجرون، أولى بالحكم لأنكم أقرب نسبًا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله من الأنصار، نحن بنو هاشم، نحن أهل بيت النبوة صلوات الله عليهم، أقرب إليه منكم.

- **ألستم زعمتم للأنصار إنكم أولى بهذا الأمر منهم لمكانكم من رسول الله صلى الله عليه وآله فأعطوكم المقادة وسلموا لكم الإمارة، وأنا احتج عليكم بمثل ما احتججتم على الأنصار، أنا أولى برسول الله حيا وميتا، وأنا وصيه ووزيره ومستودع سره وعلمه وأنا الصديق الأكبر والفاروق الأعظم أول من آمن به وصدقه.**

يصف نفسه: أول من آمن برسول الله صلى الله عليه وآله وصدَّقه.

- **وأحسنكم بلاءا في جهاد المشركين وأعرفكم بالكتاب والسنة وأفقهكم في الدين وأعلمكم بعواقب الأمور واذربكم لسانا وأثبتكم جنانا**

وأثبتُكم جَنانًا. هذه ضع تحتها خطًّا، وسنرجع إليها نشرحها.

- **فعلام تنازعونا هذا الأمر؟ أنصفونا إن كنتم تخافون الله من أنفسكم واعرفوا لنا الأمر مثل ما عرفته لكم الأنصار، وإلا فبوؤا بالظلم والعدوان وأنتم تعلمون...**[1] إلى آخر الخبر.

شاهدُنا منه أين ؟

أمير المؤمنين قال: أنا أولى برسول الله، أنا أولى بمقامه.

هذا مقام الحكم أيضًا، عندنا مقام الحكم الذي هو مقام رسول الله بالأصل، من الذي يكون أولى به بعد رسول الله؟ الأئمَّة الأطهار المعصومون عليهم الصلاة والسلام.

---

[1] الاحتجاج - الشيخ الطبرسي - ج ١ - الصفحة ٩٥

في حال غيبتهم، من يكون؟ على الرأي المعتمَد والفتوى المعتمدة: المرجع الجامع للشرائط، وأكثر من مرجع عندنا .

فمن المقدَّم الذي يُطرح عادةً؟

يُقال: الأعلم، هل الأعلميَّة فقط هي المنظورة والملحوظة؟ كلا.

لأن أمير المؤمنين هنا لا يتكلم فقط عن أعلميته وأفقهيته، نعم، صحيح، ويقول: وأعرَفُكم بالكتاب والسنة....).

ولكن هل اقتصر في بيان الأولويَّة وملاكها على الأعلمية والأفقهية؟ كلا، تَعدَّى ذلك لبيان أمور أخرى من أهمِّها ما هو: وأذربُكم لسانًا، وأثبتُكم جَنانًا.

معنى قوله عليه السلام (أذربكم لسانًا)

ما معنى "أذربُكم لسانًا"؟ هذا قليلًا ينبغي أن نتوقف عنده.

انظرو إخواني: الذَّرْب هو الحِدَّة، أحيانًا يُقال: هذا ذو لسان ذَرِب.. يعني ماذا؟ يقولون: لسان حادّ، سَليط، طويل، إلى حد أن اللغويين ذكروا أنه يكون سبَّابًا. فحاشا، هكذا ذكروا.

مثلًا في لسان العرب لابن منظور، في مادّة ذَرَب، يقول: **وذَرِبَ اللِّسانُ حِدَّتُه، وقيل: الذرب اللسان هو الحاد اللسان، وهو يرجع إلى الفساد، وقيل: الذرب اللسان الشتام الفاحش** (١).

هذه الدرجة لنوسعها، لأنّه عادةً يُستَعمل وصف "ذَرِب اللسان" في الإنسان الذي يكون فحّاشًا سبّابًا شتّامًا بلسانه.

في مقاييس اللغة لابن فارس يقول: **الذال والراء والباء أصل واحد يدل على خلاف الصلاح في تصرفه ، من إقدام وجرأة على ما لا ينبغي .**

يعني هذا الذَّرِب، ذَرِبُ اللسان أو ذَرِبُ الفعل، أصله إقدام وجرأة في غير موضعها.

قال أبو زيد: في لسان فلانٍ ذَرَب، وهو الفُحش (٢).

أمير المؤمنين إذن كيف يصف نفسه بأنّه "**أَذْرَبُكُم لسانًا**"؟!

---

١ لسان العرب – ابن منظور – ج ١ – الصفحة ٣٨٦

٢ مقاييس اللغة ج٢ ص٣٥٤.

حتى تلتفت إلى مسألة مهمّة لعلّها ترتبط بواقعنا المعاصر، دققوا إخواني.. هذا الذي ينطق بالحقّ كما هو، ويهاجم الباطل بلسانٍ حادّ، عادةً ما يُجابَه بهذه التهمة: "هذا سبّاب شتّام".

هذه التهمة التي تسمعونها كثيرًا هذه الأيّام: أن يكون لديك موقفٌ مبدئيٌّ شجاع، تسمّي الأشياء بمسمّياتها: تندد بالباطل ورموزه.

كأن تقول؛ أيّها الناس، عائشة مثلًا رمزُ باطلٍ، ضاعفَ اللهُ عذابَها، لقد كذبت على رسول الله، زادَ اللهُ عذابَها، ولعنَها وطردَها من رحمته، فقد تفحّشت بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله، قاتلَها اللهُ، فإنّها قد أحدثت في الدين وتعدّد مُحدَثاتها وبِدَعُها ومُنكراتها.

ماذا يردّ عليك البُلهاء؟ "هذا سبّابٌ شتّامٌ لعّان.

هذه ليست من أخلاق عليّ بن أبي طالب.

فنقول؛ أنتم جُهّال و لا تعرفون أنّ حدّة اللسان في هذا المورد مطلوبة وممدوحة، وإلّا أمير المؤمنين عليه السلام لا يقول: "**أنا أَذْرَبُكُم لسانًا**" يعني: أحدُّكم لسانًا، إلى حدٍّ أنّ اللغويّين يقولون: يصير شتّامًا فحّاشًا!

السب الراجح!

وإن افترضنا – على سبيل التنزّل – أنّ أمير المؤمنين عليه السلام قد شتم أو سبّ، فإنّما هو سبٌّ بحقّ، لا سبٌّ بباطل، وذلك نظير الحادثة التي يرويها الشيخ المفيد رحمه الله، حينما أراد أمير المؤمنين إقامة الحدّ على الوليد بن عقبة – لعنه الله – وقد شرب الخمر، والوليد هذا هو الأخ غير الشقيق لعثمان من جهة الأم.

فقد ثبت عند مجلس عثمان أنّه شرب الخمر وسكر، بل صلّى بالناس صلاة الفجر ستّ ركعات، ثم التفت إليهم قائلاً: "أأزيدكم؟" وبعد أن قال ذلك، أضاف: "أزيدكم أم ماذا؟" فأخذوه وساقوه من الكوفة إلى المدينة، بعدما بلغ السيل الزبى عند أهل الكوفة، إذ ضجّوا من أفعاله ومجونه؛ فكانوا يسمعون في لياليه أصوات الغناء والقيان والدفوف، فصبروا عليه، وهو في الحقيقة رجل لا علم له ولا دين له، إلا أنّه وُلّي المنصب بحكم قرابته من عثمان.

لكنهم ما لبثوا أن ضاقوا ذرعاً، حتى إنّه صلّى بالناس وهو في حالة سُكر، وتقيّأ في محراب المسجد، بعد أن قضى ليله في الشراب،

فجاؤوا به إلى المدينة، وشهد عليه العدول، وثبت بالبينة أنّه قد شرب الخمر، فكان لا بدّ من إقامة الحدّ الشرعي عليه.

غير أنّ أحداً لم يجرؤ على تنفيذ الحكم سوى أمير المؤمنين عليه السلام، فأخذ السوط وأقام عليه الحدّ كما يجب.. وكان الوليد يصيح من شدة الألم، فلمّا انتهى، راح يسبّ أمير المؤمنين عليه السلام.

فأجابه الإمام عليه السلام بالسبّ أيضاً، وهنا تدخّل عثمان وقال: "**ليس لك أن تعنفه يا علي ولا لك أن تسبه**" فقال أمير المؤمنين عليه السلام: "**وما سببته إلا لما سبني بباطل، وقلت فيه حقا.** (١)"

إذن فليس كلُّ سبٍّ حراماً.

---

١ الرواية يرويها الشيخ المفيد رحمه الله في كتاب الجمل، أقتطع محل الشاهد منها لطولها: **ولما حضر الوليد لإقامة الحد عليه أخذ عثمان السوط فألقاه إلى من حضر من الصحابة وقال وهو مغضب من شاء منكم فليقم الحد على أخي فأحجم القوم عن ذلك فنهض أمير المؤمنين عليه السلام وبيده السوط إلى الوليد فلما رآه الوليد يقصد نحوه ليضربه نهض من موضعه لينصرف فبادر إليه فقبضه وشتمه الوليد فسبه علي عليه السلام بما كان أهله وتعتعته حتى أثبت إقامة الحد عليه فاستشاط عثمان من ذلك وقال له ليس لك أن تعنفه يا علي ولا لك أن تسبه فقال له عليه السلام بل لي أن أقهره على الصبر على الحد وما سببته إلا لما سبني بباطل وقلت فيه حقا ثم ضربه بالسوط وكان له رأسان أربعين جلدة في الحساب بثمانين فحقدها عليه عثمان.** | الجمل - الشيخ المفيد - الصفحة ٩٦

فإذا كان السبّ بحقّ، لم يكن محرّماً، بل قد يكون مباحاً، أو راجحاً، بل قد يبلغ حدّ الوجوب إذا توقّف عليه كسر شوكة الباطل وإزهاق زخرفه.

فما العمل حينئذ؟ يُسبّ الباطل وأهله، ويُقام عليهم البرهان واللسان معاً. فلا يخدعنّك أحد بالقول: "لسنا من أخلاقنا أن نسبّ."

نعم، الأصل أنّ المؤمن عفيف اللسان، لكن إذا كان السبّ هو السلاح الناجع في وجه الباطل، فهو مشروع بل قد يكون مطلوباً شرعاً.

ويقول قائل: أليس من أخلاق أئمّتنا عليهم السلام أن لا يطيلوا ألسنتهم؟ نقول: بل أوّلًا فافهم منهاج الأئمّة ثم تكلّم، ولا تتكلّم عن جهل.

إنّما يُذَمّ طول اللسان على المؤمنين وأهل الحق، وأمّا على أهل الباطل فهو منقبة وفضيلة، أتظنّون أنّ قول أمير المؤمنين عليه السلام: "أنا أَذْرَبُكم لساناً" معناه أنّ لسانه حلو؟! حاشا وكلا. ب

ل معنى "أَذْرَبُكم" أي أحدُّكم لساناً وأقواكم حُجّةً، ولساناً ماضياً كسيفٍ لا يُبقي من الباطل ركناً إلا هدمه.

وكان الإمام عليه السلام يعدّ ذلك من مفاخره، ويقول: نعم، لساني حادٌّ، سليط على أهل الباطل، وبهذا اللسان أستأهل الخلافة، لأنّي أكشف به زيف المبطلين وأطيح برؤوس الضلالة.

نظرة للواقع الشيعي المؤلم

لكنّ المصيبة اليوم أن بعض الناس جعلوا ألسنتهم طويلة على بعضهم بعضاً، فإذا تعلّق الأمر بالمؤمنين أطلقوها بالسلاطة والجرأة، وأمّا إذا كان الخصم هو أعداء آل محمد عليهم السلام، انكمش لسانهم، وقَصُر، بل صار يقطر عسلاً تزلّفاً ورياءً.

ثم يحتجّون بما يسمّونه "الوحدة الإسلامية"، وبالحديث "**إني أكره لكم أن تكونوا سبّابين**".

فيريدون منّا أن نحترم عائشة، التي آذت رسول الله صلى الله عليه وآله، وحاربته، وحاربت وصيّه أمير المؤمنين، بل حاربت الله ورسوله! ولا يثور لهم غيرة ولا كرامة.

هؤلاء الذين يعتلون المنابر، خاصّة في الفضائيّات التابعة للنظام الإيراني، يتبجّحون بما يسمّونه "الأخلاق" وينكرون منهج البراءة

واللعن والسبّ، بحجّة أنّ ذلك ليس من "أخلاقنا"، فجعلوا رؤوس الكفر وأئمة الضلال مجرّد "الآخر"، وكأنّهم شركاء في حوار، لا أعداء الدين.

لكن نسألهم: لماذا إذن تُطيلون ألسنتكم على الشاه؟

و لماذا تطيلونها على مسعود رجوي وأمثاله؟

لماذا لا تحترمون أمريكا وإسرائيل، وهما "الآخر" أيضاً؟

لماذا تصرخون "الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل"؟ ما الفرق؟ أليسوا آخرين؟

إذاً عندكم قاعدة ازدواجية: هؤلاء مجرمون فيجوز شتمهم، أمّا عائشة وعمر وسائر رؤوس الظلم، فتصبحون أمامهم جبناء!

بل الأعجب أنّهم يطيلون ألسنتهم علينا نحن، أهل البراءة، وعلى شيعة آل محمد عليهم السلام، فيسبّوننا جهاراً على الفضائيات، بل وصل الأمر إلى أن تعرّض لنا رأس النظام، خامنئي بنفسه ، قبل مدّة، فردّ علينا من موقعه كزعيم دولة.

فقلت لإخواني: لا فائدة من الردّ عليه؛ لأنّ نزوله إلى مستوى الردّ علينا هو هبوط له، وانحدار من مقام، ونحن نفتخر بأنّ زعيم دولة رجف من كلماتنا حتى ردّ علينا، وهذا شرف لنا (١).

لكنّ السؤال يبقى: لماذا ألسنتكم طويلة علينا، أمّا على أعداء آل محمد عليهم السلام فهي قصيرة وتقطر عسلاً؟ أليس السبب أنّنا لم نصبح أعداءً لأهل البيت؟ فلو كنا أعداء لهم، لاحترمونا كما احترموا القرضاوي وأمثاله زمناً، ثم انقلبوا عليهم.

---

١ فقد تعرّض آنذاك - أي الخامنئي - في إحدى خطاباته إلى ما أسماه بـ"التشيّع اللندني"، وهي التسمية التي ابتدأ هو وأنصاره بإشاعتها وترويجها في أوساط أتباعهم، بغرض الطعن والتشويه. وقد أطلقوها ابتداءً على التيار الرافضي المتمثّل بسماحة الشيخ ياسر الحبيب حفظه الله تعالى، لما يمثّله من جهرٍ صريح بالبراءة من أعداء آل محمد عليهم السلام، ثم لم يلبثوا أن وسّعوا هذه التسمية ليُلصقوها ظلماً وعدواناً بالمرجعيات الكبرى، وفي مقدّمتها آية الله العظمى المرجع الديني السيد صادق الحسيني الشيرازي دام ظله، ومرجعيته المباركة..
فإطلاق هذه التسمية من قبله هو سلاحٌ إعلاميّ وسياسيّ أُريد به ضرب مصداقية هذا الخطّ الولائي المقاوم، وتشويه صورته أمام عوام الشيعة فضلاً عن غيرهم، من خلال الإيحاء بأنّه "صنيعة غربية" أو "أداة بيد الاستعمار". وهو افتراءٌ صريح، لا يقوم على دليل ولا يشهد له واقع، إذ كيف يُعقل أن يكون التيار الذي أكثر ما يُزعج المستكبرين العالمين، ويُحرج حكومات النفاق والعمالة، صنيعةً بأيديهم؟!
الحقيقة أنّهم لما عجزوا عن مقارعة هذا المنهج بالحجة والبرهان، لجؤوا إلى أسلوب التسقيط بالشعارات الفضفاضة، فاخترعوا مصطلح "التشيّع اللندني"، ليجعلوا منه تهمةً جاهزة تُرمى بها كل شخصية شيعية تجاهر بلعن أعداء أهل البيت عليهم السلام وهكذا، امتدّ هذا اللقب الملفّق ليطال كل من يسير في خطّ الشيخ الحبيب دام عزّه، أو يلتزم بمرجعية السيد الشيرازي دام ظله، أو يتمسّك بنهج البراءة الذي هو جزء أصيل من عقيدة أهل البيت عليهم السلام..

يعني اليوم العمامة، أو رجل الدين الذي يعارض منهج أهل البيت عليهم السلام، يُعامَل باحترام وتقدير على أساس أنّه "الآخر"، فلا بدّ – بزعمهم – من احترام رموز "إخواننا"، من علمائهم ومشايخهم.

أمّا إذا كان المخالف من داخل صفوفنا، فإنّهم يدوسون عليه، ويمارسون عليه عقدة الحقارة والنقص، وهم في الحقيقة أشباه رجال لا رجال.

وجهوا سهامكم إلى من يستحق!

يا هذا، إنّي لا أطلب منك أن تكفّ عن معارضتنا، ولا أن تكفّ عن حربنا، ولكن حارِبْ بشرف، حارِبْ رجلاً لرجل، فإن كنت صاحب شرف، فلتوجّه حربك حيث تستحقّ: إلى أعداء آل محمد عليهم السلام، إلى النواصب، إلى رموز الكفر والنفاق، إن كنت صادقاً شجاعاً.

أمّا أن تكون شجاعتك على طريقة: "أبي لا يقدر إلا على أمي"، فتلك ليست شجاعة بل مهانة.

وهنا نذكّر: من مفاخر أمير المؤمنين عليه السلام، التي بها استحقّ مقام الخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، قوله: "وأَذْرَبُكُم لساناً".

فلسان الإمام عليه السلام حادّ، ولكن في الحق لا في الباطل، ولسان في نصرة الدين لا في نصرة الهوى. فإنْ وصفوه بأنّه سبّاب، شتّام، لعّان، فذلك في الحقّ، وهو فخر له، لا مثلبة.

ألم يتّهموه أيضاً بأنّه سفّاك دماء؟ قالوا عنه: دمويّ. لكن دماء من سفك؟ دماء أعداء الله، المجرمين الطغاة، رؤوس النفاق والضلال.

فكان ذلك شرفاً لعليّ، وفضيلةً لسيفه، كما هو فضيلةٌ للسانه، الذي لم يكن يقلّ مضاءً عن حدّ السيف، ولسان عليّ عليه السلام كان يقصّ الباطل قصّاً، ويقطع رموزه قطعاً، كما كان سيفه يطيح برؤوس الطغاة.

بل اتُّهم أيضاً بأنّه لعّان. فقد بعث إليه طلحة والزبير برسالة قبل معركة الجمل، جاء فيها أنّه بلغنا أنّك تتعبّد بلعننا وسبّنا.

ولم يرَ أمير المؤمنين عليه السلام في ذلك عيباً أو منقصة، بل عدّه شرفاً، إذ كان ينال منهم بحقّ، ويفضح ضلالهم، ويفضح عائشة وطلحة والزبير في مواقفهم المعوجّة.

فليقولوا عنه ما يقولون: إنّ لسانه طويل، إنّه سليط، إنّه لعّان... لا يضرّه ذلك، فالحقّ يفرض نفسه، والعدل يعلو بنفسه.

استنتاج ختامي

ومن هنا، بيّن أمير المؤمنين عليه السلام أنّ من ملاكات الأولوية بالخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله أمرين عظيمين: الأوّل قوله: "وأَذْرَبُكُم لساناً"، أي أحدّكم لساناً وأقواكم حجةً، والثاني قوله: "وأَثْبَتُكم جَناناً"، أي أثبتكم قلباً، أشجعكم وأمضاكم عزيمة.

فإذن، المرجع الحاكم، والوليّ القائم على الأمة، الذي يُقدَّم على غيره، هو الأثبت جناناً والأشجع قلباً، والأذرب لساناً في نصرة الحق ودفع الباطل. هذا هو نهج عليٍّ عليه السلام، وهذا هو المنهج الذي ينبغي أن يُحتذى.

الدرس الثامن

يستمر كلامُنا في تأصيلُ شرطِ الشجاعةِ في المرجعِ الحاكم، وقد بلغَ بنا الكلامُ في المحاضرةِ السابقةِ ما قاله إمامُنا أميرُ المؤمنين، صلواتُ اللهِ عليه، من احتجاجاتٍ على من نازَعَه مقامَ الإمامةِ والحُكم، فقلنا: ممّا احتجَّ به أميرُ المؤمنين عليهِ السلام أولويةُ أن يكونَ الشجاعُ هو الحاكم، الأشجعُ هو الحاكم، الأقوى هو الحاكم.

هذه الاحتجاجاتُ نستدلُّ منها على الأولويّةِ في المقام. أميرُ المؤمنين عليه السلام قال في كتابِه لمعاويةَ لعنه الله، كما رواه نصرُ بنُ

مزاحمٍ في وقعةِ صفّين: "**ثم إن أولى الناس بأمر هذه الأمة قديما وحديثا، أقربها من رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وأعلمها بالكتاب، وأفقهها في الدين، وأولها إسلاما وأفضلها جهادا وأشدها بما تحمله الرعية من أمورها اضطلاعا.** (١)"

فهذه العبارةُ الأخيرةُ، قولُه عليه السلام: "**وأشدها بما تحمله الرعية من أمورها اضطلاعا** "، كافيةٌ لبيانِ أنّ الأشجعَ هو الأولى بمقامِ الحكم.

و في احتجاجُه عليه السلام على أبي بكرٍ وعمر، لعنَهم الله، كما رواه الطبرسيُّ في الاحتجاج، قال: "**أنا أولى برسول الله حيا وميتا، وأنا وصيه ووزيره ومستودع سره وعلمه، وأنا الصدّيقُ الأكبرُ والفاروقُ الأعظمُ، أوّلُ مَن آمنَ به وصدّقه، وأحسنُكم بلاءً في جهادِ المشركين.**"

وهذه أيضاً مرتبطةٌ بالشجاعة، كما لا يخفى، "**وأعرفكم بالكتاب والسنة وأفقهكم في الدين وأعلمكم بعواقب الأمور.**"

---

١ سبق تخريجه في الدروس السابقة

وهذه كنايةٌ عن الأعلميّة في الشؤونِ الدينيّة والدنيويّة معاً. "**وأذربُكم لساناً**" أي: أحدُّكم لساناً، "**وأثبتُكم جَناناً**" أي: أثبتُكم قلباً. **فعلام تنازعونا هذا الأمر**(١).

فقوله عليه السلام: "**وأذربُكم لساناً وأثبتُكم جَناناً**" له ارتباطٌ كذلك بالشجاعةِ، بل بالأشجعيّة.

مزيد من الأدلة

وحتى لا يُوَسوِسَنَّ أحدٌ في أنّ شرطَ الشجاعةِ لازمٌ في المرجعِ الحاكم، نأتي هاهُنا بمزيدٍ من الأدلّةِ والاستظهارات..

فإنّه إذا قال قائل: إنّ هذين الاحتجاجَين اللذين جئتم بهما إنّما كان ما ذُكِر فيهما من صفاتٍ عُنيَ بها أميرُ المؤمنين عليه السلام وحده، لا أنّه في مقامِ تشريعِ شروطٍ أو صفاتٍ لازمةٍ في كلّ مرجعٍ حاكم.

إن قال أحدٌ هكذا، رددنا عليه بهذا: أوّلاً إنّه وإن كان أميرُ المؤمنين عليه السلام متحدِّثاً عن نفسه، إلا أنّه في حديثِه هذا بيَّنَ مِلاكَ الأولويّة، هذا المِلاكُ نحن أخذناه وطبَّقناه على المقامِ الذي نحن فيه،

---

١ سبق تخريجه في الدروس السابقة

فقلنا: إنّ الأشجعَ من الفقهاءِ أولى بالحكمِ من غيره، هذا في فرضِ تساويهم أو تقاربِهم في الأعدليّةِ والأعلميّة.

وإن أبيتَ، فإنّ هاهُنا رواياتٍ وأحاديثَ أخرى لا تُؤصِّلُ إلا لما قلناه، وهو أنّ الأولى بهذا المقام، الأولى بهذا الحكم هو الأشجعُ، هو الأقوى.

وتلك الأحاديثُ والأدلّةُ التي سنوردُها إن شاء الله تعالى ليست من قَبيلِ الاحتجاجَين اللذين مضَيا، من بيانٍ لصفاتٍ قد يُتوهَّم أنّها تخصّ أميرَ المؤمنين عليه السلام، ولا تتعدّى إلى غيره، وليس فيها مِلاك. كلا، هذه التي بين أيدينا رواياتٌ عامّة، المِلاكُ فيها واضح، بل النصُّ فيها أوضح.

الرواية الأولى

منها ما رواه الليثيُّ الواسطيُّ عليهما الرحمة في "عيون الحكم والمواعظ"، عن أمير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه قال: "**يحتاجُ الإمامُ إلى قلبٍ عقولٍ**" أي يكونُ عاقلاً، "**ولسانِ قؤولٍ**" أي ناطقٍ

متحدثٍ في الحق، "**وجَنانِ (قلبٍ) على إقامةِ الحقِّ صؤولٍ**"[١] من الصَّولة.

هذه العبارةُ الأخيرةُ: "**وجَنانٍ على إقامةِ الحقِّ صؤولٍ**" تعني أن يكونَ شجاعاً، تعني أن يكونَ قويّاً.

معنى الصؤول

ما معنى "الصؤول"؟ هذه من "الصَّولة"، كما يُقال مثلاً: هذا جَمَلٌ صَؤول.

مَعْنَى الجَمَلِ الصَّؤول هو ذلِكَ الجَمَلُ الَّذي يَقْفِزُ وَيَنْزو وَيَتَحَرَّكُ بِقُوَّةٍ، حتّى إنَّه يُخْشى أن يَقْتُلَ غَيْرَه. يُقال: هذا جَمَلٌ صَؤول.

الإمامُ أميرُ المؤمنينَ عليه السَّلام يقول: الإمام، والإمامُ هُنا بأيِّ مَعْنًى؟ الإمامُ المعصومُ أمِ المرادُ الحاكِمُ الوالي؟

المرادُ هُنا الحاكِمُ الوالي، سَواءٌ كان إمامًا عامًّا أو خاصًّا، بِمَعْنًى أنَّه كان إمامًا على كُلِّ هذِهِ الأُمَّةِ، فَتَرجِعُ إليه الأُمَّةُ تَأْتَمُّ به.

إمامٌ بِيَدِه مَقالِيدُ الأُمور، سواء أكان ذلك على مستوى العالَم بأسره، أو على صعيد محلّةٍ صغيرة، أو بقعةٍ محدودة، أو أرضٍ بعينها، أو بلدةٍ

---

[١] عيون الحكم والمواعظ لليثي الواسطي ص٥٥٦.

مخصوصة. وفي جميع الأحوال يُسمَّى هذا القائمُ بالأمر إمامًا؛ لأنّ الإمام هو مَن يُؤتَمّ به وتُسلَّم إليه زِمامُ الشؤون.

والإمام – كما يصفه أمير المؤمنين عليه السَّلام – يحتاج إلى جملةٍ من الصفات والخصال: قلبٍ عقولٍ يتّسم بالرشد والحكمة، ولسانٍ قَؤولٍ لا يخشى في الله لومة لائم، بل ينطق بالحقّ صريحًا، ويُطيل لسانه في إظهاره، ولا حرج عليه في ذلك، وجَنانٍ صَؤولٍ على إقامة الحقّ، أي قلبٍ شجاعٍ مقدامٍ يقيم العدل بلا تردّد.

وهذا هو معنى "الصَّؤول".

وإذا أردت أن تستبين معنى "الصَّؤول" أكثر، فارجع إلى معاجم اللغة، ترى أنّه مأخوذ من مادّة (ص و ل)، كما يذكر ابن فارس في مقاييس اللغة، إذ يقول: **الصاد والواو واللام أصل صحيح يدل على قهر وعلو يقال صال عليه يصول صولة إذا استطال وصال** (١). فالصائل هو المهاجم الغالب، وأمّا "صَؤول" على وزن (فعول) فهي صيغة مبالغة، بمعنى كثير الصَّولة، أي شديد القهر والغلبة.

---

١ معجم مقاييس اللغة – أبو الحسين أحمد بن فارس زكريا – ج ٣ – الصفحة ٣٢٢

ثمّ إذا رجعت إلى مادة (ش ج ع) في مقاييس اللغة أيضًا، وجدت أنّ أصلها يدلّ على الجرأة والإقدام وربما امتزج بطول النفس.

ومن ثَمّ يظهر أنّ بين الشجاعة والصَّولة قاسِمًا مشتركًا، وهو معنى الاستطالة والاقتدار، وبهذا يتضح قول أمير المؤمنين عليه السَّلام: إنّ الإمام بحاجةٍ إلى جَنانٍ على إقامة الحقّ صَؤول، أي قلبٍ مفعم بالشجاعة والقوة في إحقاق العدل وإبطال الباطل.

صَؤول، نَفهَمُ من هذه العبارة أنَّه يقصد أن الإمام الحاكم بحاجة إلى شجاعةٍ وجرأةٍ وإقدامٍ، أي إلى قوةٍ.

هذا الاحتياج عبارةٌ أخرى عن الشرط والشرطية، حين يقول الإمام عليه السلام إن الإمامة ـ أي إن الحاكم المتولي المبسوط اليد والقدرة ـ بحاجة إلى جَنانٍ على إقامة الحق، فإن معنى "صَؤول" أنه بحاجةٍ إلى شجاعةٍ، ومن هنا يتبين أنه يُشترط فيه أن يكون شجاعًا.

وهذا يعيدنا إلى ما قدمناه في الدروس السابقة، حيث قلنا إن الشجاعة في المرجع المفتي غير الحاكم النافذ الكلمة واليد ملحوظةٌ، لا أنها لازمةٌ.

لماذا؟ لأنه ليس هناك وراء العدالة مطلوبٌ في هذا الجانب. فإذا كان المرجع جبانًا بمقدارٍ لا يخدش عدالته، فكونه مرجعًا يُفتي جائزٌ بهذا الحد، فالشجاعة في هذا السياق داخلةٌ ضمن العدالة، لا شيء وراءها.

أما في المرجع العام الذي بيده أمور المسلمين، فالوضع مختلف؛ فالشجاعة هنا شرطٌ لازم، لا أنها مجرد شرطٍ ملحوظ.

مثال تقريبي

أقرّب لك: لدينا مجموعةٌ من المراجع الفقهاء العدول المتساوين أو المتقاربين في الأعلمية والعدالة، وقد أُحرزت فيهم جميع الشروط المطلوبة، فإذا أردنا أن نرجح من منهم يكون الأبرز، من منهم تُسلم إليه مقاليد الأمر، من منهم يكون حاكمًا، من نضع في رقبته مصير هذه الأمة، فيقول: افعلوا كذا ولا تفعلوا كذا، امضوا في هذا الاتجاه ولا تمضوا في ذاك، فهنا من بين المرجحات أن ننظر إلى أشجعهم، وأقواهم، وأقدرهم على تولي مهام الحكم. فهذا شرطٌ وراء شرط العدالة..

وإذا افترضنا أنهم جميعًا شجعاء ـ وهنا للتنبيه: في اللغة هناك من يقول إن جمع شجاع هو "شجعان"، بينما الصحيح عند بعض اللغويين "شجعاء"، وإن كان في الأمر خلافٌ ـ فإذا افترضنا أنهم جميعًا شجعاء، فننظر إلى الأشجع منهم فنرشده ونرجح اختياره..

الرواية والدليل الثاني

و أصرح من هذا وأقوى في الدلالة ما جاء في نهج البلاغة في الخطبة المرّقمة ب١٧٣، والتي عنونها الشريف الرضي هكذا: يقول: "**ومن خطبة له (عليه السلام) في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن هو جدير بأن يكون للخلافة وفي هوان الدنيا**".

ويعني الشريف الرضي أن موضوع هذه الخطبة الشريفة هو: مَن هو الجدير بأن يكون للخلافة؟ ومن هو الأحق بهذا المنصب؟ والخلافة هنا بمعنى خلافة رسول الله صلّى الله عليه وآله في شق الحكم وإدارة أمور المسلمين.

فلما أراد أمير المؤمنين عليه السلام أن يؤسس لشرط أو يبيّن ملاك الأولوية والأحقية، قال:

- "**أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ أَحَقَّ النَّاسِ بِهَذَا الأَمْرِ أَقْوَاهُمْ عَلَيْهِ**".

ماذا نفهم من هذه العبارة؟

الأحق بالحكم هو الأقوى، أي الأشجع، عبارة صريحة جدًا، لا مجال فيها لأي وسوسة.. فالشجاعة والقوة مقدمَتان على العلم، لأن المقام مقام حكم، أي مقام تطبيق شريعة الله في الأرض.

لا يكفي أن تكون الأعلم وأنت جبان، فهذا لا يمكنه إقامة الحق.

ثم يضيف أمير المؤمنين عليه السلام شرط الأعلمية:

- "**وَأَعْلَمُهُمْ بِأَمْرِ اللهِ فِيهِ**".

لم يقل أولًا العلم ثم القوة، بل قدم الأشجعية والأقوائية، ثم بعد ذلك الأعلمية، لأن القوة والشجاعة ضرورية لتطبيق الحكم، أما العلم فهو شرط لاحق ولكنه أيضًا مهم.

وفي نسخة أخرى ورد: "**وأعملهم بأمر الله فيه**"، أي أكثرهم تطبيقًا للشريعة.

وبناءً على ذلك، فإن من يتولّى الحكم يجب أن يجتمع فيه شرط القوة والشجاعة قبل كل شيء، فالأشجعية والأقوائية لازمتان فيمن يكون حاكمًا.

- **فَإِنْ شَغَبَ شَاغِبٌ اسْتُعْتِبَ ، فَإِنْ أَبَى قُوتِلَ** (١).

لأنه صار حكمه حكم الباغي، والفئة الباغية.

وهـذا دلـيل صريح على أن الـشجاعـة والأقـوائـية شرطٌ ضروري للحاكم، جنبًا إلى جنب مع شرائط الفتوى، مثل كونه رجلاً حرًا، طاهر المولد، أعلم على القول بالأعلمية، وأعدل على القول بالأعدلية.

هذه الشرائط التي ذكرت في "العروة الوثقى" وغيرها من المتون الفقهية والرسائل العملية هي شرائط من يصح تقليده، أي قبول فتواه.

وعلى القول بأن الحكم في زمان الغَيبة هو لشورى الفقهاء المراجع أو لمرجع التقليد على العموم، يُضاف إلى هذه الشرائط شرط آخر: وهو الشجاعة، بل الأشجعية.

فلا بد أن يكون قويًّا مقدامًا، شجاعًا، قادرًا على إقامة الحق، وجَنَانًا على إقامته.

---

١ نهج البلاغة، الخطبة ١٧٣

"صؤول"، أي يريد أن يقيم الحق، يصول صولات حربية حتى يقيم الحق، كما يُقال: "صال وجال في الحرب".

هذا معنى أن يكون قويًّا، وإن اقتضى الأمر مواجهات أو مصادمات، فليكن. .

فلماذا عندنا هذه المشكلة في الحوزات العلمية؟ الخوف من المواجهة والمصادمة! ما هي مشكلتكم؟

تخافون من مواجهة مراكز القوة؟ تخافون من مواجهة المجتمع حتى بقدر بيان أبسط المسائل الشرعية؟

مثال على الجبن عند بعض الحوزويين

ليس عندكم استعداد، بل أنتم تخافون، يصعد أحدهم المنبر فيقال له: لماذا لا تُبيّن مثلًا حكم حالق اللحية وهو ملعون في الأحاديث الشريفة؟ أليست هذه كارثة؟لكن أين تسمعون هذا على المنابر؟

يوضّحون كثيرًا من المسائل: حرمة الكذب، حرمة الزنا، حرمة شرب الخمر، إلى آخره، ولكن هذه المسألة الفرعية البسيطة لا تُبيَّن.

ولذلك يحق للناس أن لا يعرفوا الحكم، أن لا يعلموا أنه حكم الله عز وجل.

وحين يُسأل الخطيب: لماذا لا تقول؟

يجيب: بأني أخاف من الموجودين، أخاف أن أحرج مع الحاضرين، أكثرهم حليقي اللحى، فأخشى أن يسخروا أو يقولوا: أنت رجعي، أنت متخلف.. وكأنه لا توجد قضية أخرى أهم من هذه حتى يُركَّز عليها! لكن هذا حكم الله عز وجل.

فالخوف الداخلي يمنعه.

هذه حالة خوف مستشرية عندنا مع الأسف في طبقة من نسميهم رجال الدين..

نموذج لعقدة النقص

تقول له بصراحة : يا أخي، أنت في لندن، لماذا لا تخرج بزيّك الديني، أنت معمم؟ فيجيب: أخاف أن يرموا عليّ كلمة، أو ينظروا إليّ شزرًا، أو يتحرش بي أحد، فيرتدي العمامة فقط حين يذهب إلى الحسينية أو المجلس.

في المقابل، تجد رجال الدين للطوائف الأخرى والأديان الأخرى يتزينون بزيّهم الديني، ويركبون الباص والقطار ويذهبون إلى كل مكان، بلا خوف أو شعور بالنقص.

أنا بعيني رأيت هناك اثنين من رجال الدين البوذيين بلباسهم البرتقالي الفاقع، حليقي الرؤوس، يسيرون معًا إلى السوق ويشترون حاجاتهم ويعودون. طبيعي..

أما أنا، منذ جئت إلى هذه البلاد، أذهب أينما أذهب بهذا الزي، ولا مشكلة عندي، قد تحدث مضايقات، فلتحدث، خير إن شاء الله.

أنت تمثل أهل البيت صلوات الله عليهم، يفترض أن تمثل الإسلام. ينبغي أن تتزين بالزي الإسلامي، وأن تظهر أمام الناس بالمظهر الذي يكشف عن هويتك.

لعل الطائفة الوحيدة في العالم التي يخاف رجال دينها إظهار أنهم رجال دين هي طائفتنا! أترى حجم الخوف عندنا؟ عجبًا!

أما السلفي الوهابي، مثلاً، حين يمشي في لندن، يمشي بزيهم المعهود: الثوب القصير، اللحية الطويلة، والشماغ على الرأس. يمشي

طبيعيًا، والناس قد ينظرون إليه أو يرمون عليه كلامًا مثل: "إرهابي". ومع ذلك لا يخاف، لا عنده أي خوف.

ونقل لي بعض الشباب أن أحدهم كان يمشي وهو يحمل راية سوداء مكتوب عليها: "لا إله إلا الله، محمد رسول الله صلى الله عليه وآله". . راية تنظيم القاعدة، ومع ذلك يمشي بها في كل مكان طبيعيًا، يركب الباص، يذهب إلى الكلية أو الجامعة، وكأنه سفير للإسلام أو لسفير التنظيم نفسه.

فما السر في أننا نحن ننكص ونتراجع ونخاف؟ هذا الخوف موجود في أوساطنا الدينية والتبليغية والحوزوية، بينما هو غير موجود عند الآخرين!

السر هو أن هذه المسألة، مسألة الشجاعة، لم تُحقَّق جيدًا في الفقه مع الأسف، ولم تُلقَّن لطلبة الحوزات العلمية، ولم يُربَّوا عليها كما يجب.

لذلك، لما يظهر واحد شجاع يتكلم بالحق، ويواجه ويحارب من حاربكم بكل قوة، ينظر الناس إليه وكأنه مجنون، لأنهم لم يعتادوا على

هذه الحالة، مع أن هذه هي الحالة الصحيحة، ومنهاج أمير المؤمنين عليه السلام: أشجع الشجعاء، هذا هو الصحيح.

قد يتساءل البعض: كيف يمكن لنا أن نحصل على الشجاعة؟ الجواب: الشجاعة شرط لازم في المرجع الحاكم، وشرط ملحوظ في المرجع المفتي.

لماذا نطرح هذا الكلام؟

وبطبيعة الحال، قد يتساءل بعضكم: لماذا نطرح هذا الكلام أساسًا؟

نطرحه لأننا ندرك أننا مراقبون بشكل عام من الإخوة طلبة العلم، وأن صوتنا يصل إليهم. ونعلم أن المرجع هو ابن بيئته، خاصة فيما يتعلق بنفسيته وسلوكياته.

فإذا صُحّحت البيئة وحُفِظ هذا الأصل وهذا الشرط، فإن طلبة العلم سينتبهون لذلك، ويصبح جزءًا من تربيتهم، سواء في مراحل المقدمات أو في السطوح والمراحل العليا.

إنّ هـذه الحـالـة الـصحية، إذا انتشرت وتـربـى عـليها هـؤلاء، سيصبحون في المستقبل مراجع تقليد شجعاء، قادرين على قيادة الأمة وفق المنهج الصحيح، فنحن نحاول توفير البيئة الصالحة التي تُنتج مراجع بالمستوى المطلوب.

كيف نرسخ الشجاعة في نفوسنا؟

قد يتساءل البعض: كيف يمكن ترسيخ الشجاعة في نفوسنا؟

لا شـك أن هـناك وسـائـل، بـعضها عملي وتجـريـبي. فـمثلًا، في التدريبات العسكرية يُعرض المتدرب لمواقف تهدف إلى طرد الخوف من قلبه، وهذه مناهج صحيحة وواجبة الاتباع.

لكن قبل كل ذلك، هناك أمر بالغ الأهمية، وأوجهه لطلبة العلم الأعزاء: العلم هو نور يقذفه الله في قلب من يشاء من عباده، وكذلك الشجاعة..

العلم لدى أتباع أهل البيت عليهم السلام لا يُكتسب بمجرد التحصيل الحوزوي فكم من شخص قضى أربعين أو خمسين سنة في الحوزات العلمية ولم يصبح عالمًا بحق؟

لسبب أن العلم نور، وهو من الله، فهو يجتبي ويختار من عباده من يكون صالحًا ويرزقه العلم.

وكيف يُرزق؟

كيف يكون الإنسان عالمًا؟

إذا أراد الشخص أن يكون عالمًا بحق، فعليه أولاً أن يلتفت إلى حقيقة العبودية لله عز وجل، ثم يسعى لاكتساب العلم حتى يُؤذن له إلهيًا بأن يصبح عالمًا.

حقيقة العبودية تعني أن يكون متقيًا، خاشعًا، ملتزمًا بالواجبات الدينية، مجتنبًا للمحرمات، عادلاً بحق، متقيًا بحق، ملتزمًا بحق دينه. هذا هو ما ينبغي أن يتحقق في النفس، ويسعى الشخص خلفه ليصبح مؤهلاً لاكتساب العلم.

أما من طلب العلم لأغراض دنيوية، فلن يبلغ مراده، فكم من هؤلاء الذين قضوا أعمارهم في الدراسة والتحصيل، وما زالوا يخطئون في أبسط المسائل أخطاءً فاضحة ومخزية، حتى أن من خارج الحوزة يضحك عليهم.

السبب في ذلك أنهم لم يطلبوا العلم لله، بل طلبوه للدنيا والمقام. فخططوا لأن يدرسوا ويتعلموا، ويؤلفوا الكتب، ويظهروا بمظهر العالم ليتبعهم الناس ويقلدونهم، بهدف الوصول إلى القيادة والمقام، وليس خدمة دين سيد المرسلين صلى الله عليه وآله، ففقدوا بذلك نور العلم.

وهنا حديث شريف عن إمامنا جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام، يخرجه العلامة المجلسي في بحاره يقول: "**ليس العلم بالتعلم**[1]".

الناس يظنون أن من أراد العلم فعليه أن يتعلم فقط، لكن الحقيقة أن العلم نور يلقاه الله في قلب من يشاء من عباده، فمن أراد العلم فليطلب أولاً في نفسه حقيقة العبودية، ثم يسعى لاكتساب العلم ليكون عالمًا عاملاً، أي أن يعمل بعلمه، فإن الكثير من العلماء لا يعملون بعلمهم!

تجد الشخص على المنبر يقول شيئًا، ثم ينزل إلى بيته ويمارس في خلواته ما يخالف علمه، فهو يعلم أن هذه المسألة حرام لكنه يجاوزها،

---

[1] بحار الأنوار للعلامة المجلسي ج١ ص٢٢٥

ويأمر الناس بالخير وينسى نفسه، ويعلم أن هذا واجب ديني لكنه يقصر عنه.

إذا أردت أن تكون عالمًا حقًا، يجب أن تبدأ بالتحقق من حقيقة العبودية في نفسك قبل أن تطلب العلم، وأن تكون عبدًا حقيقيًا لله عز وجل. ثم بعد ذلك تسعى لاكتساب العلم باستعماله، بحيث تطبق ما تعلمت، وتعمل به، وتستفهم الله ليهديك ويفهمك ما يلزمك من المسائل العلمية.

وبعد ذلك توجَّه دائمًا إلى الله عز وجل، قائلًا: "إلهي، فهمني هذا المطلب العلمي، وفهمني هذه المسألة، وعلمني حتى أعمل بها وأرشد الناس إليها"، فلا يكون العلم لمجرد التعلُّم فحسب، بل للعمل به.

بل هناك من المستشرقين الكفار أعلم من بعض من يُطلق عليهم "آيات الله" في الحوزات، وأنا مطلع وقارئ للطرفين، وأشهد أن بعض المستشرقين يفهمون الفقه الإسلامي، وعلم الكلام، وعلم التفسير أكثر من بعض الحوزويين.

إننا نلاحظ أن العلم ليس بالتعلّم فقط، فقد يدرس الكافر ويصبح أفقه من بعض من درس في الحوزة، لكنه سيظل يخطئ في أبسط المسائل.

العلم نور، وهو من الله عز وجل، يقع في قلب من يشاء ليهديه، فمهما تعلم الإنسان ولم يتلقَّ هذا النور الإلهي، سيظل ناقصًا.

إذا أردت أن تكون عالمًا بحق، فابدأ بالعبودية الحقة لله عز وجل، واطلب العلم باستعماله، واطلب من الله أن يفهمك. وكذلك الشجاعة، فهي غريزة شريفة يودعها الله في من أحب وانتخبه، فلا يرزقها إلا من أحبه الله.

فإذا فهمت أن الشجاعة مسألة إلهية، لن تكون نتيجة مجرد تدريبات لإزالة الخوف أو تلقينات أو تمرينات أو علاجات نفسية، بل بمشيئة الله ورعايته.

كما يوضح مولانا أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام؛ في كتاب "عيون الحكم والمواعظ": **السخاء والشجاعة غرائز يضعها الله فيمن أحبه وانتخبه** (١).

وعليه، فإن طريق تحصيل العلم الحق والشجاعة يبدأ بالتمسك بحقيقة العبودية، واللجوء إلى الله عز وجل، والعمل بما جاء به هدي الأئمة وهدى سيدهم رسول الله الأعظم صلى الله عليه وآله.

ومن الأمور العملية التي تساعد على تنمية الشجاعة، ذكر الطب النبوي تناول أكل السفرجل مرات متعددة.

هناك في كتاب الكافي الشريف باب كامل بعنوان "باب السفرجل"، تجدونه في المجلد السادس..

ومع ذلك، قد يكون ثلاثة أرباع طلبة الحوزة العلمية لم يطلعوا على هذا الباب أو حتى على حديث واحد منه، هذا الباب يحتوي على سبع أحاديث، كلها تتعلق بهذه الثمرة المباركة.

---

١ عيون الحكم والمواعظ ص٥٤.

للسفرجل فوائد عديدة، أبرزها تعزيز الشجاعة وقوة القلب، فهو يقوي قلب الإنسان ويشجع الجبان، ومن فوائده الأخرى، كما هو معلوم، تحسين جمال الولد، فإذا أراد الوالدان أن يكون مولودهما جميلاً وسيماً، يجب أن يحرصا على تناول السفرجل بانتظام..

كما أن للسفرجل خصوصية أخرى، وهي ارتباطه برائحة الأنبياء، ورائحة رسول الله صلى الله عليه وآله، فقد ورد في الرواية أن الله ما بعث نبيًا إلا برائحة السفرجل، فهو ذو رائحة طيبة وزكية.

أما من جرب ذلك يعرف طيب رائحته جدًا. ومن الروايات الواردة في الكافي الشريف عن أبي إبراهيم عليه السلام، أي الإمام موسى بن جعفر عليه السلام، ما رواه عن رسول الله صلى الله عليه وآله قائلاً: "**يا جعفر، كل السفرجل فإنه يقوي القلب ويشجع الجبان.**"[١]

انظروا إلى جعفر الطيار عليه السلام، كيف كان؟

شجاعًا من أشجع الشجعاء!

---

[١] الكافي – الشيخ الكليني – ج ٦ – الصفحة ٣٥٧

إلى درجة أن الإمام الباقر عليه السلام حين سئل عن بني هاشم بعد انقلاب السقيفة، أجاب أن من بقي منهم كان عباس وعقيل، وكانا ضعيفي النفس، بلا شجاعة، على عكس جعفر وحمزة عليهما السلام، الذين زرع الله فيهما الشجاعة منذ رسول الله صلى الله عليه وآله.. قال عليه السلام: **إنما كان جعفر وحمزة فمضيا وبقي معه رجلان ضعيفان ذليلان حديثا عهد بالإسلام: عباس وعقيل وكانا من الطلقاء، أما والله لو أن حمزة وجعفرا كانا بحضرتهما ما وصلا إلى ما وصلا إليه ولو كانا شاهديهما لأتلفا نفسيهما** (١).

ولذلك كان من وصايا الأئمة لهم المواظبة على أكل السفرجل، ليكونوا أبطالًا أقوياء وشجعانًا في الحروب.

ونحن كذلك، يجب أن نحرص على هذا التوجيه النبوي، وأن نأكل السفرجل بانتظام، ونطعم أبناءنا منه، ليكون جيلنا القادم شجاعًا وقويًا إن شاء الله.

---

١ الكافي – الشيخ الكليني – ج ٨ – الصفحة ١٩٠

لقد مللنا أمتنا الجبانة الضعيفة، ولا بد أن ينصلح مسارها، وأن تنطلق نحو الشجاعة والعلو، وأن تكون أمة قوية، لا يقهرها أحد، ولا يتحكم بها أحد.

هذه مسؤوليتكم، عليكم أن تربوا أبناءكم على الفكر السليم، وغرس الخصال الفاضلة في نفوسهم، ومن بينها الشجاعة.

عودوا أبنائكم على ألا يخافوا في الله لومة لائم، على أن ينطقوا بالحق، وأن يعملوا به، حتى وإن اقتضى الأمر المواجهة والصدام، فالمواجهة في الحق أمر مطلوب، وأحب إلى الله عز وجل.

كيف نحرز الشجاعة في القائد الديني ؟

أما عن كيفية إحراز الشجاعة في شخصية القائد الديني، فبعض الناس قد يستشكل في ذلك، ويقول: كيف نحرز الشجاعة؟ وما أدلّتنا؟

الشجاعة صفة نفسية، كما أن العدالة واجبة على المرجع الذي يقلده الناس.

أما العدالة، فهي تُحزر بما يظهر من الإنسان، فهو يُبنى على الظاهر، وحسن الظاهر كافٍ لإثبات العدالة؛ أن يرى الناس أن هذا الشخص عادل، أنه متقي، يعمل بالواجبات، يجتنب المحرمات، ويبتعد عن منافيات المروءة.

أما إحراز الشجاعة في المرجع الحاكم، فالأمر أصعب من العدالة، وكذلك الأعلمية. وهذه الأخيرة تعتبر من أعقد المسائل، فالناس يذهبون إلى أي مرجع، ويعتقدون أنه الأعلم، فيقعون في الحيرة.

وقد سبق أن بينا أن الأعلمية تُحرز إما على نحو القطع فتقلد، وإما على نحو الظن، إذا لم يتحقق القطع، ومن لم يصل إلى مرحلة الظن، فهو في حيرة أيضًا.

فيقلد محتمل الأعلمية، وانتهت القضية!

فهي إذن مسألة ليست معقدة أو صعبة إلى حدّ تعطيل الوظيفة الدينية.. لا، شرع الله عز وجل أيسر وأسهل من ذلك، ومع ذلك، إجمالًا، هذه القضية فيها كثير من الأخذ والرد، فإذا لم نستصعبها، كان عدم استصعابنا لإحراز الشجاعة والأشجعية أولى.

وهنا، مقرونًا بهذا الجواب، يأتي نصح مهم، وهو:

صحيح أن تُبنى الممارسة على الظاهر، لكن إياك أن تنخدع بالظاهر، فهذا سلاح ذو حدين، يجب أن تتفحص بعناية، فكم من عالم يظهر نفسه عادلاً ليخدع الآخرين، والحال أنه ليس بعادل؟ وكم من شخص يتزهد للدنيا، وكم من شخص يظهر الشجاعة ليقال عنه: ما أشجع فلان؟

لا تغترا

لذا، لا تغتر، وافحص الشخصية جيدًا، وانظر فيما وراء المظاهر، وابحث فيما إذا كانت شجاعته حقيقية لله، أم مصطنعة.

وأورد لكم حديثًا شريفًا لتتضح الصورة.

الحديث رواه الحسين بن سعيد الأهوازي، رحمه الله، وهو من كبار الثقات، ومن أصحاب الإمام الرضا، والإمام الجواد، والإمام الهادي عليهم السلام جميعًا.. سكن الأهوازي الكوفة، ثم هاجر إلى قم المقدسة وتوفي هناك، له كتاب اسمه كتاب الزهد، من مجموعة مصنفاته الكثيرة، يروي فيه عن الأئمة الأطهار عليهم السلام.

في هذا الكتاب، يروي عن أبي بصير، وروايته معتبرة: سمعت أبا عبد الله الصادق عليه السلام يقول:

- **يُجاء بعبد يوم القيامة قد صلى، فيقال له: "يا رب، صليت ابتغاء وجهك؟" فيقال له: "إنك صليت ليقال: ما أحسن صلاة فلان! اذهبوا به إلى النار."**

نعوذ بالله، هذه ظاهرة موجودة وملموسة.

إن هناك من يصلي ليقال عنه: ما أحسن صلاته، ويظهر من أهل الصلاة، ويحسن السجود، لكنه بعد ذلك يذهب ليسرق أموال الناس ويأكلها، مع أنه كان مواظبًا على الصلاة وقراءة القرآن في المجالس الحسينية. هذه الظاهرة موجودة للأسف الشديد.

- **ويُجاء بعبد قاتل في الحروب، فيقال له: "يا رب، قد قاتلت ابتغاء وجهك؟" فيقال له: "بل قاتلت ليقال: ما أشجع فلان! اذهبوا به إلى النار."**

إِنْظُروا جيّدًا: نحن نعلم أنّ المستقبل لهذا المنهج وهذا الطرح، وكلّ القرائن تشهد بذلك.

فقد أخذ هذا السلوك ينتشر بين العلماء، وأساتذة الحوزة، وطلبة العلم، وهذا الاتّجاه ـ أيًّا كان اسمه، سواء سُمّي «التيّار البرائي» أو غيره ـ هو الآخذُ اليوم بالنموّ والتمكّن.

وقد بتَّ ترى ـ على مستوى الحوزات والمنابر والمبلّغين ـ كثيرين يميلون إلى هذا المنطق ويُظهِرونه، وهذا هو الأفق الغالب.

وحينئذٍ، إيّاك أن تغترّ بمن يتزيّا بزيّ هذا المنطق ويتظاهر بمظهره؛ يُبدِي نفسَه شجاعًا على أعداء آل محمّدٍ عليهم السلام، وينال من أبي بكرٍ وعمرَ وعائشة، وربّما نظّم «احتفال هلاك» لهم؛ فاحذر، فقد يكون راكبًا للموجة، يبتغي أن يُقال: «ما أشجع فلان!» فيُقال له يوم القيامة: اذهبوا به إلى النار..

ولِمَ يفعل ذلك؟

لأنّه يرى أنّ هذه هي الموجة السائدة، وأنّ هذا الطريق أسرعُ سُبُلِ الزعامة، فكثيرٌ ممّن يطلبون الزعامة باسم العلم إنّما يبتغون الدنيا؛ يريدون أن يكونوا زعماء ورؤساء ووجوهًا معروفة. فإذا رأَوا أنّ

الاتجاه الغالب هو اتجاه الجمهور إلى هذا الخطاب، ركِبوه ليبلغوا ما يريدون.

لذلك لا تغترّ، وتفقّد البواعث: هل فعله لله ولأهل البيت، أم للدنيا؟

هي مسألةٌ شائكة، لا أُنكر. ومع الأسف الشديد، أين نجد الثقة اليوم؟ إنّها نادرةٌ جدًّا!

كثيرًا ما اغتررنا بأشخاصٍ وخُدِعنا بمظاهر، ثم اكتشفنا أنّهم من أبناء الدنيا ـ عياذًا بالله.

فلا تغترّوا، واحتفظوا في أذهانكم بذلك الحديث الشريف..

إذا غدا هذا الاتّجاه ـ بإذن الله تعالى وببركة مولانا صاحب الأمر عليه الصلاة والسلام ـ هو الاتّجاه الطاغي السائد، سيسعى كثيرون إلى الانتظام في سلكه والتشبّه بأهله وسلوك مسلكهم.

فامتحِنوا النيّات، وتثبّتوا من الحقائق، وميّزوا بين شجاعةٍ خالصةٍ لوجه الله، وبين ركوب موجةٍ تُطلب بها الدنيا.

فلا تغتر! ضع في اعتبارك قول الإمام عليه السلام: يُؤتى بالشخص الذي قاتل، ويقال عنه: إنه مجاهد، يقاتل أعداء أهل البيت، ويفضحهم ويندد بهم.

ولكن، دقق جيدًا، فقد يكون راكبًا موجة، فيُؤتى به يوم القيامة فيقال له: "قاتلت ليقال: ما أشجع فلان! اذهبوا به إلى النار."

- **ويجاء بعبد قد تعلم القرآن فيقول: يا رب تعلمت القرآن ابتغاء وجهك، فيقال له: بل تعلمت ليقال: ما أحسن صوت فلان! اذهبوا به إلى النار !**

- **ويجاء بعبد قد أنفق ماله فيقول: يا رب أنفقت مالي ابتغاء وجهك، فيقال له: بل أنفقته ليقال: ما أسخى فلانا! اذهبوا به إلى النار** (١).

فإياك أن تغتر بمن يتمظهر بالشجاعة، ويظهر نفسه شجاعًا، والحال أنه إنما يصطنع الشجاعة طلبًا للدنيا.. حاول أن تحرز صفة الشجاعة في الدين، بحيث يظهر الشجاعة إعزازًا لدين الله، وإخلاصًا لأهل بيت رسول الله صلوات الله عليهم أجمعين، لا لشيء من شؤون الدنيا.

---

١ كتاب الزهد ص٦٣

الفهرس

تقديم..... ٧

الدرس الأول..... ١٠

شروط المجتهد..... ١٠

من هو المجتهد الحاكم؟..... ١٢

شرط الشجاعة..... ١٣

علامات الإمام في الأحاديث..... ١٤

الشجاعة العَلوية..... ١٧

ما علاقة علامات الإمام بالمرجع الحاكم؟..... ٢٤

وجوب توفر صفات الإمام في من ينوب عنه..... ٢٥

الدرس الثاني.....٣٢
مثال على صفات الإمام التي خرجت بالدليل..... ٣٥
لماذا يجب أن يكون المرجع شجاعًا؟.....٣٦
تقديم الأشجع في حال تساوي الأعلمية..... ٣٨
مشكلةٌ في باب الاستنباط.....٣٨
بعض الآثار من الأبواب الأخرى.....٤٠
المرجع كحامل الراية في المعركة.....٤٢
ضرورة شجاعة المرجع.....٤٩
إلامِ يؤدي جبن المرجع وخوفه؟.....٤٩
الدرس الثالث..... ٥٩
استنتاجات من رواية الكاظم عليه السلام.....٦٠
سبب ترخيص الأئمة عليهم السلام.....٦٤
معنى إمام الجور..... ٦٥
هل حكم الإفتاء بما لا يوافق الحق مطلق؟..... ٦٦
ما المانع أن يفتي المرجع بفتوى باطلة لحماية الأمة؟..... ٦٩
هل أفتى الأئمة تقيةً؟..... ٧٠
قول الفقيه البنجوردي..... ٧٢
ماذا يكون تكليف الفقيه؟..... ٧٤
لماذا لا تفعلون كما فعل الأئمّة الأطهار؟..... ٧٧

الدرس الرابع..... ٨٣
الشجاعة من صفات المؤمن..... ٨٤
حل إشكال تعارض الروايتين..... ٨٦
الجواب الأول للإشكال..... ٨٨
الجواب الثاني للإشكال..... ٩٠
أمثال تاريخية عن الشجاعة..... ٩٢
تعويد النفس على الشجاعة..... ٩٤
الانهيار النفسي بعد ارتكاب المعصية..... ٩٧
التوبة في السر..... ٩٨
التوبة في العلن..... ٩٨
ما معنى أن لا يكون المؤمن جبانًا؟..... ١٠٠
معنى السجية..... ١٠١
شجاعة المرجع بين شرط الإيمان وواقع الأمة..... ١٠٢
ما ضرورة طرح هذا البحث؟..... ١٠٢
هل نخدش بكلامنا المراجع العدول؟..... ١٠٥
مثالٌ واقعي من أحد المراجع..... ١٠٦
ما هي المرجعية؟..... ١١٠
مثال على اختلاط الحق بالباطل..... ١١٦
حساسية موقع المرجعية..... ١٢١

الدرس الخامس..... ١٢٥
مثال على نقص الشجاعة في المرجع..... ١٢٨
ذريعة كتمان أحاديث المطاعن بعنوان السر!..... ١٣٢
المؤامرة على مجلدات المطاعن من البحار..... ١٣٥
التقريب أم البراءة؟..... ١٣٩
مثال وقصة ثانية..... ١٤٠
نداء لأهل الخبرة..... ١٤٥
معنى السفه..... ١٤٩
هل السفه يخل بالعدالة؟..... ١٥٣
قول السيد المرجع دام ظله..... ١٥٣
بمِ أوصى السيد المرجع الشيخ الحبيب؟..... ١٥٨
ماذا لو كان عندنا قادة شجعاء؟..... ١٦١
مثال ختامي..... ١٦١
الدرس السادس..... ١٦٦
مِلاك كون المرجع حاكمًا..... ١٦٧
التعبير عن الشرط بالملحوظة والملزومية..... ١٦٧
إندراج الشجاعة تحت شرط العدالة..... ١٦٨
الأدلة من كتاب الله عز وجل..... ١٧٠
البسطة في الجسم!..... ١٧٥

الأمور الثلاث المهمة التي يجب أن تتوفر في المرجع.....١٧٩
معنى البسطة في الجسم..... ١٩٠
بيان القطب الراوندي رحمه الله.....١٩٢
الأولوية..... ١٩٣
الدرس السابع..... ١٩٦
إثبات تقديم الأشجع..... ١٩٨
ملاك الأولوية.....١٩٨
تأملات في رسالة أمير المؤمنين لمعاوية و أصحابه.....١٩٩
تبيين أمير المؤمنين لملاك الأولوية.....٢٠٣
إشكال.....٢٠٨
جواب الإشكال.....٢٠٨
معنى قوله عليه السلام (أذربكم لسانًا).....٢١٥
السب الراجح!.....٢١٨
نظرة للواقع الشيعي المؤلم.....٢٢١
وجهوا سهامكم إلى من يستحق!..... ٢٢٤
استنتاج ختامي..... ٢٢٦
الدرس الثامن.....٢٢٨
مزيد من الأدلة..... ٢٣٠
الرواية الأولى.....٢٣١

معنى الصؤول.....٢٣٢
مثال تقريبي..... ٢٣٥
الرواية والدليل الثاني..... ٢٣٦
مثال على الجبن عند بعض الحوزويين.....٢٣٩
نموذج لعقدة النقص..... ٢٤٠
لماذا نطرح هذا الكلام؟.....٢٤٣
كيف نرسخ الشجاعة في نفوسنا؟..... ٢٤٤
كيف يكون الإنسان عالمًا؟.....٢٤٥
كيف نحرز الشجاعة في القائد الديني ؟.....٢٥٢
لا تغترا..... ٢٥٤
الفهرس.....٢٦٠

تميّزت هذه المحاضرات بطرح رؤية غير مألوفة في موضوع شروط المرجع الحاكم، حيث ركّز سماحته على أنّ قيادة الأمة الدينيّة لا تقوم فقط على الأركان التي اتفق عليها الفقهاء كالأعلميّة والأعدليّة مثلًا، بل تحتاج أيضًا إلى شرط جوهري إضافي وهو **الشجاعة**.

فالقائد -كما يوضح الشيخ- هو مرآة أمّته ومصدر عزيمتها، فإن كان جريئًا مقدامًا أورث أتباعه الثبات والإقدام، وإن كان ضعيفًا هيّنًا انعكس ذلك وهنًا في جسد الأمة كلّه.

وقد بنى سماحته هذا الطرح على جملة من الآيات القرآنية والروايات الشريفة، مستخرجًا منها معالم رؤية تجديديّة تُعيد النظر في مسألة المرجعية وقيادة المجتمع الديني.

لجنة حفظ ونشر آثار
الشيخ ياسر الحبيب